الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : العلوم مالية ومحاسبة التخصص : تدقيق ومراقبة التسيير

محاولة تقيم الافصاح للقوائم المالية في ضل تطبيق النظام المحاسبي المالي

من إعداد الطالب :

بن زعيط ابراهيم

تحت إشراف د:

براهيمي عمر

أعضاء اللجنة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن جامعة
رئيسا			جامعة مستغانم
مقررا			جامعة مستغانم
مناقشا			جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2017/ 2018

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله الذي علم العلم ورفع أهل العمل فقال: "يرفع الله الذين آمنوا والذين أوتو العلم درجات".

إلى نور بصري وبصيرتي ونبراس عقلي، إلى من هام بهما قلبي.

إلى رمز الأبوة ومفخرة عزتي ومثلي الأعلى وقلب الأسرة النابض...أبي.

إلى ينبوع الحنان إلى التي امتلأ قلبي بحنانها وعلمتني أبجديات الحياة فكانت خير المدارس إلى من تعجز كل كلمات الشكر والوفاء عن شكرها...أمي. إلى كل إخوتي وأخواتي.

إلى سمية و سعاد وأزواجهم وإلى شيماء وسيليا و أختي الصغرى سريين .

إلى أبناء أختي سمية قاسم و ريتاج وخاصة البرعم المتفتح دائما "محمد" .

إلى أبناء أختي سعاد خديجة و الكتكوتات التوئم صفاء ومروا .

إلى كل العائلة وخاصة جدي وجدتي أطال الله في عمرهما.

إلى التي ساندتني بثقة لا متناهية إلى من كانت شمعة تحترق لتضيء طريقي خطيبتي

إلى أستاذي الذي لم يبخل عليّ بنصائحه القيمة لإنجاز هذا العمل المتواضع الأستاذ المحترم: براهيمي عمر

إلى كل اصدقائي وخاصة رفقة دربي

إلى من جمعتني بهم مدرجات الجامعة إلى كل الزملاء والزميلات طلبة العلوم المحاسبة المالية وخاصة طلبة فرع التدقيق المحاسبي

وإلى كل زملائي وزميلاتي بقسم التخرج تدقيق المحاسبي و مراقبة التسير .

وإلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد.

الطالب بن زغيط ابراهيم

قال رسول الله عليه الصلاة و السلام : " **من اصطنع إليكم معروفا فجازوه، فإن عجزتم عن مجازاته**

فادعوا له حتى تعلموا أنكم قد شكرتم ، فإن الله يحب الشاكرين "

لا يسعنا و نحن في هذا المقام ، إلا أن نتقدم بواسع الشكر و التقدير إلى من لم يبخل علينا

بنصائحه و إرشاداته لإكمال هذه المذكرة إلى أستاذنا :" **براهيمي عمر**"

كما لا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من تقدم بمساعدتنا في إنجاز هذا العمل

قائمة المحتويات

المحتويات	رقم الصفحة
الاهداء	III
تشكرات	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VIII
قائمة الاشكال	IX
مقدمة عامة	أ
الفصل الاول: مدخل الى دراسة القوائم المالية	
تمهيد	**02**
المبحث الاول : عموميات حول القوائم المالية	**03**
المطلب الاول : ماهية القوائم المالية	**03**
المطلب الثاني : الاعتبارات العامة في اعداد القوائم المالية	**11**
المطلب الثالث : السياسات المحاسبية المستخدمة في اعداد القوائم المالية	**16**
المبحث الثاني : تحليل المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية	**22**
المطلب الاول : دراسة تمهيدية لتحليل محتوى القوائم المالية	**22**
المطلب الثاني : معالجة المعلومات المحاسبية حسب متطلبات تحليل القوائم المالية	**30**
المطلب الثالث :طرق و اساليب تحليل المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية	**38**
خلاصة الفصل	**41**
الفصل الثاني : متطلبات العرض والافصاح وفق النظام المحاسبي المالي	
تمهيد	**43**
المبحث الاول : ماهية الافصاح في الفكر المحاسبي	**44**
المطلب الاول : عموميات حول الافصاح في القوائم المالية	**44**

الطلب الثاني : الاساليب و الطرق المستخدمة في عملية الافصاح	**50**
المطلب الثالث : العوامل المؤثرة على عملية الافصاح بالقوائم المالية	**53**
المبحث الثاني : عرض القوائم المالية و متطلبات الافصاح وفق النظام الحاسبي المالي	**57**
المطلب الاول : متطلبات الافصاح بالنسبة لقائمة الميزانية	**57**
المطلب الثاني : متطلبات الافصاح بالنسبة لحساب النتائج	**65**
المطلب الثالث : متطلبات الافصاح بالنسبة لجدول سيولة الخزينة لقائمة التدفقات النقدية	**72**
خلاصة الفصل	**82**
الفصل الثالث: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي للقرض الشعبي الجزائري	
تمهيد	**84**
المبحث الأول: تقديم لبنك القرض الشعبي الجزائري	**85**
المطلب الأول: عرض لبنك القرض الشعبي الجزائري	**85**
المطلب الثاني: عرض التقرير السنوي للقرض الشعبي الجزائري	**88**
المبحث الثاني: بيان التوافق بين القوائم المالية للبنوك وفق SCF ومتطلبات الإفصاح المحاسبي	**89**
المطلب الأول: القوائم المالية للقرض الشعبي الجزائري والمعايير المحاسبية الدولية	**89**
المطلب الثاني: القوائم المالية للقرض الشعبي الجزائري ومتطلبات الإفصاح على الأدوات المالية	**91**
خلاصة الفصل	**93**
خاتمة عامة	**95**
قائمة المراجع	**102**
الملخص	**109**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01 -01)	الخصائص الأساسية للنظم المحاسبية القارية والأنقلوساكسونية	09
(01-02)	جدول حساب النتيجة حسب الطبيعة (Par Nature	68
(02-02)	جدول حساب النتيجة حسب الوظيفة) Par Fonction(	69
(03-02)	أنواع التدفقات النقدية لأنشطة المؤسسة	74
(04-02)	جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)	76
(05-02)	جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)	78
(01-03)	الأرقام المفتاح لبنك CPAلسنة 2010	88

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01-01)	التدفقات المتداولة من طرف الأعوان مع محيطهم	**24**
(02-01)	ميزانية السيولة (الذمة)	**34**
(03-01)	الميزانية الوظيفية (Bilan Fonctionnel)	**36**
(01-03)	الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري	**87**

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

تبنت الجزائر إصلاحات اقتصادية جذرية منها إنشاء البورصة و إخضاع المؤسسات لقوانين اقتصاد السوق و كذا خصخصة المؤسسات العمومية وجلب الاستثمارات الأجنبية والاندماج في الاقتصاد العالمي وظهر النظام المالي والمحاسبي ليجسد هذه الإصلاحات، إذ أصبحت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في الوقت الحالي خاصة تلك التي لها شكل الشركة التجارية، سواء أكانت ملكيتها خاصة أو عامة، بحاجة ملحة إلى الخدمات المحاسبية والرقابية الجيدة والتي تنتجها مصالحها المتخصصة أو باللجوء إلى مكاتب و مراكز وهيئات المحاسبة والمراجعة المستقلة.

ويهدف هذا النظام إلى وضع أداة تتكيف مع البيئة الجديدة التي نتجت عن الإصلاحات الاقتصادية و المالية، والتي بدأت منذ فترة مع ظهور تيار العولمة والارتباطات الجديدة للج ازئر في الاقتصاد الدولي خاصة مشروع الشراكة مع الاتحاد الأوربي ومنظمة التجارة العالمية (OMC)، و اضافة على ذلك فهي تهدف أيضا إلى تلبية حاجات المستخدمين الجدد للمعلومات المحاسبية والمالية حول الاقتصاد الجزائري , وخاصة المستثمرين الوطنيين أو الدوليين الحاليين أو في المستقبل, هذين الآخرين قد مارسا ضغوطا على السلطة العمومية لتعجيل عملية إصلاح المخطط المحاسبي الوطني(PCN) الذي وضع في فترة سابقة تناسب الوضع الاقتصادي الاشتراكي.

وانسجاما مع الهدف الرئيسي لمعايير المحاسبة الدولية، المتمثلة في توحيد المفاهيم والممارسات المحاسبية و اصدار التقارير المالية الملائمة على المستوى الدولي، سعى مجلس المحاسبة الوطني على السير في منحى التوحيد المحاسبي في الج ازئر عن طريق توحيد المفاهيم والممارسات المحاسبية والتقارير المالية الملائمة للمقارنة بين مؤسسات القطاع العام والمختلط و الخاص، مع مراعاة التقارب مع معايير المحاسبة الدولية، وللارتقاء بمستوى المحاسبة في الجزائر وخدمة الاقتصاد الوطني، وجعل التقارير المالية تلبي احتياجات الوحدة الاقتصادية، ومستخدمي التقارير المالية، و الجهاز الضريبي، فضلا عن كونه يتناول مفاهيم المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف.

في هذا الصدد أصبح المجلس الوطني للمحاسبة في إطار عملية التنسيق وتطوير مهنة المحاسبة له صلاحية القيام بمجموعة من المهام، كالمساهمة في ترقية المهن المحاسبية وتطوير أنظمة وبرامج التكوين وكذا تحسين مستوى المهنيين، أيضا متابعة تطور المناهج والنظم والأدوات المتعلقة بالتكوين في مجال المحاسبة على المستوى الدولي والتحديث المستمر لمهنة المحاسبة والعناية بها، ولا سيما بإجراء دراسات في مجال المحاسبة وشتى الميادين المرتبطة بها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ونشر نتائجها ،كما أن له مهمة مساعدة هيئات التكوين في المحاسبة من خلال تصور

دعائم بيداغوجية ومراجع أخرى متعلقة بهذا التكوين والمساهمة في تنظيم ورشات تكوينية حول القواعد المحاسبية الجديدة، والقيام بالأبحاث المناسبة التي تسمح بإعداد الأدوات الجديدة التي توضع تحت تصرف المهنيين المحاسبين.

ومن هنا يعتبر تبني النظام المحاسبي المالي تغييرا كليا للمرجعية الذي لا يقتصر فقط على ممارسة بسيطة للإصلاح المحاسبي، كون أن هذا النظام يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية (المعايير المحاسبية الدولية، معايير التقارير المالية الدولية)، وانه لا يقتصر فقط على تغيير مدونة الحسابات ،فالنظام المحاسبي المالي قد ادخل تغييرات جذرية على مستوى التعاريف، المفاهيم، نظم التقييم والتقييد المحاسبي، بالإضافة إلى طبيعة إعداد القوائم المالية وفحواها.

وهذا ما جعل تطبيق النظام المحاسبي المالي يعتبر بمثابة التحدي الحقيقي للمؤسسات الجزائرية ،خاصة منها الشركات المسعرة في البورصة، التي أصبحت في خضم هذا القانون تدرك تمام الإدراك هذه التغييرات الهامة التي ترتبت على هذا النظام الجديد وعملت جاهدة على الاستعداد لذلك، ومن دون شك فان تحقيق هذا الانتقال يختلف من شركة إلى أخرى حسب حجمها، ومدى الجدية المتخذة من قبل طاقم المديرية العامة و الهياكل الداخلية ومشاركتهم في تحقيق مرحلة الانتقال بالشكل المطلوب يضمن وجود تنظيم محاسبي داخل المؤسسة يستجيب للأهداف المرجو تحقيقها من تطبيق النظام المحاسبي المالي من جهة، وكذا بإشراك مهنيين داخليين أو خارجيين يمتلكون كفاءات ومؤهلات ومرجعية حول المفاهيم والقواعد التي جاء بها النظام المحاسبي المالي من جهة أخرى.

لذا فإن تحقيق النجاح لهذه الشركات يتطلب إنتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها وفق ضوابط ومعايير تجد قبولا عاما وتمثل في مضمونها مجموعة من الإرشادات والتوجيهات للقياس والإفصاح عن المعلومات المحاسبية في التقارير والقوائم المالية، ولا شك أن غياب مثل هذه المعايير قد يعرض المعلومات التي تعدها وتوصلها الوحدات الاقتصادية المختلفة لمخاطر التحيز وعدم الموضوعية ،علاوة على عدم إمكانية الاعتماد على هذه البيانات والمعلومات المحاسبية في إجراء المقارنات بين الوحدات الاقتصادية التي تختلف فيما بينها في أسس وقواعد إعداد وعرض البيانات والمعلومات المحاسبية.

كما لعب التأثير الجوهري للشركات المتعددة الجنسيات على وضع وسن الكثير من القوانين والتشريعات الجديدة التي تتطلب إفصاحات إضافية في السنوات الأخيرة، مما يجعل دراسة الإطار التشريعي والتنظيمي للإفصاح الذي يعمل ضمنه النظام المحاسبي أكثر أهمية من السابق ،في حين يرى البعض أن واقع المؤسسة الاقتصادية الجزائرية عموما يفتقر إلى الرؤية الإستراتيجية مع غياب التخطيط السليم لتجسيد العمل المحاسبي وتحقيق متطلبات

الإفصاح وفق قانون النظام المحاسبي المالي, ضف إلى ذلك غياب الدراسات الاقتصادية حول هذا النظام في ظل ضعف تكنولوجيا المعلومات المستعملة في المؤسسات الجزائرية، مما يفترض أن ي ارعى تحديد مختلف التشريعات والإجراءات التي تتعلق بهذا القانون و إصلاح تنظيمات مختلف الهيئات المتعاملة معه، وكذا تأهيل قطاع المؤسسات و أنظمة التسيير للتوافق مع متطلبات هذا النظام المحاسبي المالي.

وبالاعتماد على ما سبق، ارتأينا ضرورة العمل في هذا البحث, والذي سوف نحاول من خلاله استكشاف واقع تطبيق هذا النظام على بنك القرض الشعبي الجزائري ومدى نجاحها في تحقيق متطلبات الإفصاح ضمن قوائمها المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

- **أولا : إشكالية البحث:**

من خلال ما سبق نجد أن الدولة الجزائرية تبنت النظام المحاسبي المالي كوسيلة أو أداة للإجابة على بعض القضايا والمشاكل المحاسبية المطروحة على مستوى المخطط المحاسبي الوطني السابق، والذي تم العمل به لفترات طويلة بالمؤسسات الجزائرية، كون أن النظام المحاسبي المالي المعتمد يساير معايير محاسبية دولية تتضمن آليات تساعد على تفعيل مختلف المعاملات الدولية التي تعقدها الجزائر مع مختلف المؤسسات الأجنبية.

ومن جانب آخر أصبحت المؤسسات لا تقتصر في البحث عن الموارد المالية الجديدة على الأسواق المحلية فقط، بل أصبحت تلجأ إلى الأسواق العالمية التي تشترط عند طلب الاستفادة من أية خدمة كانت من الأسواق المالية الدولية الامتثال بالمعايير المحاسبية الدولية، بالإضافة لذلك أدى ظهور احتياجات إضافية لدى المؤسسات في التمويل من القطاع الخاص بعد تحول مهمة الدولة في الكثير من البلدان من راعية لهذا القطاع إلى مشرفة عليه، فأصبح لازما أمام المؤسسات الوطنية وخاصة منها الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية، استعمال معلومات صحيحة و موثوقة وموحدة ومعدة وفق معايير محاسبية

دوليه ما يتيح لها فرصة تحقيق طموحات المتعاملين الاقتصاديين وجلب أنظار المستثمرين المحليين و الأجانب.

وبالتالي إذا كان هذا النظام سيتيح للمؤسسات الجزائرية إمكانية معالجة مجموعة من الأحداث والعمليات المالية لم يكن بالإمكان إدراجها في المخطط المحاسبي السابق، نذكر منها على سبيل المثال:

- معالجة تدني قيمة التثبيتات المادية و ادراجها في الحسابات.
- معالجة مزايا ومنافع المستخدمين.

- إدراج العمليات المتعلقة بعقود الإيجار التمويلي والعقود طويلة الأجل.
- الاعتراف بالضرائب المؤجلة.
- معالجة العمليات المتعلقة بالعملة الأجنبية وترجمة القوائم المالية ...الخ.

وتأسيسا على ما تقدم يمكن القول بان القوائم المالية التي سوف يقدمها بنك القرض الشعبي الجزائري في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي الحالي أصبحت موضع تساؤل أكثر من ذي قبل خصوصا في مدى قدرة هذه المؤسسة على عملية إعداد وتجهيز قوائمها المالية وبان تفصح عن المعلومات التي تحقق مصالح مستخدميها وتساير البعد الدولي الجديد وبالتالي توحيد عملية الإفصاح عن المعلومات المالية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي المتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية .

ومن وهنا جاء التساؤل الرئيسي لهذا البحث كالآتي:

إلى أي مدى وفقت المؤسسات في الإفصاح ضمن قوائمها المالية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي؟

*** الأسئلة الفرعية لإشكالية البحث:**

لمعالجة الإشكالية البحثية المطروحة قمنا بإعادة صياغة الإشكالية الرئيسية ضمن مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل تلتزم المؤسسات في الجزائر بتطبيق قواعد التقييم المحاسبي والإفصاح عنها في إطار عملية قياس عناصر القوائم المالية وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي؟
2. هل يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين نسبة المؤسسات المطبقة وغير المطبقة لقواعد التقييم المحاسبي والإفصاح عنها في إطار عملية قياس عناصر القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ؟
3. هل تلتزم المؤسسة الجزائرية بمتطلبات الإفصاح ضمن القوائم المالية والسياسات المحاسبية المستخدمة في إعدادها وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي؟
4. هل يعد تطبيق النظام المحاسبي المالي ملائما في الوقت الحالي للإفصاح عن واقع الأحداث والعمليات المالية بالنسبة للمؤسسات في الجزائر؟

✓ **ثانيا : فرضيات البحث:**

كإجابة مبدئية على تساؤلات البحث, قمنا بصياغة الفروض الآتية والتي نسعى لإثبات صحتها أو نفيها من خلال دراسة جوانب هذا الموضوع:

- ✓ **الفرضية الأولي:** لا تطبق المؤسسات في الجزائر قواعد التقييم المحاسبي والإفصاح عنها في إطار عملية قياس عناصر القوائم المالية وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي.
- ✓ **الفرضية الثانية:** لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية بين نسبة المؤسسات المطبقة وغير المطبقة لقواعد التقييم المحاسبي والإفصاح عنها في إطار عملية قياس عناصر القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي .
- ✓ **الفرضية الثالثة:** لا تلتزم المؤسسات في الجزائر بمتطلبات الإفصاح ضمن القوائم المالية والسياسات المحاسبية المستخدمة في إعدادها وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي.

- وسيتم التحقق من قبول أو رفض صحة هذه الفرضية من خلال تقسيمها الى فرضيتين فرعيتين كالآتي:

الفرضية الفرعية (01): لا تلتزم المؤسسات بمتطلبات الإفصاح ضمن القوائم المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي.

الفرضية الفرعية (02): لا تلتزم المؤسسات بمتطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية.

- ✓ **الفرضية الرابعة:** لا يعد تطبيق النظام المحاسبي المالي ملائما في الوقت الحالي للإفصاح عن واقع الأحداث والعمليات المالية بالنسبة للمؤسسات في الجزائر.

- ✓ **ثالثا: أهمية البحث:**

تأتي أهمية هذا البحث من الأهمية التي تحظى بها القوائم المالية في ذاتها وقدرتها على تعزيز الثقة بينها وبين الأطراف المتعاملة معها بما تقدمه من معلومات تكون صادقة وغير مضللة وذلك من خلال الإفصاح عنها لتحقيق متطلبات الأطراف المستخدمة لها، كذلك تظهر أهمية هذه الدراسة في أنها حلقة وصل بين الفكر المحاسبي والواقع العملي للممارسة المهنية، وبالتالي ستكون دليل للمهتمين بمجال المحاسبة من متخذي القرار أو الأكاديميين والمهنيين في تقييم واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال السنوات الأولى من تطبيقه، وكذا تعريف المدراء الماليين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بأهمية استخدام القواعد والمفاهيم التي جاء بها النظام المحاسبي المالي و الاطلاع عليها، خصوصا

في مجال القياس والتقييم المحاسبي لأصول وخصوم الوحدة الاقتصادية كموضوع له تأثير في مخرجات القوائم المالية التي تعد أحد المصادر المهمة للمعلومات التي يحتاجها العديد من الأطراف الداخلية والخارجية على المستوى المحلي و الإقليمي و الدولي، لاسيما وأن الجزائر أمضت ميثاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي وبدأت العمل به، وكذا الاستعداد للانضمام لمنظمة التجارة الدولية في إطار سياسة توجه الاقتصاد الجزائري نحو جذب الاستثمارات العربية والأجنبية.

✓ **رابعا: دوافع اختيار موضوع البحث:**

من خلال الاستطلاع الأولي للباحث حول المواضيع المتعلقة بعملية الإصلاح المحاسبي التي أدت إلى تبني النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية، سواء بالرجوع إلى الأدبيات و الأطروحات الفكرية التي تناولت هذا النظام أو من خلال التطبيقات العملية لهذه المؤسسات من خلال ممارسة الباحث لمهنة المحاسبة والاحتكاك الكبير بمهني هذا المجال الذي استمد منهم الكثير في الإحاطة بأهم القضايا والمسائل المحاسبية المطروحة في الجانب العملي، بالإضافة إلى ذلك فان هذه الدراسة ازمنت مع بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي من خلال قرار وزارة المالية و المتضمنة أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي، ومن هنا جاء هذا البحث لإلقاء مزيدا من الضوء على مرحلة ما بعد انتقال المؤسسات الاقتصادية إلى تجربة المعايير المحاسبية الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي، ومعرفة مدى قدرة هذه المؤسسات على تطبيق المفاهيم وقواعد التقييم المحاسبي والإفصاح عنها وفق النظام المحاسبي المالي، وصولا إلى إعداد تقارير وقوائم مالية أكثر موضوعية و موثوقية تعكس الصورة الصادقة لوضعيتها المالية من قبل مستخدميها.

✓ **خامسا: أهداف الدارسة:**

محاولة معرفة قدرة ونجاح المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في تطبيقها للنظام المحاسبي المالي بما جاء به من مبادئ وأفكار وصولا إلى قوائم مالية تفصح عن مصداقية وشفافية المعلومات، ويندرج تحت هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية:

1- الوقوف على مدى انسجام القوائم المالية للمؤسسات في الجزائر مع متطلبات الإفصاح وقواعد التقييم المحاسبي التي نص عليها النظام المحاسبي المالي.

2- التعرف على واقع الممارسة المحاسبية لدى المؤسسات في الجزائر، ومدى الاختلاف في هذه الممارسات ، في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي.

3- التعرف على مدى نجاح المؤسسات في الجزائر بتطبيق القوانين و التشريعات التي جاءت في إطار مسك محاسبة مالية في البيئة الاقتصادية الجزائرية.

4- التعرف على مدى الجدية التي تعطيها المؤسسات في تطبيق قواعد الإفصاح والتقييم المحاسبي ومدى تمكن المؤسسات من تجسيدها على أرض الواقع.

✓ **سادسا: المنهج المستخدم في البحث:**

بغية تحقيق أهداف الدراسة قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في الفصلين النظريين لمعالجة جوانب موضوع البحث، أما الفصل التطبيقي فكان الغرض منه مدى توفيق بنك القرض الشعبي الجزائري بالإفصاح عن مختلف الأحداث والعمليات المالية ضمن قوائمها المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي.

✓ **سابعا: حدود الدارسة:**

تشمل حدود الدراسة وقتها ومكانها ومجالها التطبيقي, أما فيما يخص البعد الزمني فيتوافق سياق التحليل في بحثنا هذا مع بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي في سنة 2012، ويقتصر مكانها على بنك القرض الشعبي الجزائري، أما مجال هذه الدراسة فيتمثل في مدى تحقق إفصاح القوائم المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي .

✓ **ثامنا- الدراسات السابقة:**

لقد وجد الباحث بعض الدراسات ذات الصلة بشكل أو بآخر بموضوع الدراسة الحالية في حدود اطلاع الباحث كما يلي:

1- أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات الجزائرية في ظل أعمال التوحيد الدولية بالتطبيق على حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، من إعداد الباحث مداني بن بلغيث، جامعة الجزائر ،2004، حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على مدى أهمية إصلاح النظام المحاسبي في ظل أعمال التوحيد الدولية، حيث قام باستعراض بعض نماذج التوحيد المحاسبي وفق الإطار الدولي للتوحيد والتوافق المحاسبي، كما سلط الضوء على التجربة الجزائرية ومتطلبات الإصلاح المحاسبي ضمن مسار التوحيد المحاسبي .

2- الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي, حالة بريتش بتروليوم، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، من إعداد الباحث شعيب شنوف، جامعة الجزائر، حيث سعى الباحث من خلالها إلى عرض أهمية المحاسبة الدولية وتحليل طبيعة التوافق والتوحيد المحاسبيين الدوليين .

3- ضرورة تكييف بيئة المحاسبة بالجزائر مع متطلبات النظام المحاسبي المالي خلال الفترة 2012-2013 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، من إعداد الباحث آيت محمد مراد، جامعة الجزائر, حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على دوافع الإصلاح المحاسبي في الجزائر ومدى تأييد ممارسي مهنة المحاسبة في الجزائر بتطبيق النظام المحاسبي المالي .

- ✓ **تاسعا- مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:**

تناولت هذه الدراسة بعض الجوانب التي تناولتها الدراسات السابقة ،إلى أن أهم ما يميزها عن الدراسات السابقة، هو أنها سلطت الضوء على بنك القرض الشعبي الجزائري، ، والتي ينطبق عليه العمل بقانون النظام المحاسبي المالي،

- ✓ **عاشرا- هيكل الدراسة:**

لقد قمنا بتحليل إشكالية هذا البحث، واختبار صحة الفرضيات المقدمة ضمن ثلاثة فصول مترابطة، قسمت إلى فصلين نظريين وفصل تطبيقي، حيث تناول الفصل الأول دراسة القوائم المالية ،أين تم التطرق إلى عموميات حول القوائم المالية في المبحث الأول، ثم إلى تحليل المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية في المبحث الثاني ، أما الفصل الثاني فقد درس متطلبات العرض و الافصاح وفق النظام المحاسبي المالي، فجاء المبحث الأول ليلقي الضوء على الافصاح في الفكر المحاسبي، اما المبحث الثاني عرض القوائم المالية و متطلبات الافصاح وفق النظام المحاسبي المالي أما الفصل الأخير وهو الفصل الثالث فجاءت ضمنه مدى تحقيق المؤسسات الإفصاح من خلال القوائم المالية، وذلك من خلال دراسة بنك القرض الشعبي الجزائري .

أخيرا ختمنا بحثنا بخاتمة أجملنا فيها أهم نتائج البحث والتحليل للإشكالية محل الدراسة، ثم قدمنا توصيات و اقتراحات نعتقد أنها ستساهم في إثراء حقل تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، مع اقتراح أفاق البحث المستقبلية التي يمكن أن تدفع الباحثين إلى مواصلة إجراء مزيد من البحوث العلمية التي يمكن أن تختبر مدى نجاح المؤسسة في الجزائر بإعداد قوائمها المالية وفقا لمتطلبات الإفصاح و قواعد التقييم المحاسبي.

- ✓ **إحدى عشر- محددات البحث:**

يمكن إيجاز أهم محددات هذا البحث فيما يلي:

- هذه الدراسة شملت تقييم إفصاح القوائم المالية بنك القرض الشعبي الجزائري التي ينطبق عليها العمل بأحكام القانون رقم 22-151 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي.

- ثقافة التحفظ عن المعلومات السائدة في المؤسسات الجزائرية بشكل عام، وبالخصوص المؤسسات الأجنبية ومتعددة الجنسيات، بحكم طابع السرية تامة التي تتعامل بها هذه الأخيرة من المؤسسات، ومن جهة أخرى صعوبة الوصول إليها من الناحية المكانية، كونها تنشط أغلبها في قطاع المحروقات بالجنوب الجزائري، أو تنشط على مستوى المناطق الصناعية الكبرى بولايات الشمال.

- واجهنا صعوبات كبيرة في مقابلة مسؤولي المالية و المحاسبة، كونهم أكثر انشغالا في القيام بالأعمال المحاسبية، وتكليفهم بمهمات كثيرة خارج المؤسسة خصوصا فترة إعداد القوائم المالية .

الفصل الاول

تمهيد:

المحاسبة هي نظام للمعلومات يقوم بتجميع، وتوصيل المعلومات الاقتصادية عن مؤسسة معينة إلى عدد كبير من المستخدمين ومختلف الأشخاص الذين ترتبط قراراتهم بنشاط هذه المؤسسة، من المستثمرين و الموردين و المديرين و المصالح الحكومية و غيرها، وتعتبر القوائم المالية هي المخرجات الأساسية لهذا النظام والموصل الأساسي للمعلومات، هذا وتختلف مفاهيم ومحتويات القوائم المالية التي تعدها الكيانات باختلاف الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة، واختلاف مفهومها للمستخدم النهائي للمعلومات الواردة في هذه القوائم، كما تمثل القوائم المالية الناتج النهائي والأساسي للعمل المحاسبي في أي وحدة اقتصادية، وهي تنشأ نتيجة إجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات التي ترتبط بالأحداث والأنشطة التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية لغرض تقديمها بصورة إجمالية وملخصة إلى كافة الجهات التي يمكن أن تستفيد منها في إتخاذ القرارات المختلفة.

في هذا السياق نهدف ضمن هذا الفصل إلى تحليل القوائم المالية وبالتالي نتناول ضمنه المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول القوائم المالية

المبحث الثاني: تحليل المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية

المبحث الاول: عموميات حول القوائم المالية

يعتبر إعداد و عرض القوائم المالية الخطوة الأولى في العملية المحاسبية، إلا أنها تعد نقطة البداية الملائمة لدراسة المحاسبة، فالقوائم المالية هي الوسائل التي بموجبها تنقل إلى الإدارة و الأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأداء المالي و المركز المالي لأي وحدة اقتصادية، ذلك أنّ تلك القوائم المالية في جوهرها هي الناتج النهائي للعملية المحاسبية؛ وبالتالي فإن القارئ الذي يتفهم محتوى و مضمون تلك القوائم سوف يدرك أهمية الغرض من الخطوات الأولية، و هي تسجيل و تبويب و تلخيص العمليات المالية.[1]

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية

إن القوائم المالية تعتبر الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية، وتشمل القوائم المالية عادة: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، وقائمة تغيرات حقوق الملكية، كما تشمل أيضا الملاحظات على القوائم المالية والجداول الملحقة والتي تعتبر الجزء المكمل للقوائم المالية.[2]

1. طبيعة القوائم المالية:

إنّ مصطلح قائمة في مفهومه العام إعلان يتعلق بشكل محدد يعتقد من يقدمه بصحة ما تم الإشارة إليه فيه، و بذلك تتمثل القوائم المالية في أنها إعلانا يعتقد بصحته و يتم توصيله باستخدام القيم النقدية، وعندما يعد المحاسبون تلك القوائم المالية فإنهم يصفون خصائص المؤسسة وفقا للنواحي المالية، و التي يعتقدون أنها تعبر بعدالة عن أنشطة المؤسسة والعمليات المالية.

وعليه يمكن إعطاء مجموعة من التعاريف للقوائم المالية وهي:[3]

[1] امين احمد السيد لطفي, اعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية , الدار الجامعية للنشر , الطبعة الاولى, الاسكندرية, مصر , 2008, ص 77 .

[2] كمال الدين مصطفى الدهراوي، المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية، المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية، مصر ،8002، ص 11.

[3] Jean-François Des Robert, François Méchin, Hervé Puteaux, **Normes IFRS Et PME**, Dunod, Paris, 2004, P12

- تعريف 1: مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية وغير قابلة للفصل فيما بينها، وتسمح بإعطاء صورة صادقة للوضعية المالية، وللأداء ولتغير الوضعية المالية للمؤسسة عند إقفال الحسابات."
- تعريف 2 : تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة، حيث ينظر للمعلومات الواردة فيها بأنها تقتبس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، ويمكن كذلك التعرف على التغييرات في المركز المالي وحقوق الملكية، حيث أنها تمثل نتاج النشاط في المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، أو بعبارة أخر ى هي ملخص كمي للعمليات والأحداث المالية و تأثيراتها على أصول والت ازمات المؤسسة وحقوق ملكيتها، وتعتبر أداة مهمة في اتخاذ القرارات المالية.[1]
- تعريف 3 : بالنسبة إلى مجلس معايير المحاسبة الدولي(IASB), فقد وضع المعيار المحاسبي الدولي الأول(IAS1) المعدل في عام 1997 لعرض القوائم المالية، والذي يبين فيه أن القوائم المالية هي عرض مالي هيكلي للمركز المالي للمؤسسة والعمليات التي تقوم بها، والهدف من القوائم المالية ذات الأغراض العامة هو تقديم المعلومات حول المركز المالي للمؤسسة وأدائها وتدفقاتها النقدية مما هو نافع لسلسلة عريضة من المستخدمين عند اتخاذهم قرارات اقتصادية ،كما تبين القوائم المالية نتائج تولي الإدارة للأعمال الموكلة لها.

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف القوائم المالية بأنها مجموعة من الوثائق تحمل معلومات مالية متعلقة بالمؤسسة، وفي أشكال محددة، وتعتبر الوسيلة الرئيسية لإيصال المعلومة المالية إلى مختلف مستعملها الداخليين والخارجيين عند إقفال الحسابات، أما الوثائق المحاسبية و المالية التي تكون القوائم المالية تتمثل في الميزانيات وبيانات الدخل أو حسابات الأرباح و الخسائر، وبيانات التغيرات في المركز المالي، والإيضاحات والإقرارات الأخرى والمواد التوضيحية التي حددت على أنها جزء من القوائم المالية، وتعد القوائم المالية وتنشر عادة مرة في السنة

[1] خالد جمال الجعرات ،معايير التقارير المالية الدولية 2007، إثراء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن ،2008 , ص 97 .

وتكون موضع تقرير مدقق الحسابات، إن معايير المحاسبة الدولية تطبق على تلك القوائم المالية لأي شركة تجارية أو صناعية أو شركات الأعمال.[1]

2. أوجه الاختلاف بين القوائم المالية والتقارير المالية:

إن التقارير و القوائم المالية ليس غاية في حد ذاتها ولكنها تهدف إلى تقديم المعلومات التي تكون مفيدة في اتخاذ القرار، فأهدافها ليست ثابتة ولكنها تتأثر بالبيئة الاقتصادية والقانونية وكذا بالخصائص والقيود المتعلقة بنوعية المعلومات التي يمكن أن توفرها القوائم المالية، حيث يتم توجيه أهداف التقارير المالية نحو المصلحة العامة لتخدم العديد من المستخدمين و تمكنهم من تحديد مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية، و تمدهم بمعلومات عن المكاسب و مكوناتها و كذلك الوضع المالي و أداء المؤسسة، حيث أن التقارير المالية لا تتضمن القوائم المالية فقط بل تمثل هذه الأخيرة الجزء المحوري للتقرير المالي.[2]

إن مخرجات المحاسبة المالية ليست مقتصرة فقط على المعلومات المعروضة في القوائم المالية ،فالتقارير المالية هي مصطلح واسع يتضمن ليس فقط القوائم المالية ولكن كل الوسائل لتوصيل المعلومات المتعلقة بشكل مباشر أو غير مباشر بالمحاسبة المالية،[3] فهي تعتبر الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات من مصادر خارج السجلات المحاسبية إلا أن النظم المحاسبية مصممة بشكل عام على أساس عناصر القوائم المالية)الأصول، الخصوم، الإيرادات، المصروفات، ...الخ(، ويتم الإمداد بالمعلومات من خلال القوائم المالية الأساسية، كما تشمل التقارير المالية الوسائل الأخرى لتوصيل المعلومات ذات

[1] شعيب شنوف ،الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي: حالة بريتش بتروليوم، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ،2008، ص 141.

[2] طارق عبد العال حماد، التقارير المالية: أسس الإعداد والعرض والتحليل وفقا لأحدث الإصداارت والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والبريطانية والعربية والمصرية، الدار الجامعية، مصر ،2000، ص 17.

[3] فداغ الفداغ ،المحاسبة المتوسطة نظرية وتطبيق، مؤسسة الوارق، عمان، الأردن ،2009، ص 19.

العلاقة المباشرة أو غير المباشرة والتي يتم استخراجها من النظام المحاسبي، وقد تقوم الإدارة بتوصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية عن طريق وسائل التقارير المالية وليس من خلال القوائم المالية الرسمية، والسبب في ذلك كون أن القوائم المالية تخضع لقواعد صارمة و تنظيمية ، وبالنسبة للمعلومات التي يجب توصيلها عن طريق

التقارير المالية وليس من خلال القوائم المالية فإنها قد تتخذ أشكالا مختلفة وتتعلق بموضوعات عديدة، فهي قد تشمل التقارير المالية معلومات مالية ومعلومات غير مالية، ونشرات أو تقارير مجلس الإدارة والتنبؤات المالية والأخبار ذات الصلة بالمؤسسة ووصف للخطط والتوقعات وكذلك التأثير البيئي أو الاجتماعي لأعمال المؤسسة، ومنه نصل إلى أن التقارير المالية مفهوم اشمل من القوائم المالية.[1]

إن التقارير المالية تعطي معلومات مفصَّلة عن أعمالا لشركة وأدائها إضافة إلى توقعات الأداء في المستقبل، ويبدأ التقرير عادة بكلمة لرئيس مجلس إدارة الشركة يلخّص فيها أبرز ما تم إنجازه في السنة الماضية، ثم يورد بعد ذلك توقعات مستقبلية عامة للشركة في العام القادم، بخلاف القوائم المالية والتي لا تتعدى محتوياتها لغة الأرقام، فإن التقرير المالي يشتمل على فصول عدة تحوي نصوصاً مطولة وصوأر توضيحية تشرح أعمالا لشركة، وتهدف النصوص المكتوبة في التقرير فيجزء منها إلى شرح الأرقام التي تم ذكرها في القوائم المالية التي توضح مستوى أداء الشركة.

كما أن الأهداف التي تقدمها التقارير المالية ليست مقتصرة على ما تقدمه القوائم المالية فحسب بل تهدف إلى:

- تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين والمستخدمين الآخرين، لاتخاذ الق ارارت المناسبة، ويجب أن تكون المعلومات مفهومة لهؤلاء الذين يكون لديهم الرغبة في د ارسةهذه المعلومات؛
- تساعد المهتمين بالمؤسسة بتقدير مقدار وتوقيت المتحصلات النقدية المتوقعة من توزيعات الأرباح أو الفوائد أو المتحصلات من المبيعات واسترداد الأوارق المالية أو القروض؛
- تقدم معلومات لازمة عن المصادر الاقتصادية للمؤسسة والحقوق المرتبطة بها، وكذلك انعكاسات المعاملات والأحداث والظروف التي تغير المصادر والمطالبات المرتبطة بها؛

[1] فداغ الفداغ ،المحاسبة المتوسطة نظرية وتطبيق، مؤسسة الوارق، عمان، الأردن ،2009، ص 20.

- تقدم معلومات عن المكاسب و مكوناتها، وعن التدفقات النقدية مبوبة حسب أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل؛

والجدير بالذكر أن ما يمكن الوصول إليه في النصوص المكتوبة في التقارير المالية ربما تختلف عن ما توحي به أرقام القوائم المالية، فعلى سبيل المثال قد تورد الشركة في تقريرها عن قوائمها المالية ما يتضمن تحقيقها لزيادة في الأرباح خلال العام المنصرم، وستكون هذه بلا شك أخبا اًر سارة عن الشركة، غير أن المستثمر قد يجد من خلال قراءته للنص العام في التقرير المالي أو في بعض الحواشي الصغيرة في آخر التقرير بأن تلك الزيادة كانت بسبب أرباح غير تشغيلية مثل بيع أرض تملكها الشركة، أو أسهم شركة أخرى ساهمت الشركة في تأسيسها والذي قد لا يتكرر مرة أخرى في العام المقبل، لذا فإن إحدى فوائد ق ارءة التقرير المالي معرفة مدى توافق النص مع الأرقام المالية الواردة، والتثبت من أنهما يقدمان صورة واضحة متطابقة حول أداء الشركة وتوقعاتها المستقبلية، لذا فان التقرير المالي يشتمل عادة على الجوانب الآتية: [1]

- مقدمة توضح الفلسفة العامة للشركة في إدارتها لنشاطها التجار ي؛
- نظرة شاملة أو تقارير مفصلة حول كل جزء من عمليات الشركة؛
- لمحة عن الجوانب المالية للشركة، وتشمل صافي الدخل والمبيعات، وربح السهم، والقيمة السوقية للشركة؛
- قائمة المركز المالي التي تظهر أصول وخصوم الشركة وحقوق مساهميها في نهاية العام مقارنة بالعام السابق؛
- قائمة الدخل التي توضح ربحية الشركة شاملا ذلك الحديث عن عوائد ومصاريف العام المنصرم مقارنة بالأعوام السابقة؛
- قائمة التدفقات النقدية التي توضح التدفق النقدي من والى الشركة خلال العام مقارنة بالأعوام السابقة.

2. أسباب الإختلافات في أساليب إعداد القوائم المالية:

قد تبدو أساليب إعداد القوائم المالية متشابهة من بلد إلى آخر، إلا أن هناك إختلافات بين المعايير المتبعة في

[1] هيئة السوق المالية، **مرجع سبق ذكره**، ص 15.

مختلف الدول، فعلى سبيل المثال، سجلت شركة "Daimler _ Benz" ربحاً يعادل 429 مليون دولار في سنة 1991 وذلك حسب المعايير المحاسبية الألمانية، وبإتباع المعايير المحاسبية الأمريكية ،سجلت خسارة قدرها 1281 مليون دولار وذلك في نفس الدورة،[1] وتوجد عدة حالات أخرى مماثلة لحالة شركة "Daimler _ Benz"، وتعود أسباب الإختلافات في الأساليب المحاسبية إلى:[2]

- إختلاف الظروف الإقتصادية و الإجتماعية بين الدول: توجد دول تتبنى نظماً مركزية تسيير إقتصادها و تخطيطه، في حين تتبع بعضها الآخر أساليب لامركزية في تسيير الإقتصاد، كما تتفاوت معدلات التضخم الإقتصادي في تلك الدول، وأيضا السياسات النقدية في تحقيق التوازن النقدي، كل هذا ينعكس على النظم المحاسبية المتبعة في تلك الدول؛
- الفروقات الثقافية و الحضارية : تختلف الدول من حيث لغتها و دياناتها و تشريعاتها، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور إختلافات بينها في القيم والمفاهيم السائدة، فمثلا إختلاف اللغة يؤدي إلى إختلاف في فهم المصطلحات المحاسبية الرئيسية المستخدمة في تلك الدول؛
- إختلاف القوانين والتشريعات: تنتج هذه الإختلافات عن اختلاف نظمها الإقتصادية و الإجتماعية ،و ينعكس هذا على الأساليب المحاسبية كإختلاف في طرق حساب الإهلاك أو قواعد إثبات)Constatation(الإيرادات و التكاليف؛
- تفاوت دور الجمعيات المهنية المحاسبية في الرقابة والإشراف على المهنة المحاسبية: حسب تقسيم (Nobes)؛ تخضع مسألة الرقابة والإشراف على المهنة المحاسبية إلى ثلاثة جهات:[3]

[1] Marie Josèphe Brosse, IASC Vers la convergence des normes comptables nationale, Collection Mazars et Guérard, 1997, P 16.

[2] محمد مطر ،مرجع سبق ذكره، ص 21.

[3] Bernard Colasse, **Comptabilité générale (PCG Et IAS)**, Economica, 7éme Edition, 2001, P 66,.76 .

- الإتجاه الحكومي: حيث تتولى دواوين المحاسبة أو وزارات المالية أو واز ارت التجارة أو هيئات حكومية أخرى مهمة إعداد المعايير المحاسبية والسهر على تنفيذها و تطبيقها، وهذا هو الحال بالنسبة لألمانيا واليابان و فرنسا و الجزائر.

- الإتجاه المهني: حيث تتولى الجمعيات والنقابات المهنية مهمة إعداد المعايير المحاسبية، و في بعض الحالات السهر على تطبيق هذه المعايير ،ففي بعض الدول كبريطانيا و هولندا، و نيوزلندا ،تقوم الجمعيات و النقابات المهنية بإعداد المعايير و السهر على تطبيقها، أما في الولايات المتحدة وأستراليا و كندا، فتتولى الجمعيات و النقابات المهنية مهمة إعداد المعايير المحاسبية، أما مهمة السهر على تطبيق هذه المعايير فتكون من صلاحيات الحكومة إلاّ جزئياً.

يمكن استنتاج المميزات الأساسية للنظم المحاسبية القارية والأنقلوساكسونية من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم(01- 01): الخصائص الأساسية للنظم المحاسبية القارية والأنقلوساكسونية

المحيط الاقتصادي و الاجتماعي	**مصدر التمويل**	القطاع البنكي أساسي	الأسواق المالية أساسي
	الثقافة	تنظيم عمومي	تنظيم فردي
	النظام القانوني	سيادة التشريع المكتوب حيث أن القانون يوفر قواعد محاسبية دقيقة	سيادة العرف المحاسبي والسوابق المحاسبية(La Jurisprudence) حيث تعد القواعد من طرف هيئات مختصة
	النظام الضريبي	علاقة قوية بين المحاسبة والجباية	إستقلال المحاسبة عن الجباية
	المستعملين الأساسيين للقوائم المالية	المقرضين، السلطات الضريبية ،المستثمرين	المستثمرين أساسا
	مدى نشر القوائم المالية	نشر محدود للقوائم المالية	نشر شامل للقوائم المالية
	الخيارات في المعالجات المحاسبية	وجود عدد كبير من خيارات المعالجة المحاسبية والتقييم	وجود عدد صغير من خيارات المعالجة المحاسبية والتقييم

كيفية إحتساب الأرباح	إحتساب حذر للأرباح القابلة للتوزيع: - مبدأ الحيطة والحذر - الحدّ من توزيع الأرباح - السعي إلى تكوين إحتياطات	إحتساب أرباح نافع لاتخاذ القرار: - قيمة عادلة، صورة صادقة - سيطرة مبدأ إستقلال الدورات - لا يوجد حدّ لتوزيع الأرباح - صغر حجم الإحتياطات
العلاقة بين المحاسبة والجباية	تأثير متبادل بين المحاسبة والجباية	إستقلال متبادل بين المحاسبة والجباية
أمثلة عن البلدان	بلجيكا، ألمانيا، فرنسا، اليونان ،إيطاليا، اليابان، البرتغال ،سويسرا	أستراليا، المملكة المتحدة ، إرلندا ، كندا ،نيوزلندا ، هولندا ، سنقافورة ، الولايات المتحدة

Source: Bernard Raffournier, Axel Haller, Peter Walton, Comptabilité internationale, Vuibert, 1997, P 9.

المطلب الثاني: الاعتبارات العامة في إعداد القوائم المالية

لقد ناقش المعيار المحاسبي الدولي رقم(51) ثمانية اعتبارات عامة لإعداد القوائم المالية، إلا أنه يمكن القول بأن هناك اعتبارات مماثلة تم الاهتمام بها في مصادر متعددة لمبادئ المحاسبة الأمريكية المتعارف عليها، تتميز بأنها أكثر توسعا وتفصيلا مقارنة بما يوفره المعيار المحاسبي الدولي رقم(51)، وعلى الرغم من ذلك فان مفاهيم الاستم اررية والأهمية النسبية والتجميع، تعتبر متماثلة مع مبادئ المحاسبة الأمريكية المتعارف عليها وفي المعايير المحاسبي الدولي رقم(51)،[1] وتتمثل هذه الاعتبارات في الآتي:

1. العرض العادل والالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية:

يجب أن تعرض القوائم المالية بشكل عادل المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمؤسسة، و بالمزج بين التطبيق المناسب لمعايير المحاسبة الدولية والإفصاح الإضافي حينما يكون ذلك ضرورياً ينجم عنه قوائم مالية تحقق عرضا عادلاً في كافة الأحوال، غير أنه يمكن أن تكون المعالجة المطلوبة طبقا للمعايير الدولية للمحاسبة غير ملائمة بوضوح، ما يجعل القوائم المالية تفقد العرض العادل وتؤدي إلى قوائم مالية مضللة وهكذا لا يمكن تحقيق عرض عادل بتطبيق المعيار أو من خلال الإفصاح الإضافي لوحده، و المخالفة ليست مناسبة و ذلك ببساطة لأن معاملة أخرى ستحقق أيضا عرضا عادلا (الفقرة 15.10 من المعيار المحاسبي الدولي IAS 01).

ويتم في جميع الأحوال فعليا تحقيق عرض عادل بالامتثال في كافة النواحي الجوهرية لمعايير المحاسبة الدولية المطبقة على المؤسسة، ويتطلب الإفصاح العادل ما يلي:

- اختيار وتطبيق سياسات محاسبية بموجب الفقرة(25)؛
- تقديم المعلومات بما في ذلك السياسات المحاسبية بطريقة توفر معلومات مناسبة وموثوقة وقابلة للمقارنة ومن الممكن فهمها-
- تقديم إفصاحات إضافية عندما تكون المتطلبات في معايير المحاسبة الدولية غير كافية لتمكين المستخدمين من فهم تأثير عمليات أو أحداث معينة على المركز المالي والأداء المالي للمنشأة.

(الفقرة 11 من المعيار المحاسبي الدولي IAS 01).

[1] أمين احمد السيد لطفي ،نظرية المحاسبة: القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية، الدار الجامعية للنشر، الجزء الثاني، الإسكندرية، مصر ،2008، ص 114.

2. اختياروتطبيق السياسات المحاسبية:

يتطلب المعيار المحاسبي الدولي الأول أن تقوم الإدارة باختيار وتطبيق سياسات محاسبية من شانها أن تجعل القوائم المالية متمشية مع معايير المحاسبة الدولية، أما مبادئ المحاسبة الأمريكية المتعارف عليها فإنها تأخذ مدخل مماثل ولكنها تصف اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية في ضوء الوفاء بأهداف العرض العادل.[1]

وبالتالي وفقا للفقرة(25) من المعيار المحاسبي الدولي الأول يجب على الإدارة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية للمؤسسة بحيث تخضع قوائمها المالية لكافة المتطلبات الخاصة بكل معيار محاسبة دولي منطبق عليها وبتفسير لجنة التفسيرات الدائمة، وحينما لا يوجد متطلب محدد يجب على الإدارة تطوير سياسات لضمان توفير البيانات المالية للمعلومات التي هي:

- ملائمة لاحتياجات المستخدمين الخاصة باتخاذ القرارات؛
- موثوقة من ناحية أنها:

- تمثل بشكل صحيح نتائج المؤسسة ومركزها المالي.
- تعكس الناحية الاقتصادية للأحداث والعمليات وليس فقط الشكل القانوني.
- محايدة أي أنها ليست متحيزة.
- حصيفة.
- كاملة في كافة النواحي المادية.

أما في حالة عدم وجود معيار محاسبة دولي محدد وتفسير للجنة التفسيرات الدائمة يجب على الإدارة استخدام حكمها لتطوير سياسة محاسبية توفر أكثر المعلومات فائدة لمستخدمي البيانات المالية للمنشأة ،وعند اتخاذ هذا الحكم يجب على الإدارة أن تأخذ في الاعتبار ما يلي:-

- المتطلبات والإرشادات في معايير المحاسبة الدولية التي تتناول المواضيع المماثلة وذات الصلة.

[1] المرجع السابق، ص 118.

- تعريفات ومعايير الاعتراف وقياس الموجودات، المطلوبات، الدخل والمصروفات الواردة في إطار لجنة معايير المحاسبة الدولية.
- إصدارات الهيئات الأخرى لوضع المعايير والممارسات الصناعية المقبولة وفقط إلى الحد الذي تتفق فيه مع البندين أ، ب من هذه الفقرة .(الفقرة 22 من المعيار المحاسبي الدولي IAS 01).

3. فرضية الاستمرارية:

عند إعداد القوائم المالية يجب على الإدارة إجراء تقييم لقدرة المؤسسة على البقاء كمؤسسة مستمرة ،ويجب إعداد القوائم المالية على أساس أن المؤسسة مستمرة ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة إما تصفية المؤسسة أو التوقف عن المتاجرة أو ليس أمامها بديل واقعي سوى أن تفعل ذلك، وعندما تكون الإدارة على علم أثناء قيامها بإجراء تقييمها بحالات عدم تأكد مادية تتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة في قدرة المؤسسة على البقاء كمؤسسة مستمرة فإنه يجب الإفصاح عن حالات عدم التأكد هذه ،وعندما لا يتم إعداد القوائم المالية على أساس أن المؤسسة مستمرة فإنه يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة وعن الأساس الذي تم بموجبه إعداد القوائم المالية، وسبب عدم اعتبار المؤسسة أنها مؤسسة مستمرة.

وعند تقييم ما إذا كانت الاستمرارية للمؤسسة مناسبة يجب على الإدارة أن تأخذ في الاعتبار كافة المعلومات المتوفرة للمستقبل المنظور والتي يجب أن تكون على الأقل إثنا عشر شهرا من تاريخ الميزانية العمومية دون أن تكون مقتصرة على ذلك، ويعتمد مدى أخذ المعلومات في الاعتبار على الحقائق في كل حالة، فعندما يكون للمؤسسة تاريخ عمليات مربح و امكانية سريعة للوصول إلى المصادر المالية فإنه يمكن الاستنتاج بأن الأساس المحاسبي للمؤسسة المستمرة مناسب بدون تحليل مفصل، و في الحالات الأخرى قد تحتاج الإدارة إلى أن تأخذ في الاعتبار سلسلة واسعة من العوامل المحيطة بالربحية الحالية والمتوقعة و برامج تسديد الديون والمصادر المحتملة لاستبدال التمويل قبل أن تقتنع بأن الاستمرارية للمؤسسة مناسبة. (الفقرة 21.24 من المعيار المحاسبي الدولي IAS 01).

4. المحاسبة على أساس الاستحقاق:

يجب على المؤسسة المستمرة إعداد بياناتها المالية فيما عدا المعلومات الخاصة بالتدفق النقدي بموجب المحاسبة على أساس الاستحقاق، فبموجب المحاسبة على أساس الاستحقاق يتم الاعتراف بالعمليات والأحداث عند حدوثها) و ليس عندما يتم استلام أو دفع النقد أو ما يعادله(، ويتم تسجيلها في السجلات المحاسبية والإبلاغ عنها في القوائم المالية

للفترات التي تتعلق بها، ويتم الاعتراف بالمصروفات في قائمة الدخل بناء على ارتباط مباشر بين التكاليف التي تم تحملها وعائدات بنود دخل محددة (مماثلة) على أن تطبيق مفهوم المماثلة لا يسمح بالاعتراف بالبنود في الميزانية العمومية التي لا تلبي تعريف الموجودات أو المطلوبات.)الفقرة 20.21 من المعيار المحاسبي الدولي IAS 01(.

5. ثبات العرض:

يجب الإبقاء على عرض وتصنيف البنود في العمليات المالية من فترة إلى الفترات التالية لها، إلا في الحالات التالية:

- إذا تبين تغير هام في طبيعة عمليات المؤسسة أو مراجعة لعرض قوائمها المالية أن التغير سينجم عنه عرض مناسب أكثر للأحداث أو العمليات.
- إذا تطلب معيار محاسبة دولي إجراء تغيير في العرض أو تطلب ذلك تفسير من التفسيرات الصادرة عن اللجنة الدائمة للتفسيرات.

قد يوصي وجود تصرف هام أو مراجعة لعرض القوائم المالية بوجوب عرض القوائم المالية بشكل مختلف، ويجب على المؤسسة تغيير عرض قوائمها المالية فقط إذا كان من المحتمل أن الهيكل المعدل سيستمر أو كانت المنفعة من عرض بديل واضحة، وعندما تتم هذه التغيرات في العرض تقوم المؤسسة بإعادة تصنيف معلوماتها المقارنة حسب الفقرة(18)، ويسمح بإجراء تغيير في العرض للامتثال للمتطلبات القومية ما دام العرض المعدل يتماشى مع متطلبات هذا المعيار. (الفقرة 27-28 من المعيار المحاسبي الدولي IAS 01) .

6. الأهمية النسبية والتجميع:

يجب عرض كل بند جوهر ي بشكل مستقل في القوائم المالية، ويجب تجميع البنود غير الجوهرية مع المبالغ ذات الطبيعة أو الوظيفة المشابهة، ولا توجد حاجة لعرضها بشكل مستقل، وتنتج القوائم المالية من معالجة كميات كبيرة من العمليات التي تمت هيكلتها بتجميعها في مجموعات حسب طبيعتها أو وظيفتها ،والمرحلة النهائية في عملية التجميع والتصنيف هي عرض قوائم مختصرة ومصنفة تشكل بنودا في صلب القوائم المالية أو في الإيضاحات، واذا كان أحد البنود ليس جوهريا بشكل فردي فإنه يتم تجميعه مع البنود الأخرى إما في صلب القوائم المالية أو في الإيضاحات، والبند غير جوهر ي بشكل كاف لا يستلزم عرضا مستقلاً في صلب القوائم المالية. ورغم ذلك قد يكون جوهريا بشكل كاف يتوجب عرضه مستقلا في الإيضاحات.

وفي هذا السياق تعتبر المعلومات جوهرية إذا كأن من الممكن أن يؤثر عدم الإفصاح عنها على القرارات الاقتصادية للمستخدمين إذا أخذت بناء على القوائم المالية، وتعتمد الجوهرية على حجم وطبيعة البند الذي حكم عليه في الظروف الخاصة بعدم ذكره، وعند تقرير ما إذا كان أحد البنود أو مجموعة من البنود جوهرية فإنه يتم تقييم طبيعة وحجم البند معا، وتكون طبيعة أو حجم البند هي العامل المحدد اعتمادا على الظروف.)الفقرة 29-11 من المعيار المحاسبي الدولي IAS 01(.

7. المقاصة:

يجب عدم إجراء مقاصة بين الموجودات والمطلوبات إلا إذا كانت المقاصة مطلوبة أو مسموح بها من قبل معيار محاسبة دولي آخر، ويجب عدم إجراء مقاصة بنود الدخل والمصروفات عندما وفقط عندما يتحقق ما يلي:

- يتطلب أو يسمح معيار محاسبة دولي بها،
- إذا كانت الأرباح والخسائر والمصروفات المتعلقة بها والناجمة عنها أو عن عمليات أو أحداث مشابهة ليست مادية، وهذه المبالغ يجب تجميعها حسب الفقرة 29(الفقرة 11.14 من المعيار المحاسبي الدولي IAS 01) .

أما بالنسبة لمبادئ المحاسبة الأمريكية المتعارف عليها فهناك إرشاد اقل صراحة تماما في مجال المقاصة بين الأصول المالية والالتزامات المالية في ظل كل من معايير المحاسبة الدولية" IAS 32 بعنوان: الاستثما ارت المالية – الإفصاح والعرض" وفي ظل مبادئ المحاسبة الأمريكية المتعارف عليها ،علاوة على ذلك فان القسم 0-15 من التعليمات S-X يتطلب العرض المنفصل لصافي الأصول)المقاصة بين إجمالي المبيعات و الخصومات والمسترجعات و المسموحات.[1]

8. المعلومات المقارنة:

تشجع الفقرة رقم(2)من الفصل(A2) من نشرة المبادئ المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية أن توفر المؤسسة قوائم مالية مقارنة، وان لم تلتزم بذلك، تعتبر المعلومات المقارنة أمرا مطلوبا من قبل المسجلين ببورصة الأوارق المالية الأمريكية حيث يجب عليهم بصفة عامة توفيرها، وعلى الرغم من أنها قد لا تكون ملزمة على وجه التحديد في الواقع التطبيقي، ويتطلب المعيار المحاسبي الدولي الأول أن يتم الإفصاح عن المعلومات المقارنة فيما يتعلق بالفترة السابقة لكافة المعلومات الضرورية في القوائم المالية، إلا إذا سمح أو تطلب أي معيار محاسبي دولي آخر بخلاف ذلك، حيث تظل

[1] المرجع السابق، ص 172.

المعلومات الوصفية أو التوضيحية الخاصة بالفترة السابقة ملائمة لفهم القوائم المالية الحالية ومن ثم يتعين تضمينها ونفس الأمر يتم تطبيقه على القوائم المالية المقارنة التي يتم توفيرها في الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

المطلب الثالث: السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية

يحدد الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبية الدولية "القابلية للمقارنة "كأحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها، إذ يجب أن يكون المستخدمين قادرين على مقارنة القوائم المالية للمؤسسة عبر الزمن من أجل تحديد اتجاهات المركز المالي للمؤسسة وأدائها ،كما يجب أن يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للمؤسسات المختلفة من أجل أن يقيموا مراكزها المالية وأدائها والتغيرات في مركزها المالي.[2]

وتتمثل أهمية استخدام القوائم المالية في إجراء المقارنات بين الوحدات الاقتصادية القائمة والمتشابهة في النشاط الاقتصادي وكذلك المقارنات داخل الوحدة الاقتصادية نفسها، شرط عدم اختلاف أسس القياس المحاسبي سواء كان على مستوي الوحدات الاقتصادية المختلفة أم على مستوى الوحدة الاقتصادية الواحدة. ولكن مع وجود بدائل مختلفة للقياس والتقييم المحاسبي وتعدد السياسات والطر ق المحاسبية، وحرية الإدارة في الاختيار بين تلك البدائل المختلفة، والاختيار بين السياسات والطر ق المحاسبية بما يتناسب و رؤية الإدارة و امكانية تغييرها؛ كل ذلك أدى إلى النظر للقوائم المالية بنوع من الشك.[3]

1. مفهوم السياسات المحاسبية (الطرق المحاسبية):

جاء مفهوم السياسات أو الطرق المحاسبية في الفقرة 05 من المعيار المحاسبي الدولي رقم) 08(:" أن السياسات المحاسبية هي المبادئ والأسس والاتفاقيات والقواعد والممارسات المحددة التي تتبناها المؤسسة في إعداد وعرض القوائم المالية-

وجاء أيضا في المادة 19 من القانون رقم 57-11 المؤرخ في 20 نوفمبر 2557 أن السياسات أوالطرق المحاسبية تخص المبادئ والأسس والاتفاقيات والقواعد والممارسات الخاصة التي تطبقها المؤسسةبهدف إعداد وعرض الكشوف المالية.

---

[1] المرجع السابق، ص 172- 171.

[2] علي يوسف ،دورة ضمن الفعاليات العلمية لمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية(IAS 08)، هيئة الأوارق والأسواق المالية وجمعية المحاسبين القانونيين السورين ،2008، ص 2.

[3] جبر إبراهيم الداعور، محمد نواف عابد ،أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة، في سوق فلسطين للأوارق المالية، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد السابع عشر، العدد الأول، جانفي 2008، ص 518.

و بالتالي نجد أن المعيار المحاسبي الدولي الثامن يتطلب أن يتم وصف السياسات المحاسبية المختارة والمطبقة في الإيضاحات المتمة للقوائم المالية، ويجب أن يتم وصف أساس)أسس(القياس الذي تم استخدامه وكل سياسة محاسبية قائمة تعتبر ضرورية لأغراض الفهم السليم للقوائم المالية.[1]

2. السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية:

كما سبق بيانه في تعريف المعيار المحاسبي الدولي رقم" 58" السياسات المحاسبية بأنها" هي المبادئ والأسس والاتفاقيات والقواعد والممارسات التي تقوم المؤسسة بتطبيقها عند إعداد وتقديم القوائم المالية"، وبصفة محددة فإن المعيار يعتبر أن التغيير في أساس القياس هو تغيير في السياسة المحاسبية وليس تغييراً في التقدير، ومن أمثلة القياس هذه:[2]

- التكلفة التاريخية.
- القيمة الحالية القابلة للتحقق.
- القيمة العادلة.

ويشير المعيار المحاسبي الدولي رقم) 58(في فقرة 21 بأنه في حالة عدم التأكد في للأنشطة التجارية فإن كثي ار من بنود القوائم المالية لا يمكن قياسها بدقة ولكن يمكن تقديرها، والتقدير يستلزم الاجتهاد الذي يعتمد على أحدث المعلومات المتوفرة، ويمكن أن يكون التقدير مطلوبا مثلا للديون المعدومة، أو تقادم المخزون، أو لتقدير العمر الإنتاجي أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية للموجودات القابلة للاستهلاك، فاستخدام التقدير المعقول يعتبر جزءا هاما من إعداد القوائم المالية ولا يؤثر ذلك على درجة الوثوق بها.

أما التغييرات في التقديرات المحاسبية فيحددها المعيار المحاسبي الدولي رقم) 58(بأنها: تعديل القيمة الدفترية لأي أصل أو التزام أوتعديل قيمة الاستهلاك الدوري لأي أصل"، كما ويضيف المعيار توضيحاً لذلك بأن هذه التغيرات في التقديرات ترتبط بحدوث تعديلات في الموقف الحالي والمنافع المستقبلية المتوقعة والالتزامات المرتبطة بالأصول

[1] أمين احمد السيد لطفي، نظرية المحاسبة: القياس و الإفصاح والتقرير المالي عن الإلتزامات وحقوق الملكية، مرجع سبق ذكره، ص 171.

[2] علي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 70.

والالتزامات، وينشأ التغيير في التقديرات المحاسبية من المعلومات والتطورات الجديدة وبالتالي فلا تعد هذه التغيرات تصحيحاً لأخطاء.

3. آلية استخدام السياسات أو الطرق المحاسبية في إعداد القوائم المالية:

يواجه المحاسب في كل مشكلة محاسبية العديد من البدائل التي تلقى القبول العام سواء من الناحية العلمية أو العملية، و يختار من بينها الطرق والسياسات المحاسبية التي تناسب بعض الأوضاع و الظروف الاقتصادية التي تمر بها المؤسسة؛ حيث تؤدي عملية الاختيار بين هذه البدائل إلى آثار مختلفة على النتيجة و الوضعية المالية، وكذا التدفقات النقدية والمعلومات والقرارات التي تتخذ بمعرفة الأطراف المختلفة المهتمة بالمؤسسة، وبمعنى آخر فإنها تؤدي إلى إعادة توزيع الثروة والمخاطر بين الأطراف المختلفة المرتبطة بالكيان، وللدلالة على ذلك فانه قد أمكن في بعض الحالات سواء الافتراضية أو الواقعية تحويل خسائر المؤسسة إلى أرباح أو العكس من ذلك عن طريق تغيير بعض الطرق المحاسبية أو إتباع طرق بديلة.[1]

وتعتبر إدارة المؤسسة هي المسئول الوحيد عن التغييرات المحاسبية نظرا لوجود معايير وبدائل محاسبية مقبولة قبولا عاما لنفس الأحداث الاقتصادية، وهذا يعطي لإدارة المؤسسة مرونة كافية لتختار من بينها ما يناسب الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، ويمكن القول أن المرونة المتاحة للإدارة في الاختيار بين بدائل القياس والتقييم المحاسبي ستجعلها تتحكم في نتيجة المؤسسة إلى حد كبير في ضوء أهدافها والخصائص التي تتمتع بها، ولكن ما يحد من قدرة الإدارة في التلاعب بالأرقام المحاسبية مدى وجود معايير محاسبية ودرجة من الالتزام بها، بالإضافة إلى مدى كفاءة الأسواق المالية ودرجة الوعي لدى المستثمرين.[2]

4. الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية:

إن مستخدمو القوائم المالية يجب أن يكونوا قادرين على مقارنة القوائم المالية لعدد من الفترات الزمنية للمؤسسة، والتعرف على اتجاهات موقفها المالي وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، ومن ثم يكون من الضروري تطبيق-نفس السياسات

---

[1] طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية: أسس الإعداد والعرض والتحليل وفقا لأحدث الإصداارت والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والبريطانية والعربية والمصرية**، مرجع سبق ذكره، ص71.

[2] المرجع السابق، ص70.

المحاسبية في هذه الفترات الزمنية المختلفة،[1] إلا أنه يراعى بعض الاعتبارات التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند الإفصاح عن السياسات المحاسبية وأهمها:[2]

- الالتزام بالفرضيات والمبادئ المحاسبية الأساسية؛
- الإفصاح عن أهم السياسات المحاسبية المستخدمة باعتبار إن الإفصاح عنها جزءا مكملا للقوائم المالية، ويجب الإفصاح عنها في مكان واحد؛

لا يمكن تبرير آية معالجة محاسبية خاطئة لعناصر القوائم المالية وذلك بحجة انه تم الإفصاح عن هذه المخالفة؛

- -يجب الإفصاح عن أي تغيير في السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل المؤسسة أو عن أسباب التي أدت إلى هذا التغيير؛

في حالة إذا ما تم تغيير في السياسات المحاسبية وكان لهذا التغيير أثر على نتائج المؤسسة خلال الفترة المالية او الفترات اللاحقة، فانه يجب الإفصاح عن هذا التغيير وتحديده كميا؛

[1] علي يوسف، **مرجع سبق ذكره**، ص 75.

[2] محمد مطر، موسى السويطي ،**التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية ،عمان، الأردن، بدون سنة النشر، ص 104.

- لدى إعداد القوائم المالية يجب إظهار الأرقام المقارنة عن الفترة السابقة.

أما ما يجب تبيانه في الإفصاح عن السياسات المحاسبية في الملحق المتمم للقوائم المالية ما يلي:[1]

- أساس (أسس) القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية؛
- كل سياسة محاسبية محددة لازمة لفهم الأوضح للقوائم المالية.

بالإضافة إلى السياسات المحاسبية المحددة المستخدمة في القوائم المالية من المهم بالنسبة للمستخدمين أن يكونوا على علم بأساس)أسس(القياس المستخدمة)التكلفة التاريخية، التكلفة الحالية ،القيمة القابلة للتحقيق، القيمة العادلة أو القيمة الحالية(لأنها تشكل الأساس الذي تم بموجبه إعداد القوائم المالية بكاملها

وعند تحديد الحاجة إلى الإفصاح عن سياسة محاسبية بذاتها، فعلى إدارة المؤسسة تقييم إذا كان هذا الإفصاح سيساعد المستخدمين في فهم الطريقة التي تعكس بها المعاملات والأحداث في الأداء والمركز المالي المقدم عنهما التقرير، وتشمل السياسات المحاسبية التي قد تنظر المؤسسة في عرضها ما يلي على سبيل المثال لا الحصر:

- تحقق الإيرادات؛
- أسس إعداد القوائم المالية المجمعة متضمنة الشركات التابعة له؛
- الشركات المندمجة؛
- المشاريع المشتركة؛
- إهلاك واستهلاك الأصول الملموسة و غير الملموسة؛
- رسملة تكاليف الاقتراض والمصروفات الأخر ى؛
- عقود المقاولات؛
- الاستثمارات العقارية؛
- الأدوات المالية والاستثمارات؛

[1] طارق عبد العال حماد، التقارير المالية: أسس الإعداد والعرض والتحليل وفقا لأحدث الإصداارت والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والبريطانية والعربية والمصرية، مرجع سبق ذكره، ص 215-228.

- عقود الإيجار؛
- تكاليف البحث والتطوير؛
- الضرائب؛
- الضرائب بما في ذلك الضرائب المؤجلة؛
- المخصصات؛
- تكاليف منافع الموظفين؛
- فروق تقييم العملات الأجنبية؛
- طبيعة النشاط والتوزيع الجغ ارفي للفروع وأساس توزيع التكلفة بين الفروع؛
- النقدية وما في حكمها؛
- محاسبة التضخم؛
- المنح الحكومية.)الفقرة 99 من المعيار المحاسبي الدولي IAS 01(.

المبحث الثاني: تحليل المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية

بالرغم من أن عملية قراءة وفهم وتفسير القوائم المالية تتطلب نوعاً خاصاً من الإدراك والوعي المحاسبي حول المبادئ والفروض والقواعد المحاسبية المستخدمة في إعداد تلك القوائم، إلا أننا سنكتفي بعرض الأساسيات المتعلقة بأهم المؤشرات المالية شائعة الاستخدام والتي جرى العرف على تسميتها بالتحليل المالي (FinancialAnalysis) والذي هو تحليل للقوائم المالية، حيث هناك أدوات عديدة تستخدم في مجال تحليل القوائم المالية، وتفاوت هذه الأدوات إنما يعكس تفاوتاً في درجة التحليل المطلوبة و كذلك تفاوتاً في مجالات استخدام نتائج التحليل بالإضافة إلى تفاوت احتياجات مستخدمي القوائم المالية.

المطلب الأول: دارسة تمهيدية لتحليل محتوى القوائم المالية

إن تحليل القوائم المالية (Financial StatementAnalysis) يعتبر بمثابة الخطوة الأولى في مراحل فهم وتفسير محتوى تلك القوائم لأغراض استخدامها في المجالات التي تهم مستخدميها سواء كان ذلك لأغراض الائتمان أو الاستثمار أو من وجهة نظر إدارة المشروع عند تقييم الأداء بالمقارنة بالمشروعات الأخرى وفي ظل الظروف الاقتصادية السائدة.

1. تحليل العمليات المالية في إطار المحاسبة المالية:

يعتبر أساس العمل المحاسبي هو وجود العمليات المالية، فهي تشكل مدخلات نظام المحاسبة المالية الواجب معالجتها للتوصل في النهاية على المخرجات المتمثلة في القوائم المالية، وتأخذ العمليات المالية التعريف التالي:

1.1 تعريف العملية المالية:

تعرف العملية المالية على أنها حدث اقتصادي يحدث في وقت معين وخلال فترة محاسبية في المؤسسة أثناء ممارستها لأحد أو بعض أنشطتها الاقتصادية الاعتيادية أو الغير الاعتيادية مما تترك أثرا متوازنا على مركزها المالي.[1]

[1] وليد ناجي الحيالي، بدر محمد علوان ،المحاسبة المالية في القياس والاعتراف والإفصاح المحاسبي، الجزء الأول ،مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،8008، ص 121.

وتقوم العملية المالية على ثلاث ركائز:[1]

- كونها صفقة سوقية تبادلية بين المؤسسة كعون اقتصادي والأعوان الاقتصادية الأخرى، أي يجب أن تكون الوحدة المحاسبية أحد أطراف هذه العملية على الأقل (فرض الوحدة المحاسبية.)
- أن يكون بالإمكان التعبير عنها بقيم نقدية (فرض القياس النقدي).
- أن تكون مدعمة بمستندات إثبات)مبدأ الموضوعية(يمكن الاعتماد عليها كقرائن لتسجيلها في الدفاتر المحاسبية.

1.2 التدفقات النقدية والأعوان الإقتصادية:

إن تحليل الاستخدامات والموارد يسمح بمتابعة طيلة الفترة الإستراتيجية المالية للمؤسسة، وجرت العادة على تصنيف تدفق الأموال إلى ثلاث فئات عريضة: التدفقات المتعلقة بالعمليات الجارية)التشغيلية(، تدفقات المتعلقة بالاستثمار، وأخي أر التدفقات المتعلقة بالتمويل، وأرصدة هذه التدفقات تتوافق مع التقلبات النقدية.[2]

و تعتبر كل بنية اقتصادية هي تداخل بين عدة عناصر، يطلق عليها الأعوان الاقتصادية،[3] وهم يتمثلون في الأشخاص الطبيعيين (personnes physique) (الحرفيين، و الفلاحين، و التاجر ،و المستهلكين،...) أو الأشخاص المعنويين(personnes morales)(الشركات، البنوك والمؤسسات المالية...)، وتكون وظائفها الاقتصادية هي أساسا إنتاج أو تسويق السلع والخدمات، وتوزيع الدخل ،والأنشطة المالية، واستهلاك السلع، والتي يمكن تبسيطها في الشكل الموالي:[4]

الشكل رقم(01-01) : التدفقات المتداولة من طرف الأعوان مع محيطهم

[1] بن ربيع حنيفة،الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS، الجزء الأول، الجزائر ،1990، ص 11-17.

[2-] Michel Levasseur, Cours : Introduction à l'analyse des états financiers, Université Lille 2, Faculté de Finance, Banque, Comptabilité, Juin 2008, P 100.

[3] بن ربيع حنيفة، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[4]Martine Lhoste, Manuel, Analyse financière et économique des projets de développement, Edition TipografiaGiuntina, Italie, 1997, P 20. 75

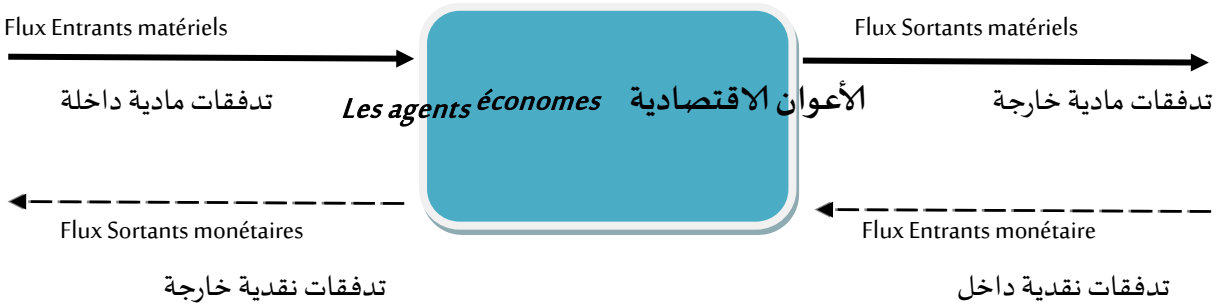

Source : Martine Lhoste, Manuel, Analyse financière et économique des projets de développement, Edition Tipografia Giuntina, Italie, 1997, P 20.

وبشكل عام فان كل عملية مالية هي تبادل قيم بين المؤسسة والأعوان الاقتصادية الأخرى، وتتم في شكل تدفق الذي هو عبارة عن تحويل قيم في اتجاه معاكس، وتحمل الخواص التالية:[1]

- نقط الانطلاق؛
- نقطة الوصول؛
- كمية أو قيمة التحويل معبر عنها بالنقد،
- التاريخ الذي يحدث فيه التدفق.

كما أن الأعوان التي تستخدم وسائل الإنتاج تسمى عوامل الإنتاج لتحويل السلع الموجودة والخدمات المعروفة بالاستهلاك الوسيط)المواد الخام، والمنتجات نصف مصنعة والمنتجات النهائية والخدمات(في عمليات الإنتاج الجديدة، ويمكن أن ندرج ثلاثة أنواع من عوامل الإنتاج: العمل وأرس المال والعوامل الطبيعية (من ممتلكات الطبيعة: الأرض، المناخ) [2]

1.3 تصنيف العمليات المالية:

[1] بن ربيع حنيفة، مرجع سبق ذكره، ص 17-18.

[2] Martine Lhoste, Manuel, Op-Cit, PP 20. 71

تحدث في المؤسسة العيد من العمليات المالية، ويختلف تصنيفها حسب الزاوية التي ينظر منها لهذه العمليات والتي نميزها في الآتي:[1]

- تصنيف العملية المالية حسب البعد الزمني: تصنف العملية المالية وفقا لهذا التصنيف حسب ما إذا كانت نقدا أو بالأجل، فالعملية التي تتم نقدا يتم تحصيل)أو دفع(مقابلها مباشرة بعد حدوثها ،فتزداد خزينة المؤسسة المتمثلة في الصندوق مثلا أو الحسابات البنكية)أو تنقص(.

أما بالنسبة للعملية المالية لأجل فانه تنشأ عنها حقوق)أو ديون(تجاه الغير على أن يتبعها التحصيل)أو التسديد(في زمن لاحق لحدوث العملية.

- تصنيف العملية المالية حسب أغراضها: نميز بين العمليات المالية وفقا لمضمونها والهدف منها فيكون لدينا:

- العمليات التمويلية: وهي العمليات تحدث بهدف تمويل المؤسسة، أي تتعلق بتوفير الأموال الضرورية لنشاط المؤسسة سواء من مصادر داخلية)الملاك(أو مصادر خارجية)المقرضون(ويطلق عليها الديون.
- العمليات الراسمالية أو الاستثمارية: وهي العمليات التي تتعلق بحيازة عناصر الأصول طويلة الأجل التي تستفيد منها المؤسسة عند أداء نشاطها لعدة دوارت مالية، وليس بهدف بيعها، كما تتعلق هذه العمليات بالتخلص من هذه الأصول عند انتهاء مدة صلاحيتها، أي انتهاء الغرض منها أو بقصد استبدالها.
- العمليات الإيرادية: هي العمليات التي تتعلق بالنشاط الجاري للمؤسسة، وهو النشاط الأساسي الذي قامت المؤسسة لأجل مزاولته لتحقيق الأرباح، كالشراء وما يرتبط به من مصاريف وايرادات، البيع وما يرتبط به من مصاريف وايرادات، زيادة عن مصاريف الإدارة وتمويل المؤسسة، فالعمليات الإيرادية هي عمليات دورية متكررة خلال الدورة المالية الواحدة.

تجدر الإشارة إلى أن هذا التصنيف للعمليات المالية لا يمنع حدوث تأثير متبادل بين الأصناف الثلاثة للعمليات بحيث:[2]

[1] بن ربيع حنيفة، مرجع سبق ذكره، ص18-19.
[2] المرجع السابق، ص 19-45.

- العمليات التمويلية ممكن أن تؤدي إلى عملية إي اردية مثل الحصول على قرض)عملية تمويلية(يترتب عليه تحمل المؤسسة لفوائد القرض)عملية إي اردية(لأن دفع هذه المصاريف يؤثر على نتيجة المؤسسة
- العمليات الراسمالية قد تؤدي إلى حدوث عمليات تمويلية مثل ش ارء مبنى عن طريق القرض(ممولا بواسطة قرض)؛
- العمليات الإيرادية يمكن أن تؤدي إلى حدوث عملية تمويلية مثل تحقيق أرباح خلال الدورة وتحويل جزء منها إلى أرس مال المؤسسة

2. حدود تحليل محتوى القوائم المالية:

تعد القوائم المالية من الوسائل الهامة للاتصال بين الإدارة والأطراف الخارجية المهتمة بالمؤسسة، إلا أن هذه القوائم المالية عرضة لبعض القيود التي تحد من فائدتها إذا لم يأخذها قارئ القوائم المالية في حسبانه عند تفسير وتحليل المعلومات الواردة ضمن القوائم المالية.[1]

2.1 القوائم المالية كأداة للاتصال والمعلومات المالية:

يقصد بالمعلومات المالية ،المعلومات المتعلقة بالحالة وبالآفاق المالية للجهات المصدرة في الأسواق المالية؛ وهدف الاتصال الشامل هو "بيع القيمة "للمؤسسة اليوم فضلا عن آفاقها، وهذا يعني: (العملاء، والمنتجات، والموظفين، والمناخ الاجتماعي الداخلي، والصورة العامة للشركة)، فالاتصال الشامل هو التكامل في المؤسسة من هذا التداخل بين الاتصالات الاقتصادية والاتصالات المالية.

وهكذا يمكننا القول بأن الاتصال المالي هو الانتقال من الكيان إلى السوق (حملة الأسهم والمستثمرين المحتملين، والمحللين و وكالات التقييم) و بصورة أعم إلى أكثر عرضا للمعلومات المالية ذات العلاقة.

- **القوائم المالية أداة للاتصال الداخلي(Communication Intern:**

[1] طارق عبد العال حماد، التقارير المالية: أسس الإعداد والعرض والتحليل وفقا لأحدث الإصداارت والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والبريطانية والعربية والمصرية، مرجع سبق ذكره، ص 71.

المحاسبة هي أداة معلومات ضرورية لفهم الوضع وتقييم المؤسسات، وتعتبر أيضا الأرقام والقوائم المالية لمؤسسة ما على أنها مصدر لكلا الاتصالات الداخلية للمؤسسة والخارجية منها، فالوثائق المحاسبية والعناصر الداخلية للمحاسبية (الهامش التجا ر ي، هامش الإنتاج) تعمل بالتركيز على النقاط الخاصة بالمؤسسة ،وعلاوة على ذلك، فان الموظفين المعنيين بحسن سير المؤسسة يريدون معرفة أداء هذه الأخيرة، أي على وجه الخصوص أنهم يريدو ن أن يعرفوا إذا كانت الشركة قوية ماليا واذا تنميتها مضمونة.[1]

- **القوائم المالية أداة للاتصال الخارجي(Communication Externe):**

الوضعية المالية التي تنبثق عن القوائم المالية لها اهتماما لعديد من العملاء الاقتصاديين المتفاعلين مع المؤسسة من: المساهمين ، العملاء ، الموردين ، البنوك ، الضرائب ، والهيئات الاجتماعية (الشيخوخة وكالات التقاعد، صناديق التامين ضد البطالة ...الخ)، ويمكن توضيحهم كما يلي:[2]

- البنوك تريد أن يكون لدى المؤسسة حسابات لتأكد من أنها قابلة للاستمرار ومحدودية مخاطرها ، واذا كان لديهم أدنى شك حول أعمالها، فأنها سوف تحد من قروضها وسوف تطلب ضمانات (الكفالة الشخصية على سبيل المثال)
- الشركاء التجاريين (العملاء أو الموردين) يرغب و ن في معرفة الصلابة المالية(La solidité financière) لأعمال المؤسسة؛
- حملة الأسهم مهتمون بسير المؤسسة التي أودعوا فيها مبلغ معين في أرس المال؛
- الخزينة العمومية قد ترسل أعوانها من اجل إج ارء تحقيق جبائي(Vérification fiscale) يتعلق على سبيل المثال بـ: الرسم على القيمة المضافة(TVA) الضرائب على الإرباح وباقي الضرائب الأخرى؛

2.2 القيود الواجب مارعاتها في تحليل محتوى القوائم المالية:

[1] IBID, PP 09-.11

[2] Claude-Annie Duplat, Analyser et maitriser la situation financière de son entreprise, Librairie Vuibert, France, Septembre 2004, P 09.

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع الإدارية والمالية المختلفة للمؤسسة، يهدف إلى تشخيص صحيح للوضعية المالية للمؤسسة، ويهدف بصفة عامة إلى إجراء فحص للسياسات المتبعة من طرف المؤسسة في دورات متعددة من نشاطها، وكذا عن طريق الدارسات التفصيلية المالية لفهم مدلولاتها ومحاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات والكيفيات التي هي عليها مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف التي تحمل سلبا وايجابا في المؤسسات المالية، الا انه يقف على مجموعة من الاعتبارات التي يجب مراعاتها لتحقيق أهدافه، وهذه الاعتبارات تتمثل في الآتي:[1]

- **افتراض ثبات القوى الشرائية لوحدة النقد:**

يتم إعداد القوائم المالية وفقا لفتراض هام وهو ثبات القوى الش ارئية لوحدة النقد، ورغم تأكد معدي القوائم المالية من أن وحدة النقد تتغير في حقيقة الأمر بمرور الوقت بسب تغيرات الأسعار، إلا أن الأبحاث والتجارب التي أجريت لمحاولة قياس أثر التغيرات في الأسعار على القوائم المالية لم تصل حتى الآن إلى قبول أي طريقة لتعديل القوائم المالية المعدة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

وقد يكون أفضل وصف لهذا الافتراض هو انه ليس بثبات القوى الشرائية لوحدة النقد، وانما الاعتراف بتغير القوى الشرائية لوحدة النقد، إلا أن هذا التغير غير كاف لإحداث تغيير مادي على القوائم المالية ،وفي نفس الوقت يجب على قارئ القوائم المالية الرشيد أن يكون على علم بوجود بعض التشويش بسبب تغيرات الأسعار، وان الفشل في تعديل القوائم المالية بتلك التغيرات يمثل حدودا لتحليل القوائم المالية

- **التسجيل التاريخي:**

تعد القوائم المالية وفقا للأساس التاريخي للأحداث والعمليات التي تتم خلال الفترة المالية، وغالبا ما يتم استخدامها لتوقع المستقبل، ومن هذا المنطلق فان التسجيل التاريخي أصبح يمثل حدودا على قيمتها في ذلك الخصوص.

- **الحكم و التقدير الشخصي:**

[1] طارق عبد العال حماد، التقارير المالية: أسس الإعداد والعرض والتحليل وفقا لأحدث الإصداارت والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والبريطانية والعربية والمصرية، مرجع سبق ذكره، ص71-70.

إن المحاسبة تقوم على افتراض إمكانية تقسيم حياة أي مشروع اقتصادي إلى فترات مالية عادة تكون سنة، وعلى الرغم من الدقة التي قد تبدو على القوائم المالية عن أي فترة مالية، إلا أنها بطبيعة الحال مؤقتة وغير نهائية وتتطلب المزيد من الحكم والتقدير الشخصي.

وبالتالي فان محاولة تجزئة أي مشروع اقتصادي إلى عدة فترات صغيرة من الوقت مثل السنة وربع السنة، سيتطلب ذلك المزيد من التقدير والحكم الشخصي على إحداث المستقبل ونتائج الأحداث السابقة والتي لم تكتمل بعد، وبالرغم من محاولات المحاسبين لتطبيق أقصى درجة ممكنة من الموضوعية، إلا أنهم مضطرون إلى اللجوء إلى التقدير الشخصي في بعض الأحيان لتحديد المقادير الهامة التي تؤثر على عناصر القوائم المالية مثل تقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة واهلاكها وتقدير قيم المخزون السلعي والمخصصات ... الخ.

- **قدرة الإدارة في التأثير على محتوى القوائم المالية:**

تملك إدارة المؤسسة قدرة التأثير على مضمون القوائم المالية في حدود معينة وذلك من خلال القيام بعمليات تتمثل في عقد بعض الصفقات أو مزاولة أنشطة معينة قبل أن يتم إعداد القوائم المالية عنها نهاية السنة، وهذا ما يؤثر على بعض العناصر والبنود الواردة ضمن القوائم المالية، والتي تلقى اهتماما خاصا لكل من الدائنين والمستثمرين، أو تمثل أهمية خاصة في تقييم الأنشطة المالية للمشروعات، ومن أمثلة تلك الأنشطة القيام بعمليات شراء للبضاعة بقروض طويلة الأجل لتحسين نسبة التداول، أو القيام بعمليات بيع بتيسيرات في السداد قرب نهاية الفترة المالية.

- **البنود التي لا تسجل محاسبيا :**

لا يمكن للنظام المحاسبي أن يسجل جميع مظاهر نشاط المؤسسة، والتي يمكن أن تمثل عوامل هامة لنجاح المشروع، وتعد الموارد البشرية واحدة من تلك العوامل الهامة لنجاح المشروع، ذلك أن الإدارة والعمالة قد تمثل في بعض الأحيان أهم أصول المؤسسة ورغم ذلك فان هذا البند لا يظهر في ميزانية المؤسسة، حيث تتحدد القوائم المالية بتلك العناصر التي يمكن قياسها بموضوعية مناسبة تتطلبها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها لذلك يجب أن ينظر للقوائم المالية في هذا الإطار، وعلى أنها تمثل جزء وليس كل العوامل المؤثرة على نشاط المؤسسة.

- **مرونة اختيار الطرق والسياسات المحاسبية:**

يواجه المحاسب في كل مشكلة محاسبية العديد من البدائل التي تلقى القبول العام سواء من الناحية العملية أو العلمية، ويختار من بينها الطرق والسياسات المحاسبية التي تناسب بعض الأوضاع والظروف الاقتصادية التي تمر بها المؤسسة، وتؤدي عملية الاختيار بين هذه البدائل إلى آثار مختلفة على نتيجة الأعمال والمركز المالي والتدفقات النقدية والمعلومات والقرارات التي تتخذ بمعرفة الأطراف المختلفة المهتمة بالوحدة الاقتصادية.

المطلب الثاني: معالجة المعلومات المحاسبية حسب متطلبات تحليل القوائم المالية

الغرض من إعادة معالجة المعلومات المحاسبية هو إعداد الميزانية المالية، وهي أداة عمل لا غنى عنها للمحلل المالي ، وبالتالي تشكيل هذه الأداة يحتاج لمعرفة ماذا يريد أن يبحث عنه المحلل المالي في القياس، والأجوبة هنا مختلفة بسبب اختلاف النهج، فهناك من يسعى إلى التركيز على مفاهيم الذمة (Patrimoine) والسيولة (Liquidité) والتي تؤدي إلى مفهوم ميزانية السيولة، وآخر أكثر اقتصادا يسعى إلى تحديد الدوارت الوظيفية الرئيسة في المؤسسة وذلك يتم من خلال إعداد الميزانية الوظيفية(Bilan Fonctionnel)، وهناك نظرة ثالثة أكثر تحديدا من ناحية المالية، بالتركيز على رؤية الموازنة "pool" الأموال والاستخدامات وهذا من خلال إعداد ميزانية الأموال المجمعة(«Bilan «Pool de Fonds).[1]

حيث ينبغي في الواقع أن نعرف ما هو النهج الذي ينتظر من الشركة أن تركز عليه في تحليلها المالي فيما يتعلق بالملاءمة المالية)القدرة على الوفاء(للشركة في إطار علاقة الائتمان أو علاقة استثمار، ومن هنا نجد هناك ثلاثة أشكال يمكن أن تأخذها الميزانية وهي كالآتي:

1. ميزانية السيولة (الذمة):

[1] Hubert De La Bruslerie, Analyse financière : Information financière, Diagnostic et évaluation, Dunod, 4ème Edition, Paris, 2010, P 100.

المنظور التقليدي للميزانية يؤدي إلى رؤيتها ككشف فور ي لأصول وخصوم المؤسسة ،وهذا يعني المستحقات(Créances) والديو ن (Dettes)، كما أن الرصيد بين الأصول والخصوم هو صافي الأصول، وهو يمثل صافي ممتلكات المساهمين ،والمساهمات المقدمة التي وضعت تحت تصرف المؤسسة بشكل نهائي.[1]

1.1 مفهوم ميزانية السيولة (الذمة) :[2]

مفهوم ميزانية السيولة هو أساس تحليل السيولة والقدرة على الوفاء، وتعد هذه الميزانية من خلال الميزانية المحاسبية بترتيب عناصر الأصول حسب السيولة المتزايدة وعناصر الخصوم حسب درجة الاستحقاق المتزايدة، وحسب الشكل القانوني فان الأملاك الموثقة بعقد ملكية هي الوحيدة التي تظهر في جانب الأصول بقيمتها المحاسبية الصافية، والتصحيحات الممكنة التي تجري على المعطيات المحاسبية تحمل على الأموال الخاصة.

1.2 صافي الأصول المحاسبية أو الملاءمة المالية (القدرة على الوفاء) من منظور التصفية:

المفهوم الأول المقترح من طرف منهج السيولة لتحليل الملاءمة المالية القانونية للشركة هو صافي الأصول المحاسبية؛ ففي سياق وقف النشاط وتصفية المستحقات والديون، يضمن وجود أصول صافية إيجابية قدرة المؤسسة على سداد مستحقاتها باستخدام الأصول التي كانت في حوزتها، وعلى العكس من ذلك ،فإن هذا المنطق سيؤدي إلى النظر للمؤسسة كحالة عسر حالما يصبح أرس مالها سلبي.

وهذا التعريف للعسر هو قانوني جدا لأنه ينبع من الممارسة المفترضة لفورية حقوق الملكية الثابتة لشركة؛ والحقوق المستحقة، ألا أنهاغير محققة للأسباب التالية:[3]

[1] Hubert De La Bruslerie, Analyse financière : Information financière, Diagnostic et évaluation, Dunod, 4ème Edition, Paris, 2010, P 100-.101

[2] P.Amadieu, V.Bessiere, Analyse de l'information financière, Economica, 2007, P 100.

[3] Hubert de La Bruslerie, Op-Cit, P P101-.201

-أنه يتجاهل صافي الأصول المحاسبية لو كانت سلبية، وهذا يمكن أن يخفي أهمية القيم الكبيرة المتوقعة على الأصول

- إنه يفترض أن التصفية فورية، في حين يجب أن يكون تحليل الملاءمة المالية للشركة في خلال فترة زمنية، ومبدأ استمرارية الاستغلال أشار أن المشروع الاقتصادي للشركة يندرج في فترة من الزمن؛
- لقد أظهرت الحقائق غالبا أن الشركات تعرض صافي الأصول(حتى المصححة) السلبية، مع علم أنه يمكن إخراج المستحقات التي لم يقدموا جميعهم في نفس الوقت لسدادها، لكن الامتثال لأمر مخطط للتسوية التي يمكن أن يكون ببساطة الهيكل العادي للديون المستحقة.

ولذلك فان مفهوم محاسبة صافي الأصول لا يقيس الطاقة التشغيلية (Pleinement Opérationnelle) للملاءمة المالية للمؤسسة، بيد أنه قياس فعال للواجهة المالية (La Surface Financière) للمؤسسة ،خصوصا عندما يتم تصحيحها لتأخذ في الاعتبار مكاسب القيم الكبيرة.

1.3 خصائص ميزانية السيولة (الذمة) :

إن منطق السيولة لهيكل ميزانية السيولة يعرض أربعة خصائص رئيسية هي:[1]

- أنهـا تتوقـف علـى المظهـر الرسـمي للعقـود الصـريحة أو الضـمنية التي هـي في الأصـل مـن الممتلكـات والمسـاهمات في الأصـول والخصـوم، كـل واحـد مـنهم يجـري النظـر فيهـا بمعـزل عـن العناصـر الأخـرى، يحسـب فقـط مـن تـاريخ اسـتحقاقها المبـدئي أو مـن تـاريخ السـداد المبـدئي، أمـا الـديون المتعاقـد عليهـا ومضت عشر سنوات وقابلة للتسديد في غضون بضعة أشهر فهي من الديون قصيرة الأجل؛
- أنها تؤدي بالأصول والخصوم إلى الالتقاء بطريقة قطعية مع مرور الوقت نحو السيولة الفورية(النقدية) ونحو المستحقات الفورية L'exigibilité Immédiate التي هي تختلف من واحد إلى آخر في الجزء السفلي من الميزانية؛
- أنهـا تنفـي الاسـتقلال الـذاتي لمفهـوم النقديـة بوصـفها مجـالا لتعـديل الزمني ،ويمكـن التنـازل عـن الأصـول تحسـبا للأسـواق، مثـل الـتخلص مـن ديونهـا قبـل الأجـل، كمـا أن تسـيير النقديـة وحتى التقيـد بتسيير المستحقات والسيولة(Exigibilité/Liquidité) يتم تجاهله؛

إن ميزانيـة السـيولة، تـدعى أيضـا ميزانيـة الذمـة وذلـك للأسـباب التي تـم ذكرهـا سـابقا، حيـث يـتم عرضـها بطريقة مركبة في ثلاث كتل كبيرة كما يوضحه الشكل التالي:

[1] Ibid . p 102 .

الشكل رقم (01-02): ميزانية السيولة (الذمة)

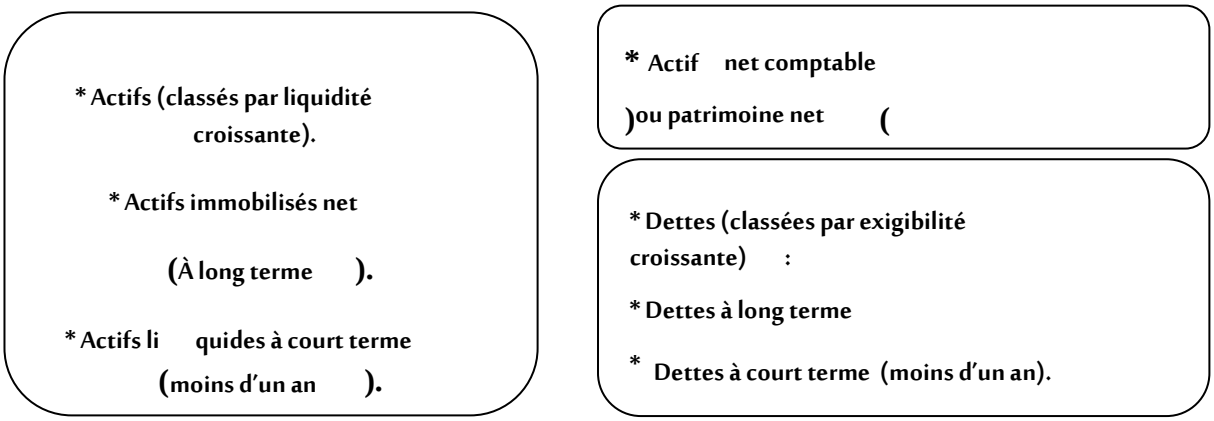

Source :Hubert de La Bruslerie, Analyse financière: Information financière, diagnostic et évaluation, 4 e édition, DUNOD, Paris, 2010, P 103. :

2. الميزانية الوظيفية Bilan Fonctionnel :

2.1 مفهوم الميزانية الوظيفية «Le Bilan Fonctionnel»:

هي أداة إعلامية لطرق تمويل الاستخدامات المستقرة (الاستثمارات) ودورة الاستغلال، هدفها تحليل التوازن المالي للمؤسسة بناءا على القاعدة الذهبية للتحليل المالي التوازن الأدنى القائمة على التوفيق بين مدة الاستخدام ومدة استحقاق الدين)الاستثمار طويل الأجل يمول بمورد مستقر.[1]

فمفهوم الميزانية الوظيفية هو أساس تحليل التوازن المالي و الصلابة الهيكلية للمؤسسة، و ترتيب عناصر الأصول و الخصوم لا يستند إلى المعايير الزمنية (طويلة، متوسطة و قصيرة الأجل) و لكن إلى كيفية استعمال الأموال المتحصل عليها (الخصوم) و الاستخدامات التي تحققت من تلك (الأصول)،[2] حيث يتم تنظيم تدفقات الموارد والاستخدامات وفق ثلاث دوارت:[3]

- دورة الاستثمار = الاستخدامات المستقرة(Emplois stables)، (الأصول غير المتداولة بالقيم الإجمالية)؛

[1] Christian, Mireille Zambotto, Gestion financière en 23 fiches, Dunod, 7ème Edition, Paris, P 01.

[2] Brigitte Doriath, Et Autre, Comptabilité et gestion des organisations, Dunod, 7ème Edition, Paris, 2010, P 137.

[3] P.Amadieu, V.Bessiere, Op-Cit, P 101.

- دورة التمويل = الموارد الدائمة(Ressources durables)، (رؤوس الأموال الخاصة والقروض لأكثر من سنة بالإضافة إلى مخصصات الاهتلاكات والمؤونات)؛
- دورة الاستغلال = الأصول والديون الجارية.

وفي هذا الإطار نجد أن الميزانية الوظيفية تهيكل بشكل أفقي بتصنيف الاستخدامات والموارد حسب هذه الدورات الثلاث، ومنه فإن هذا العرض للموارد والاستخدامات يسمح بحساب رأس المال العامل الإجمالي، احتياجات أرس المال العامل للاستغلال وخارجا لاستغلال والخزينة الإجمالية.

2.2 التحليل الوظيفي للميزانية:[1]

إن التحليل الوظيفي يعتبر أن الميزانية سرد لمصادر والاستخدامات المؤسسة اعتماداً على مشاركتها في الدوارت الاقتصادية المختلفة، وفي وقت معين تكون خزينة المؤسسة هي أرصدة المصادر والاستخدامات المجمعة، وبالتالي فان القاعدة الأساسية لذلك هو إذا تحديد المصادر والاستخدامات بالتمييز بين دورة الاستثمار، دورة التمويل، ودورة التشغيل أو الاستغلال (العملياتية), وهذا التحليل يلتقي مع مفهوم الديمومة أو مدة الاستخدامات أو المصادر المتاحة للشركة.

و عليه فالتحليل الوظيفي هو أساس تحليل الخزينة وخاصة في المحيط المصرفي، فهو التحليل المفضل المطبق على المؤسسات المتوسطة و الصغيرة، وهو يرتكز على التقارب الاقتصادي الذي يأخذ بالاعتبار دوارت الاستثمار والتمويل و الاستغلال، كما يسمح بتفسير وضعية الخزينة في نهاية الدورة و تطورها، وضعية الإقفال تعرض في الميزانية الوظيفية التي تعتبر فيها الأصول استخدامات والخصوم موارد ،والتطور خلال الدورة يعرض عن طريق جدول تدفقات يظهر تدفقات الاستخدامات وتدفقات الموارد، وهذا التحول في التعبير يدل على ظهور أداة تحليل للخزينة: الاستخدامات تمثل الأموال المنفقة ،والموارد تمثل مصدر هذه الأموال.

[1] Jacqueline Delahaye, Florence Delahaye, Finance d'entreprise (Manuel et applications), Dunod, Paris, 2007, P 114.

ويعتمد التحليل الوظيفي في تحديد التواز ن الدائم للمؤسسة على ضرورة تغطية الموارد المستقرة لإجمالي الاستخدامات المستقرة، وتمويل احتياجات دورة الاستغلال بالفائض من تلك الموارد الدائمة المتاحة، هذا الفائض هو مايسمى ب رأس المال العامل الصافي الإجمالي،[1] وان قراءتنا الوظيفية للميزانية يعني ذلك أننا نقصد:

- تقبل بوجود صلة تخصيص الارتباط بين المصادر والاستخدامات الدائمة، أي يعني ذلك الاعتراف بوجود معنى لمفهوم رأس المال العامل الوظيفي، الذي يكو ن في البداية مجرد فر ق بسيط إيجابي أو سلبي.
- الاعتراف بالصلة بين موارد واستخدامات الاستغلال التي تؤدي إلى مفهوم احتياج التمويل التشغيلي (الاستغلال)

.

- تخفيض الرصيد الصافي لنقدية المؤسسة يحدده هيكل المصادر والاستخدامات الاقتصادية.

وفي الأخير لابد أن ننوه إلا أن حقيقة القراءة الوظيفية تظل اليوم هي الغالبة إلى حد كبير في الممارسة المهنية لتحليل المالي، والشكل الموالي يوضح لنا شكل الميزانية الوظيفية كما يلي:

الشكل رقم(01-03): الميزانية الوظيفية (Bilan Fonctionnel)

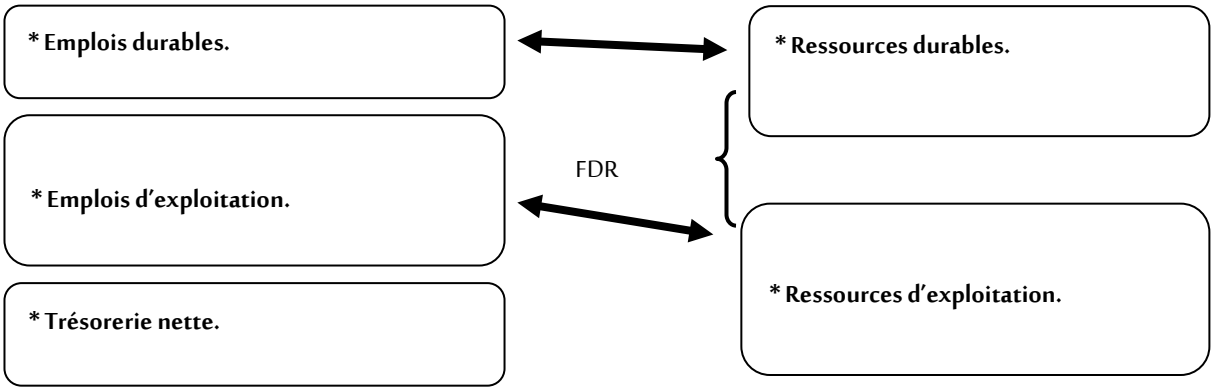

Source: . **:** Hubert de La Bruslerie, Analyse financière: Information financière, diagnostic et évaluation, 4 édition, DUNOD, Paris, 2010, P 106

[1] حاب الله الشريف، طرابلسي سليم ،تشخيص الوضعية المالية المبني على أساس المقاربة الوظيفية، الملتقي الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي سوق أهراس يومي 11 و12 ماي 2009، ص 11.

3. ميزانية مجموع الأموال :[1]

ميزانية "مجمع الأموال" وهي تختلف عن سابقاتها في أنها ترفض مبدأ التخصيص الذي يؤدي إلى وجود صلة بين بعض الاستخدامات وبعض المصادر، أي أن المبدأ الأساسي هو أن المؤسسة هي حافظة من جميع الاستخدامات الممولة بطبيعة شاملة، وحافظة جميع المصادر بطبيعة: "مجموع" من أموال التمويل "مجموع "الأصول.

هاتين المجموعتين ليست مستقلة، إن العلاقة التي تربطهما ليست علاقة رسمية من المساواة المحاسبية للميزانية (الاستخدامات = المصادر)، وهذه العلاقة التي هي من أساس ميزانية "مجموع الأموال"، هي العلاقة المالية لمتطلبات الربحية المدفوعة من طرف مساهمي أرس المال، وفي هذا الصدد فان ميزانية "مجموع الأموال" في اتساق تام مع نظرية المالية الحديثة لتكلفة أرس المال: استخدام المصادر المكلفة للمؤسسة يندرج في منطق خلق القيمة المالية والاقتصادية.

تناول بعض الكتاب هذه الفكرة في وصف نهج "مجموع الأموال" بالنهج الوظيفي الرأسي للميزانية، وبالتالي يمكن تمييز الاستخدامات الصناعية والتجارية كالآتي:)التثبيتات الصافية، احتياجات التمويل التشغيلي، الاستخدامات المالية(، ذلك أن هذا الوصف يعطى معلومات إضافية على نوع التنمية الإستراتيجية التي اختارتها المؤسسة، أما حافظة المصادر فهي تهدف لإعادة تصنيف داخلي بين:

(رؤوس الأموال، والديون)، ويتعلق الأمر هنا في اطلاع على هيكل تمويل المزمع تنفيذه الذي يسمح لنا بالاختيار بين المخاطر والربحية.

وفي الواقع، أن نظرية المالية تعلمنا أن الهيكل المالي للخصوم يؤثر على معدل العائد المطلوب من المساهمين في أرس المال؛ كما تعتبر المخاطر المالية هي وظيفة تزايد مديونية المؤسسة، والعلاقة المشتركة بين" المخاطر الربحية" في صلب ميزانية "مجموع الأموال" هدفها ليس إذا تحليل الملاءمة المالية للمؤسسة.

[1] **IBID**, P 106.

المطلب الثالث: طرق وأساليب تحليل المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية

إن تحليل القوائم المالية يعتبر بمثابة الخطوة الأولى في مراحل فهم و تفسير محتوى تلك القوائم لأغراض استخدامها في المجالات التي تهم مستخدميها سواء كان ذلك لأغراض الائتمان أو الاستثمار أو من وجهة نظر إدارة المشروع عند تقييم الأداء بالمقارنة بالمشروعات الأخرى وفي ظل الظروف الاقتصادية السائدة.

وهنا كالعديد من الأساليب المستخدمة عادة في مجال تحليل محتو ى القوائم المالية، وتفاوت هذه الأساليب فيما بينها إنما يعكس تفاوتاً في درجة التحليل المطلوبة وكذلك تفاوتاً في مجالات استخدام نتائج التحليل بالإضافة إلى تفاوت احتياجات مستخدمي القوائم المالية، وهنا يمكن لنا تلخيص الأساليبالأساسية في تحليل محتو ى القوائم المالية فيما يلي:[1]

1. **التحليل الأفقي** : **L'analyse horizontale**

يهتم التحليل الأفقي بدراسة التغيرات التي تحدث لعناصر القوائم المالية من فترة مالية إلى فترة مالية أخر ى، بمعنى أنه يهتم بدراسة مبالغ ونسب التغيرات، وهذا بطبيعة الحال يتطلب توفر مجموعة من القوائم المالية المقارنة)Comparatifs(حتى يمكن قياس مبالغ ونسب التغيرات ثم التوصل إلى نتيجة من تحليل التغيرات، ويمكن لنا القول أن التحليل الأفقي يساعد في فهم وتفسير الاتجاهات بين الفترات المالية لعناصر القوائم المالية.

ويستند هذا التحليل على استعراض وثائق سنتين على الأقل لتجنب بناء تحليل على استنتاجات تستند إلى حالات استثنائية أو غير العادية لا يعكس بالضرورة حقيقة الوضع المالي للمؤسسة، حيث يتم استخدام المجاميع الرئيسية)التوازنات المالية(و النسب ، التي تمثل دعما من أجل تحليل وتقييم:[2]

- المخاطر الرئيسية؛
- التغييرات في الهيكل المالي؛

[1] بهلول نور الدين، محرز نور الدين ،التحليل المالي كأداة لتقويم الأداء المالي للمؤسسات: دارسة تطبيقية على المؤسسة الوطنية للدهن، الملتقي الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي سوق أهراس، يومي 11 و12 ماي 2009، ص 14-10.

[2] Audrey Bouteley, Louise Wiart, Le Diagnostic financier, Fiche pratique de gestion, UNIOPSS, France, Avril 2008, P 2.4.

- فعالية للمؤسسة.

2. التحليل الرأسي أو التوزيع النسبي لعناصر القوائم المالية)L'analyse Verticale(:

يهتم التحليل الرأسي بقياس نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية إلى قيمة أساسية في تلك القائمة تستخدم كأساس لقياس التوزيع النسبي لعناصر القائمة المالية، وعلى سبيل المثال يمكن قياس نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول ثم المخزون السلعي إلى لإجمالي الأصول، وهكذا تتم نسبة كل عنصر من عناصر الميزانية إلى إجمالي الميزانية، ويمكن بطبيعة الحال القيام بنوع آخر من التوزيع النسبي وهو نسبة كل عنصر من عناصر الميزانية إلى إجمالي المجموعة التي ينتمي إليها العنصر مثل نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول المتداولة، والمخزون إلى إجمالي الأصول المتداولة، في حين يتم نسبة العدد والآلات إلى إجمالي الأصول الثابتة وهكذا... يفهم من هذا أن التحليل الرأسي يهتم بقياس النسب المئوية لتوزيع عناصر القوائم المالية ولا شك أن هذا يساعد الإدارة في فهم مكونات القوائم المالية بطريقة أكثر سهولة حيث أن الاعتماد على القيم النقدية المطلقة بتلك القوائم قد لا يساعد على فهم مغزى محتوى تلك القوائم.[1]

نفهم من ذلك أن التحليل الرأسي يقوم على دراسة الوثائق المحاسبية والمالية خلال سنة مالية واحدة ،ذلك أن هذه الوثائق المحاسبية والمالية هي أساس التحليل المالي .

3. تحليل النسب المالية)L'analyse des ratios financiers(:

إن مصطلح "نسبة"يشير إلى النسبة بين كتلتين، وان القلق من التوازن المالي يتم معالجته بالفعل من خلال مفهوم أرس المال العامل، والنسب التي تعكس مستويات الملاءمة المالية و مديونية المؤسسة ،بالإضافة إلى مفاهيم سرعة دوران بنود الأصول والخصوم التي تشير في الوقت نفسه إلى نسب التناوب، وأخيراً نسب ما يسمى النتيجة والربحية ذات الصلة بالأرباح)في أشكال مختلفة(على التوالي في المبيعات وما يتصل البنود الأخرى من الميزانية، وكل هذه النسب تحسب عادة على أساس ميزانية الذمة .باستثناء نسب التناوب التي تستند إلى القيم الخام للميزانية الوظيفية .[2]

إذا يسمح استعمال النسب المالية من دراسة الوضعية المالية للمؤسسة بالتوسع في عدة جوانب تبقى فيها مؤشرات التوازن المالي السابقة محدودة، لأن هذه الأخيرة تأخذ عددا محدودا من الكتل من الميزانية، أما

[1] Audrey Bouteley, Louise Wiart, Op-Cit, PP 2-.4

[2] F. Engel, F. Kletz, Cours de comptabilité générale, Ecole des mines de Paris, Mars 2005 P-74 ,

النسب فهي أكثر استعمالا للكتل أو أي عنصر يرى أنه مناسب لتكوين نسبة ذات معنى مالي، ليس من الضروري حساب كل النسب المالية للحصول على تكملة لقراءة الوضعية المالية، فبعض النسب مشتركة وبعضها الآخر لا يكون مناسبا إلا لقطاعات معينة أو وضعيات محددة.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل يمكن التوصل الى أن اعداد القوائم المالية تحكمها مجموعة من المفاهيم والاعتبارات والمبادئ ضمن الإطار المفاهيمي الذي يساعد على تحديد مبادئ المحاسبة الواجبة التطبيق على الواقع العملي، وضمان اتساقها مع بعضها البعض مما يسهم في الحد من الخلافات الجدلية في التطبيق العملي، الذي تشوبه مخاطر الانحياز وسوء الفهم وعدم الدقة والغموض من خلال توصيل تلك المعلومات ضمن القوائم المالية لمستخدميها.

وهذا الإطار المفاهيمي يجب أن يكون مرشدا في تحديد التقارير المحاسبية المناسبة في ظل ظروف معينة، ويجب أن يساعد هذا الإطار المفاهيمي المحاسبين في الاختيار من بين البدائل من الطرق المحاسبية تلك التي تعكس وضعية المؤسسة الحقيقية وبالتالي تقديم معلومات تكون مفيدة في اتخاذ القرارات.

ودون وجود هذا الإطار من المبادئ المقبولة قبولا عاما سيستخدم كل محاسب أو كل مؤسسة المبادئ والإجراءات الخاصة بهما، ويؤدي هذا الوضع إلى جعل عملية مقارنة القوائم المالية وتحليلها ،في منتهى الصعوبة، أو قد تكون مستحيلة، لأن القيام بها سيتطلب البحث عن المبادئ المحاسبية المستخدمة في كل مشروع من المشروعات أو في كل فترة من الفترات.

الفصل الثاني

الفصل الثاني

تمهيد:

نجد في بعض البلدان مثل ألمانيا واليابان تحدد المتطلبات التشريعية والقانونية للمعالجة المحاسبية للمعاملات الاقتصادية، وفي البعض الآخر يمثل قانون الشركات ونظم فرض الضريبة أكثر المتطلبات أهمية عند التطبيق المحاسبي واعداد القوائم المالية.

كما ترتب على التأثير الجوهري للشركات المتعددة الجنسيات على وضع وسن قوانين وكثي ار من التشريعات الجديدة التي تتطلب إفصاحات إضافية في السنوات الحديثة، مما يجعل دراسة الإطار التشريعي والتنظيمي للإفصاح الذي يعمل ضمنه النظام المحاسبي من الأهمية بما كان والوقوف على متطلبات تسجيل المعاملات والأحداث الاقتصادية في هذا النظام، والتي تسبق عملية إعداد وعرض القوائم المالية، حيث أن النظام المحاسبي يوفر القواعد والأسس الخاصة بتخصيص القيم النقدية للمعاملات والأحداث الاقتصادية وتسجيلها، ومن ثم فان القوائم والتقارير المالية (الإفصاحات) ستتأثر مباشرة بالقياس المحاسبي المعمول به في ظل القوانين والتشريعات الخاصة ببيئة كل دولة.

وانطلاقا من هذا التوجه، كان لابد من دراسة أكثر تخصصا لحصر متطلبات العرض والإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي وعليه يضم هذا الفصل مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: ماهية الإفصاح في الفكر المحاسبي

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية ومتطلبات الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي

المبحث الأول: ماهية الإفصاح في الفكر المحاسبي

يستخدم لفظ الإفصاح في مجال المحاسبة لكي يتصف بصفة عامة بتقديم المعلومات الضرورية عن الوحدة الاقتصادية والتي يتوقع أن تؤثر على قرارات المستخدم الواعي للتقارير المالية، وتؤدي إلى انتظام العمل في الأسواق المالية بالشكل الأمثل، وفي الواقع فان لفظ الإفصاح يشير إلى المعلومات المالية في التقارير المالية بكاملها وليس محددا فقط بالقوائم المالية، إذ يختص الإفصاح بالمعلومات المقدمة سواء في القوائم المالية ذاتها أو الأساليب المكملة الأخرى لتقديم المعلومات المالية مثل الملاحظات الهامشية ،والمعلومات عن الأحداث التالية لتاريخ إعداد القوائم المالية والقوائم الإضافية والكشوف الملحقة وتقرير مراجع الحسابات وتحليلات الإدارة حول أنشطة المؤسسة والتنبؤات المالية.[1]

المطلب الأول: عموميات حول الإفصاح في القوائم المالية

لقد ارتبط مفهوم الإفصاح بظهور الشركات المساهمة والزامها بنشر قوائمها المالية دورياً، لتقدم إدارة تلك الشركات إلى مستثمريها من مساهمين ومقرضين تقريراً عن نتائج أعمالها ومركزها المالي بغرض الإفصاح عن المعلومات الجوهرية التي حدثت خلال الفترة، حتى يتخذ هؤلاء المستثمرون قراراتهم الاقتصادية بناءاً على ذلك الإفصاح.[2]

1. لمحة تاريخية حول الإفصاح:

إن تطور نظم الإفصاح كانت مواكبة إلى حد كبير لتطور الأنظمة المحاسبية، ففي الم ارحل التاريخية الأولى لتطور المحاسبة وبالتحديد قبل ظهور الثورة الصناعية حيث كانت الشركات الفردية أو ما يعرف بشركات الأشخاص هي النموذج السائد في تلك الفترة، لم تكن هناك حاجة واضحة للإفصاح المحاسبي كما هو معروف اليوم.[3]

ولو رجعنا إلى أواخر القرن الثامن عشر نجد أنه ظهرت علامات تطور جديدة في المحاسبة نتيجة عوامل اقتصادية و اجتماعيه، فظهور الثورة الصناعية أدت إلى تطور الوحدات الإنتاجية والى تكوين شركات المساهمة للقيام باستثمار

[1] سامي محمد الوقاد ،نظرية المحاسبة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن ،2001،ص281-210.

[2] حنان رضوان حلوة ،النموذج المحاسبي المعاصر، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى ،عمان، الأردن، 2001، ص 444.

[3] حمد المبروك أبوزيد ،المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ايت ارك للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ،القاهرة، مصر ،2005، ص478-471.

رؤوس الأموال الضخمة اللازمة للصناعة، وقد تميزت هذه المشروعات بانفصال الملكية عن الإدارة وبالمسؤولية المحددة كما أدى إلى تعقد العملية الإنتاجية وزيادة استخدام عوامل الإنتاج وتتالي إلى صعوبة وتعقد الوظيفة الإدارية.[1]

وخلال الفترة الممتدة بين 2001-2002 حدثت أزمة كساد عامة سميت بالأزمة الاقتصادية الكبرى وأدت تلك الأزمة إلى إفلاس الكثير من الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم مما تطلب الآمر اللجوء العديد منها إلى الاقتراض لمحاولة درء الإفلاس وخوفا من هبوط أسعار أسهمها مما يسرع في إفلاسها وغالبا ما كان يتم التضليل عن طريق إقرار سياسات تؤدي إلى رفع قيمة الأصول أو زيادة الأرباح بشكل مغاير للواقع أما المساهمون أو المقرضون الذين كانت مصالحهم تتضرر من جراء الأخذ بهذه البيانات فكانوا يلجئون إلى القضاء لمساءلة المحاسب والمدقق والإدارة وكثيرا ما كانت الأحكام تصدر ضد المدقق أو المحاسب أو الإدارة دفاعا عن مصالح المجتمع المالي ضد الغش والتلاعب.[2]

ونتيجة لما سبق أخذت المنظمات المهنية الصغيرة تتحد مع بعضها البعض لتشكيل منظمات قوية تفرض وجودها على الدولة والمجتمع المالي وتلعب دورا هاما في توجيه العمل وزيادة الوعي المحاسبي للمجتمع المالي ومحاولة توحيد الممارسات الجارية ووضع الضوابط للسلوك المهني، مما جعل المحاسب يعتمد على توصيات مهنته لدى معالجة أي مشاكل في ممارسته المحاسبية دون التقيد بتعليمات الإدارة فقط، ومع اتساع قاعدة المجتمع المالي المستفيد من التقارير و القوائم المالية اشتدت المطالبة بضرورة وجود مبادئ محاسبية تضمن وجود تقارير محاسبية قابلة للمقارنة بين قوائم الشركات المختلفة لتضمن لهذا المجتمع العريض إمكانية اتخاذ القرارات، حيث أصبحت قضية المبادئ المحاسبية قضية قومية تهز من مصالح المجتمع المالي وتنال تركيزا خاصا في الصحافة المالية واهتماما بالغا من قبل الدول.[3]

---

[1] عثمان زايد عاشور ،مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم) 1(، د ارسة تحليلية من وجهة نظر مدققي الحسابات في فلسطين رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، ص 11.

[2] المرجع السابق، ص 11.

[3] المرجع السابق، ص11-12.

كما يعود ظهور مصطلح الإفصاح لأول مرة في منتصف القرن التاسع عشر في نطاق قوانين الشركات الإنجليزية أي أنه ظهر كقاعدة قانونية بالرغم من عدم وجود مبادئ للمحاسبة أو معايير للتدقيق وكذلك ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية أيضا كقاعدة قانونية في الثلث الأول من القرن العشرين.[1]

صاحب هذا التطور انفتاح المحاسبة على نظريات حديثة كالنظرية الحديثة للمعلومات، وهي التي قدمت للمحاسبين كثيرا من المفاهيم والأدوات عززت من أهمية و دور مبدأ الإفصاح مثل مفهوم محتوى المعلومات للتقارير والقوائم المالية، وقياس تكلفة المعلومات، من جانب آخر كان لتزايد الدور الاقتصادي لأسواق المال العالمية أثر مباشر على المحاسبة، حيث فرض على المحاسبين إبلاء اهتمام أكبر خاصة للنظريات والمفاهيم التي تحكم مقومات وآليات هذه الأسواق من نظرية المحفظة وفرضيات السوق المالي الكفء، وهو ما أكد مرة أخرى أهمية الإفصاح عن المعلومات في القوائم والتقارير المالية بعد أن أصبحت هذه الأخيرة مصدرا رئيسيا للمعلومات بالنسبة للمتعاملين والمساهمين الحاليين و المرتقبين.[2]

إلا أن ما يمكن قوله في هذا الصدد أن التطوارت التي شهدتها العقود الأخيرة في الممارسات المحاسبية المتعلقة بالإفصاح في معظم دول العالم، لم تكن بنفس الوتيرة أو الشكل بسبب اختلافات العوامل البيئية السائدة، فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفي العديد من الدول الأنجلوسكسونية حيث يلعب مصدر التمويل المتمثل غالبا في أسواق أرس المال دوار مهما في توفير التمويل اللازم للشركات المختلفة، كما أن توسع قاعدة الملكية لهذه الشركات بين عدد كبير من حملة الأسهم، جعل من مجموعات المستثمرين بهذه الدول عنصر ضغط أساسي على الشركات بأن تطور نظم الإفصاح لديها، حيث تتمكن من توفير المعلومات المطلوبة لهؤلاء المستخدمين بجودة عالية تساعد على ترشيد قراراتهم المتعلقة بالربحية.[3]

---

[1] كر إبراهيم محمود، الإفصاح الإعلامي وأثره على وظيفة القياس المحاسبي في العارق، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الحادي والسبعون، العراق ،2001، ص 4.

[2] وليد ناجي الحيالي ،مرجع سبق ذكره، ص 261.

[3] محمد المبروك أبوزيد ،مرجع سبق ذكره، ص 482.

في حين دول أخرى مثل ألمانيا وفرنسا واليابان أين تمثل البنوك ومؤسسات الدولية والعائلات المالكة المصدر الرئيسي لتمويل الشركات وهي في الغالب في وضع قريب من تتبع نشاط الشركات وأوضاعها المالية ،ما جعل الإفصاح بهذه الدول أقل تطوار.[1]

2. مفهوم وطبيعة الإفصاح في القوائم المالية:

إن الإفصاح في المحاسبة يختص بكل ما له علاقة بالقوائم المالية من حيث محتواها من بنود ومعلومات كمية أو وصفية، وطريقة عرض هذه البنود وأسلوبها والمعلومات داخل كل قائمة، فضلا عن السياسات المحاسبية التي يتم إتباعها في القياس لتحديد قيمة كل بند، لمساعدة مستخدمي هذه القوائم في اتخاذ القرارات المناسبة وتخفيض حالة عدم التأكد لديهم عن الأحداث الاقتصادية في المستقبل، وتمثل القوائم المالية الجانب الرئيسي من محتويات التقارير المالية.[2]

و يهدف تعريف الإفصاح إلى تمييز الظاهرة موضع الدراسة، وتوضيح معالمها بشكل يسهل معه فهم المعني المقصود، كما يفيد في تحديد الاتجاهات والموضوعات الرئيسية التي لها أهمية نظرا لتزايد الطلب علي المزيد من الإفصاح من قبل المستخدمين المختلفين للمعلومات،[3] إلا أنه لا يوجد تعريف واضح ومتفق علية للإفصاح، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الإفصاح له مفهوما متغيرا، يختلف من بيئة لأخرى، بل يختلف في البيئة الواحدة من وقت لأخر، نظرا لتأثره بالعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغير ذلك من العوامل الأخرى، التي قد تشكل قوة ضغط على المؤسسة لتقوم بالإفصاح عن نوعية معينة من المعلومات بالشكل الذي يؤثر علي مفهوم الإفصاح؛ حيث وردت له الكثير من المفاهيم من قبل المنظرين والمنظمات المهنية وقد اختلفت هذه المفاهيم تبعا للحقبة الزمنية التي ورد فيها ذلك التعريف

---

[1] المرجع السابق، ص 482.

[2] زكريا محمد الصادق، إبراهيم السيد عبيد ،قياس شفافية الإفصاح في التقارير المالية المنشورة، دارسة ميدانية على الشركات المتداولة في سوق الأوارق المالية المصرية، المؤتمر السنوي الرابع حول الاتجاهات الحديثة للمحاسبة والمراجعة في ظل التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، قسم المحاسبة بكلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر ،2005، ص11-24.

[3] Wagdy Sharkas, The Accounting framework: The Disclosure expansion, The Chartered Accountants, (Sep 1982), P ,209

فمثلا تعريف (Kohler) في كتابه قاموس المحاسبين بأنه تفسير أو إظهار حقيقة أو أري أو تفاصيل تتعلق بالقوائم المالية أو يتضمنها تقرير المدقق ويظهر في شكل معلومة أساسية أو ملحوظة للمساعدة في تفسير هذه القوائم أو التقارير.[1] وقد تعرض بعض الباحثين إلى الغرض من توضيح المعلومات المالية فتطرقوا إلى مفهوم الإفصاح "بأنه نشر المعلومات الضرورية للفئات التي تحتاجها وذلك لزيادة فعالية العمليات التي يقوم بها السوق المالي، إذ أن الفئات المختلفة تحتاج إلى المعلومات لتقييم درجة المخاطرة التي تتعرض لها الشركة للوصول إلى الق ارر الذي تستطيع من خلاله تحقيق أهدافها والتي تتناسب مع درجة المخاطرة التي ترغب بها".[2]

ويرى (حسين) أن مفهوم الإفصاح (Disclosure) " هو تلك المعلومات التي تنشرها الإدارة للجهات الخارجية من مستخدمي القوائم المالية " بهدف مقابلة احتياجاتها المختلفة من المعلومات المتعلقة بأعمال المؤسسة ويشمل الإفصاح أية معلومات إيضاحية محاسبية أو غير محاسبية تاريخية أو مستقبلية تصرح عنها الإدارة وتتضمنها التقارير المالية.[3]

كما يرى (السيد)بأن مفهوم الإفصاح هو عرض المعلومات الهامة المتعلقة بالوحدة الاقتصادية من خلال مجموعة من القوائم والتقارير المالية لمساعدة القار ئ الواعي على اتخاذ قرارات رشيدة ويتم عرض تلك المعلومات إما في صلب القوائم المالية أو في الملاحظات الملحقة بها أو قوائم إضافية، وتتضمن القوائم المالية في ظل الإصدارات المحاسبية الجارية: قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية بالإضافة إلى قائمة الأرتاح المحتجزة أو قائمة التغيرات في حقوق المساهمين.[4]

---

[1] بكر إبراهيم محمود، مرجع سبق ذكره، ص 4.

[2] خالد الخطيب ،الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الفلسطينية في ظل معيار المحاسبي الدولي الأول، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن، العدد الثاني، 2001، ص 244.

[3] حسين خشارمة ،مستوي الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن: معيار المحاسبة الدولي رقم 03 دارسة ميدانية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 72، الأردن، 2005، ص 17.

[4] أمين احمد السيد لطفي، مدى أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين: منهج مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي لتنشيط سوق المال المصر ي، مجلة البحوث التجارية، مصر، حزي ارن 7992، ص ص 202-204.

ويرى (الخطيب) بأن مفهوم الإفصاح عبارة عن المعلومات التي توصلت إليها الشركة بشكل تقارير وقوائم، وباعتبار المحاسبة نظاماً للمعلومات فإن من أهم أهدافها هي أن تقوم بتوفير المعلومات الملائمة لكل من يقوم بالاستفادة من التقارير من أجل الدقة في اتخاذ القرارات.[1]

أما مفهوم الإفصاح من طرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين فجاء بأنه: " عرض للقوائم المالية بكل وضوح طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما و يتعلق ذلك بشكل و تصنيف المعلومات الواردة في القوائم و التقارير المالية و معاني المصطلحات الواردة بها حيث تكون أكثر ملائمة للتنبؤ بوضعية الشركة مستقبلا وذلك لاتخاذ الق ارر الاستثماري الملائم ".[2]

ويعد هذا المفهوم أكثر المفاهيم التي تلقى قبولا لدى المختصين، لكونه يظهر الإفصاح في عرض البيانات بشكل واضح كما يتوافق مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموما من جهة ومن جهة أخرى يظهر هذا التعريف الإفصاح في توفير المعلومة اللازمة لاتخاذ القرار الملائم.

ووفقا للمادة الأولى من التعليمات التنفيذية لقانون هيئة الأوارق والأسواق السورية لعام2004 فإن مفهوم الإفصاح: هو الكشف عن المعلومات التي تهم المستثمرين وتتضمَّنها البيانات المالية وتقارير مفتشي الحسابات والتي تؤثر في سعر الورقة المالية، ويجب أن يكون الكشف عاماً وللجمهور وليس فقط لحملة الأوارق المالية والمستثمرين وذلك من خلال الصحف اليومية وبصورة دورية مرتبطة بالسنة المالية للجهة ذات العلاقة أو بصورة فورية عند الحاجة أو عند حدوث معلومة جديدة.[3]

---

[1] خالد الخطيب ،مرجع سبق ذكره، ص 244.

[2] حسين مصطفى الهلالي ،معايير المحاسبة الدولية)الجذور، الحصاد، المستقبل(، دورية أدوار المحاسبين ومراقبي الحسابات في قرارات الإدارة، الشارقة، الإمارات العرتية المتحدة، 2005، ص 7.

[3] الجمهورية العرتية السورية ،التعليمات التنفيذية لقانون هيئة الأوارق والأسواق المالية، القرار رقم 1995، 2005، (المادة: 02)، ص 1.)تم الاطلاع عليه بتاريخ: 1022/04/20، على الموقع الالكتروني: www.scfms.sy(.

ولو رجعنا إلى جل المفاهيم السابقة نجد أنها ركزت على متطلبات عرض المعلومات من خلال القوائم والتقارير المالية للشركة، إلا أنه يجب الأخذ في عين الاعتبار أن الإفصاح قد يظهر المعلومات وفق متطلباته في القوائم والتقارير المالية، ولكنه في الواقع ما هو إلا تضليل، ولذلك يجب أن يكون المستثمر حذرا عند تحليل المعلومات لأن بعض الشركات تعطي مظهرا خداعا لمركزها المالي.

المطلب الثاني: الأساليب والطرق المستخدمة في عملية الإفصاح

توجد العديد من أساليب الإفصاح التي يمكن استخدامها لغرض الإفصاح عن المعلومات المالية وتيان أثر الأحداث الاقتصادية في التقارير المالية أو ملاحقها، وفي العموم تعتبر هذه الأساليب مكملة لبعضها البعض ولا تحل محل بعضها البعض، لأن استخدام أي من هذه الأساليب متوقف على نوعية وأهمية المعلومات، فقد نجد معلومات أساسية يجب أن تظهر ضمن المكونات الأساسية للقوائم المالية ،وأخرى ثانوية يتم إفصاح عنها ضمن الملاحق أو في الهوامش، بالإضافة إلى ذلك توجد معلومات مهمة ولكن لا يتم الإفصاح عنها ضمن القوائم الأساسية نظ ار لطبيعتها الوصفية،[1] ومنه يوجد العديد من وسائل وطرق الإفصاح المحاسبي والتي يمكن أن تساعد مستخدمي المعلومات على فهمها واتخاذ الق ارر الصحيح وتتوقف المفاضلة بين طريقة وأخرى على طبيعة المعلومات المطلوبة وأهميتها النسبية وفيما يلي أكثر هذه الطرق شيوعاً في الاستخدام:[2]

- **الإفصاح من خلال القوائم المالية:**

حيث يتم ظهور المعلومات الأساسية في صلب القوائم المالية بطريقة تساعد على الإفصاح من حيث شكل وترتيب هذه القوائم وعلى سبيل المثال قائمة المركز المالي تظهر بنود أصول وخصوم المؤسسة وكذلك حقوق الملكية ويمكن الإفصاح عن العلاقات الملائمة بإعادة ترتيب تبويب بنود الأصول والخصوم إلى أصول ثابتة ومتداولة وخصوم ثابتة

[1] محمد المبروك أبوزيد ،مرجع سبق ذكره، ص 482.

[2] مجدي أحمد الجعبرى، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية دارسة ميدانيه على الشركة السعودية للصناعات الأساسية)سابك(شركة مساهمة سعودية، مجلة الأكاديمية العرتية المفتوحة بالدنمارك، ص 8.

ومتداولة أو أصول نقدية وغير نقدية وخصوم نقدية وغير نقدية أو تطرح الخصوم المتداولة من الأصول المتداولة للوصول إلى أرس المال العامل إلى غير ذلك من طرق التبويب.

- **استخدام المصطلحات الواضحة والمتعارف عليها**

مما لا شك فيه أن استخدام المصطلحات الواضحة ومقدار التفصيل في المعلومات لا يقل أهمية عن الإفصاح في صلب القوائم المالية السابقة الإشارة إليها ويجب أن تستخدم المصطلحات التي تعبر عن المعنى الدقيق والمعروف جيدا لدى مستخدمي المعلومات مع مراعاة توحيد المصطلحات لنفس المعاني في جميع التقارير حتى يستفيد مستخدم المعلومات منها والا أصبح الإفصاح مضلل في حالة حدوث عكس ذلك

- **المعلومات بين الأقواس**

ويتم ذلك في صلب القوائم المالية في حالة بعض البنود التي يتعذر فهمها من عناوينها فقط دون إسهاب وتطويل لذلك يمكن شرح مثل هذه البنود كملاحظات مختصرة بين الأقواس مثل طريقة تقييم بند معين، الأصول المقيدة أو إجراء شرح مختصر و الى غير ذلك من الملاحظات.

- **الملاحظات والهوامش:**

تعتبر وسيلة الملاحظات والهوامش من وسائل الإفصاح الهامة لما توفره من معلومات قد يصعب توفيرها في صلب القوائم المالية إلا أنه لا يجوز الاعتماد عليها بدرجة كبيرة في الإفصاح عوضا عن القوائم المالية.

- **التقارير والجداول الملحقة:**

وتستخدم هذه الوسيلة لإظهار بعض المعلومات الإضافية والتفاصيل التي يصعب بل يستحيل إظهارها في صلب القوائم المالية وقد تستخدم هذه الوسيلة ضمن وسيلة الملاحظات والهوامش أو في صورة تقارير مستقلة وغير ذلك.[1]

- **تقرير رئيس مجلس الإدارة:**

[1] المرجع السابق، ص 8.

وهذا التقرير يعتبر متمما للقوائم المالية والذي بدونه يصعب تفسير الكثير من معلومات القوائم المالية، حيث يجب على مجلس الإدارة أن يعد تقري أرً سنوياً للعرض على المساهمين يشمل بوجه خاص، فضلاً عما تستوجب القوانين كما يلي:

- نظرة شاملة عن أعمال الشركة ومركزها المالي؛
- النظرة المستقبلية لنشاط الشركة خلال العام القادم؛
- أنشطة ونتائج أعمال الشركات التابعة إن وجدت؛
- نبذة عن التغييرات في الهيكل الرئيسي لرأس المال بالشركة؛
- مدى الالتزام بمتابعة وتطبيق قواعد حوكمة الشركات.

تقرير المارجع الخارجي:[1]

يعد تقرير مدقق الحسابات)المارجع الخارجي(الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الأط ارف المختلفة التي يخدمها المدقق ولها مصلحة في البيانات المالية المنشورة ولذلك أن التقرير المعد يوجه للجهة التي قامت بتعين المدقق وهي الهيئة العامة للمساهمين.

ويتم ذلك من خلال الحصول على أدلة إثبات كافية وملائمة ليتمكن المدقق من استخلاص الاستنتاجات التي يبنى عليها راية في البنود المحاسبية التي وردت في قائمة الدخل وقائمة المركز المالي ، وابراز قضايا هامة في المرحلة النهائية لعملية التدقيق مثل:

- الإحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية.
- تقييم مخاطر المؤسسة المستمرة.
- تقييم قرارات الإدارة.
- تقييم العرض العادل للبيانات المالية.

[1] مجدي أحمد الجعبرى، مرجع سبق ذكره، ص 8.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح بالقوائم المالية

يمكن القول أن الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية ليست عملية عشوائية بل توحيد العديد من العوامل التي تتداخل فيما بينها لتخرج بمحددات من شأنها أن تأثر على عملية الإفصاح في القوائم والتقارير المالية وتبرز هذه العوامل من خلال عوامل البيئة السائدة في كل دولة من عوامل اقتصادية ،سياسية، مالية، ثقافية و درجة مستوى التعليم بهذه الدولة، إضافة إلى اختلاف الشركات فيما بينها من حيث النشاط والحجم و مصادر التمويل، و خاصة الشكل القانوني، وأخرى تتعلق بالمعلومات المالية التيبتعين الإفصاح عنها، و أخي ار هناك عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية ذاتها و يتضح ذلك فيما يلي:[1]

1. عوامل تتعلق بطبيعة واحتياجات المستخدمين من المعلومات:

لا شك أن طبيعة واحتياجات المستخدمين بأنواعهم للقوائم و التقارير المالية تختلف أولا فيما بينهم، ثم ثانيا تختلف على المستوى الدولي حسب طبيعة و نوعية النظام الاقتصادي و السياسي السائد في كل دولة،[2] حيث تتأثر درجة الإفصاح في التقارير المالية بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها و مدى توافر عدد من الصفات للحكم على كفاءتها و أهمها أن تكون المعلومات ملائمة للق ارارت التي سيقوم باتخاذها أغلب المستفيدين منها و أن تكون هناك ثقة في هذه المعلومات عند الاستفادة منها، بالإضافة لقابليتها للتحقق و المقارنة و في هذا الصدد أشارت لجنة معايير المحاسبة المالية كما هو مبين إلى أن المعلومات الواردة في التقارير المالية ليست إلا أداة تتوقف منفعتها على مدى الاستفادة منها، و ذلك من خلال تعريف اللجنة.[3]

وتجدر الإشارة إلى أن مجال ومدى الإفصاح بالقوائم المالية أخذ في التوسع في الآونة الأخيرة نتيجة للتحول السريع نحو عولمة الأنشطة التجارية و الاستثمارية، الذي ألزم الشركات بزيادة الإفصاح و نوعيته، إذ أصبحت هذه الشركات خاصة منها "الشركات المساهمة" مطالبة بالإفصاح، ليس فقط أمام المستثمرين المقرضين بل امتد ذلك ليشمل

---

[1] ناصر دادي عدون، مع اجر هواري، دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على المؤسسات الاقتصادية الجازئرية، مجلة الأكاديمية العرتية المفتوحة بالدنمارك، ص 8.

[2] محمد المبروك أبوزيد ،مرجع سبق ذكره، ص 486.

[3] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 8.

المستهلكين والموردين و العمال و اتحاداتهم و هو ما فرض على الشركات تقديم معلومات أكثر لخدمة أغ ارض كل هذه الفئات.[1]

وتهذا نستطيع القول بأن موضوع الإفصاح يصادف العديد من المشاكل أمام توسع قائمة مستخدمي القوائم المالية وتباين الغرض منها، إلى جانب عدم وجود إطار نظري موحد يحكم عملية توسع قاعدة الإفصاح ومجاله.

2. عوامل بيئية:

تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية و اجتماعية و سياسية، و عوامل أخرى ناتجة من حاجة المستفيدين إلى مزيد من المعلومات الإضافية عن التغي ارت البيئية و أثرها على المشروع، بغرض المقارنة بين الوحدات الاقتصادية مع بعضها وتحديد المسؤ ولية الاجتماعية لكل منها،[2] ولذلك توجد معايير الإفصاح التي تختلف حسب مداخل التنظيم المحاسبي المتبنى من طرف كل دولة ،فالدولة التي تتبنى المدخل القانوني نجد فيها أن خطة المحاسبة الوطنية هي المصدر المهم للوائح المحاسبية وهي مدارة من مجلس وطني يكون تابع للحكومة، فعلى سبيل المثال: في فرنسا تحتوي الخطة الوطنية على ثلاث أنواع من المعايير، معايير إج ارمية، معايير للقياس ومعايير للإفصاح، حيث تهتم هذه الأخيرة بعملية وصف و نشر وعرض المعلومات و الأحداث بالقوائم و التقارير المالية لكل الشركات.[3]

أما الدول التي تتبنى المدخل الذاتي فإن المنظمات و هيئات تداول الأوارق المالية تلعب دوار مهما في تحديد درجة الإفصاح و معاييره، فعلى مستوى الولايات المتحدة الأمريكية، تمثل هيئة تبادل الأوارق المالية و هي إحدى الهيئات الحكومية تم إنشاؤها سنة 2014، و ذلك في أعقاب تطبيق قانون تداول الأوارق المالية و تنظيم أسواقها و الذي صدر عام 2012، تلزم الهيئة شركات المساهمة المسجلة بالبورصة و التي لها حق تداول أسهمها بها تقديم نوعين من التقارير الدورية ، بغرض التأكد من مطابقتها للمبادئ المحاسبية، و هما التقارير السنوية و التقارير الرتع سنوية، ثم فوضت لاحقا بورصة الولايات المتحدة الأمريكية عملية تطوير المبادئ المحاسبية إلى منظمات مهنية و هي (مجلس معايير

[1] محمد المبروك أبوزيد ،مرجع سبق ذكره،ص487-488.

[2] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[3] محمد المبروك أبوزيد ،مرجع سبق ذكره، ص 408-410.

المحاسبة المالية) والذي يعتبر منظمة مستقلة و تختص بدراسة بحث و وضع المعايير المحاسبية المختصة بعرض وتقديم التقارير المالية.[1]

3. عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية:

وهنا نذكر مجموعة من العوامل التي ترتبط بالوحدة الاقتصادية مثل: حجم المشروع، عدد المساهمين، صافي الربح ... إلى غير ذلك من العوامل، وقد تؤثر على درجة الإفصاح في ظل فروض معينة ويبدو ذلك فيما يلي:[2]

- **حجم المشروع (مجموع الأصول):** يحتاج إعداد المعلومات المحاسبية واستخراجها بشكل دقيق و بتوقيت مناسب وملائم للمستفيدين منها إلى تكاليف مباشرة ناتجة عن إعداد القوائم والتقارير المالية، وتكاليف غير مباشرة ناتجة عن كشف جميع المعلومات عن المشروع للشركات المنافسة الأخرى وناتجة عن عدم وضوح المعلومات للمستثمرين.

  وقد تبين وجود علاقة موجبة بين حجم أصول المشروع ودرجة الإفصاح في التقارير المالية في عدد من الدراسات الميدانية وقد يرجع ذلك إلى أن تكلفة المعلومات تكون غير ملموسة في المشروعات الكبيرة الحجم إذا ما قورنت بالمشروعات الصغيرة الحجم.

- **عدد المساهمين:** وتبين وجود علاقة موجبة أيضا بين عدد المساهمين ودرجة الإفصاح على أساس أن زيادة عدد المساهمين تؤدي إلى المزيد من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها من جانب المساهمين أو من ينوب عنهم من المحللين الماليين أو سماسرة الأوارق المالية.

- **تسجيل الشركة بسوق الأوارق المالية:** وقد يكون لهذا العامل أثر مباشر على زيادة درجة الإفصاح حيث تقوم المؤسسات المسجلة بسوق الأوارق المالية التي يتم التعامل فيها بالأسهم أو السندات التي تصدرها بملء عدد من النماذج والإيضاحات عن أهداف الشركة ونشاطها، ونتائج أعمالها وتهذا تكو ن تحت ضغط لزيادة وتحسين درجة الإفصاح في التقارير المالية.

---

[1] المرجع السابق، ص408-410.

[2] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص1-8 .

- **المراجع الخارجي:** ويؤثر المراجع الخارجي الذي يقوم بفحص حسابات الشركة على درجة الإفصاح من خلال ما يلتزم به من مبادئ ومفاهيم محاسبية مقبولة أو قواعد مهنية يفرضها دستور المهنة التي ينتمي إليها، هذا وتوجد عوامل أخرى قد تؤثر على درجة الإفصاح، أهمها صافي الربح، و رغبة إدارة المشروع في الإفصاح عن المعلومات ،وأجهزة الإشراف والرقابة على أعمال المؤسسات المساهمة.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية ومتطلبات الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي

تعتبر القوائم المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط المؤسسة في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية كل دورة محاسبية، ورغم وجود تشابه في طبيعة المعلومات المالية المتعلقة بالمؤسسة، إلا أن هناك بعض الاختلافات في احتياجات الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، مما يستدعي إعداد مجموعة من القوائم المالية المختلفة حتى تلبي كل منها احتياجات جهة معنية من مستخدمي القوائم المالية.

كما أن تسجيل المعاملات والأحداث الاقتصادية في النظام المحاسبي تسبق عملية إعداد وعرض القوائم المالية وتوفر المعايير المحاسبية في كل دولة القواعد والأسس الخاصة بتخصيص القيم النقدية للمعاملات والأحداث

الاقتصادية وتسجيلها، وحيث أن المعايير المحاسبية تختلف من بلد لآخر فان عملية تسجيل (قياس) نفس نوع تلك المعاملات والأحداث الاقتصادية ستختلف تبعا لذلك، ومن ثم فان القوائم والتقارير المالية (الإفصاحات)ستتأثر مباشرة بالقياس المحاسبي المعمول به في ظل القوانين والتشريعات الخاصة ببيئة كل دولة.[1]

ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى مختلف مكونات القوائم المالية، وكيفية عرضها والإفصاح عنها وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول: متطلبات الإفصاح بالنسبة لقائمة الميازنية

تعتبر الي ازنية مرآة تعكس الوضع المالي حيث أنها تحتوي على ملخص لنشاط المؤسسة وهي تحتوي على موجودات وحقوق المؤسسة من جهة ومطالب والت ازمات المؤسسة من جهة أخر ى، فهي قائمة تبين موارد المشروع "الأصول" والالتزامات المترتبة على هذه الموارد "الخصوم" وكذلك حقوق الملكية "حقوق أصحاب المشروع" في لحظة زمنية معينة، وهناك اصطلاحات مختلفة تستخدم للدلالة على الي ازنية منها قائمة المركز المالي أو قائمة الوضع المالي.[2]

1. تعريف الميزانية:

إن الهدف من هذه القائمة هو الكشف عن المركز المالي محل الاهتمام في تاريخ محدد، وان مستخدمي هذه القائمة يريدون على وجه التحديد أن يعرفوا ما هي قيمة الموارد وما هي استخدامات تلك الموارد، وهم يرغبون في معرفة ما هو مقدار حقوق الملاك الداخليين، وما هو مقدار قيمة القرض والالتزامات المستحقة التي للغير من أجل حساب قيمة إجمالي أرس المال المستخدم أو المستثمر، وما هي الموارد التي على إثرها تم استخدامها، كما أنهم يرغبون أيضا في التعرف على إجمالي أرس المال العامل، وصافي أرس المال العامل، وأحيانا ما يهتمون بصافي الأصول النقدية الجارية لتقييم مدى سيولة المؤسسة.[3]

---

[1] سامي محمد الوقاد ،مرجع سبق ذكره، ص 271.

[2] جمعة خليفة الحاسي وآخرون، المحاسبة المتوسطة، دار النهضة العرتية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2116، ص 202 .

[3] سامي محمد الوقاد ،مرجع سبق ذكره، ص 114.

وبالتالي تعرف الميزانية على أنها قائمة توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة، والتزامات المؤسسة لدائنيها، وحق الملاك على صافي أصولها، حيث يتمثل المركز المالي للمؤسسة فيما لها من أصول وما عليها من خصوم أو التزامات تجاه الآخرين، وذلك في اللحظة الأخيرة من الفترة المالية المنتهية.[1]

وتعرف الميزانية بالجدول المرتب والمرقم المقوم لعناصر موجودة ومطالب المؤسسة في تاريخ معين وعند إنطلاق المؤسسة في نشاطها تسمى بالميزانية الافتتاحية ، وعند نهاية الدورة تسمى بالميزانية الختامية،[2] وتوضع المعلومات التي تتضمنها الميزانية في المعادلة المحاسبية التالية:[3]

الأص ول =الخص وم

2. عناصر قائمة الميزانية:

2.1 تعريف عناصر قائمة الميزانية:

- **الأصول:** الأصول هي موارد ت ارقبها وتسيطر عليها المؤسسة نتيجة لأحداث ماضية، والتي تنتظر منها المؤسسة الحصول على المنافع الاقتصادية المستقبلية لها، وتتمثل هذه المنافع في إمكانية أن يؤدي الأصل بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى تدفقات نقدية أو ما يعادلها تكون في صالح المؤسسة.[4]
- **الأصول المتداولة:** هي الأصول النقدية، وشبه النقدية، والأصول المحتفظ بها بغرض التحصيل ،البيع، الاستهلاك خلال دورة الاستغلال العادية للمؤسسة، أو الأصول المحتفظ بها والتي سيتم تداولها خلال 21 شهر الموالية، وباقي الأصول الأخرى لا تعتبر متداولة.[1]

[1] جعفر عبد الإله ،المحاسبة المالية مبادئ القياس والإفصاح المحاسبي، دار حنين، الطبعة الأولى، عمان، الأردن ،2005، ص 166.

[2] بوشاشي بوعلام ،المنير في المحاسبة العامة ،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الج ازئر بدون سنة النشر، ص 122 .

[3] خالد أمين عبد الله ،مرجع سبق ذكره، ص 22.

[4] Jean-François des Robert, François Méchin, Hervé Puteaux, Normes IFRS et PME, Dunod, Paris, 2004, P 24.

- **الالتزامات المتداولة:** هي التعهدات التي ينتظر تسديدها خلال دورة الاستغلال العادية للمؤسسة ،أو المستحقة خلال 21 شهر، أو تلك التي يتطلب سدادها استخدام الأصول المتداولة، أو تلك التي لا تملك المؤسسة الحق في تأجيل تسديدها إلى ما بعد 21 شهر، وباقي التعهدات الأخرىلا تعتبر متداولة.[2]
- **الخصوم:** الخصوم هي الالت ازم ال ارهن للمؤسسة المترتب عن أحداث وقعت سابقا، والذي انقضائه يحول للمؤسسة من خلال خروج موارد تمثل منافع اقتصادية.[3]

2.1 عرض عناصر قائمة الميزانية:

من خلال المادة(110.2) تعرض الميزانية كل من عناصر الأصول وعناصر الخصوم بصورة منفصلة، ويبرز هذا العرض عند وجود عمليات تتعلق بالفصول الآتية:[4]

عرض الأصول:

- التثبيتات غير المادية)المعنوية(؛
- التثبيتات المادية)العينية(؛
- الإهتلاكات؛
- المساهمات؛
- الأصول المالية؛
- المخزونات؛

---

[1] عقاري مصطفى، المعيار المحاسبي الدولي رقم (30): عرض القوائم المالية، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الأول، جوان 5002، ص 217.

[2] المرجع السابق، ص 217.

[3] Hervé Puteaux, **Préparer le passage aux normes IAS/IFRS**, Comundi, Paris, 2005, P .392

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد التاسع عشر، مرجع سبق ذكره، (المادة: 110.2)، ص 12.

- أصول الضريبة)مع تمييز الضرائب المؤجلة(؛
- الزتائن، والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة)أعباء مثبتة سلفا(؛
- خزينة الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينة الإيجابية.

عرض الخصوم:

- -رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز أرس المال الصادر)في حالة شركات(والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخر ى؛
- الموردون والدائنون الآخرو ن؛
- خصوم الضريبة)مع تمييز الضرائب المؤجلة(؛
- المخصصات للأعباء وللخصوم المماثلة) منتوجات مثبتة سلفا(؛
- خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

2.3 حالة الميزانيات المدمجة:

تعني الميزانية المدمجة الميزانية الكلية والمتكونة من مجموع ميزانيات الفروع حيث يتم الإدماج عن طريق جمع الحسابات في الميزانية المؤسسة الأم، وتضم الميزانية المدمجة بالإضافة إلى ما سبق:[1]

- المساهمات المدرجة في الحسابات حسب طريقة المعادلة.
- الفوائد ذات الأقلية.

[1] المرجع السابق، (المادة: 110.2)، ص 12.

- الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة؛

1.2 الميزانية في حالة المؤسسات المالية (البنوك):

تعرض ميزانية البنوك والمؤسسات المالية المماثلة الأصول والخصوم من حيث الطبيعة وتجعلها في ترتيب موافق لسيولتها واستحقاقاتها النسبية، وانطلاقا من التنظيمات الخصوصية المتعلقة بهذا القطاع من النشاط، تظهر المؤسسات المالية في ميزانيتها على الأقل ما يلي:[1]

عرض الأصول:

- وضعية سندات الخزينة اتجاه البنك المركزي؛
- مبالغ سندات الخزينة والآثار الأخر ى الممكن تثبيتها اتجاه البنك المركزي؛
- سندات الدولة وسندات أخر ى ممتلكة بعنوان التوظيف؛
- التوظيفات لدى البنوك الأخرى، القروض والتسبيقات الممنوحة للبنوك الأخرى؛
- سندات التوظي

[1] المرجع السابق، (المادة: 110.4)، ص 14.

عرض الخصوم:

- الودائع المستلمة من البنوك الأخرى؛
- الودائع المستلمة الأخرى للسوق النقدية؛
- المبالغ المستحقة من المودعين الآخرين؛
- شهادات إثبات الودائع؛
- السندات لأمر ،السفتجة، والخصوم المثبتة في ملف؛

3. الإفصاحات الواجب مارعاتها بالنسبة لقائمة الميزانية:

الجدير بالذكر أنه في الكثير من البلدان لا تفصح عن المعلومات بشكل مباشر في الميزانية، حيث يتعين أن يتم حسابها، وبالأحرى فان هناك تفاصيل غير ضرورية يتم توفيرها على سبيل المثال أرس المال المصرح به (الاسمي أو المسجل)، وأرس المال المصدر و رأس المال المدفوع، وبالمثل فان القروض يتم إظهارها على أنها مضمونة أو غير مضمونة، ولذلك فمن الصعوبة بما كان أن يتم التعرف على تحليل القروض طويلة الأجل والقصيرة الأجل من أجل حساب إجمالي أرس المال الموظف، وان عرض الأصول والالتزامات سوف يكون من المحتمل أكثر نفعا للمستثمرين والدائنين، وعموما توفر تلك القائمة معلومات عن المركز المالي للشركة في فترة محددة.[1]

3.1 الإفصاحات الخاصة:

يوجد نوعين من الإفصاح في الميزانية الأول يتعلق بالأمور العامة والآخر يتعلق بكل نوع من أنواع الحساب المدرج في قائمة المركز المالي، بالنسبة للأمور عامة التي يجب الإفصاح عنها وتتضمن ما يلي:

- القيود على ملكية الأصول؛
- الرهونات كتأمين مقابل الالت ازمات، يجب الإفصاح على الضمانات التي قدمتها الشركة كضمانالالتزامات المستحقة كقيمة الأصول الثابتة أو المخزون المرهون كضمان للقروض المستحقة على الشركة؛

[1] سامي محمد الوقاد ،مرجع سبق ذكره، ص 114.

- الالتزامات التعاقدية: للحصول على أصول ثابتة يجب الإفصاح على هذه الالتزامات ومن أمثلتها حالة تعاقد الشركة مع جهة معينة لتو ريد أصول أرس مالية حيث يتم توريد جزء من تلك الأصول حتى تاريخ إعداد الميزانية والباقي يتم لاحقا لتاريخ الميزانية؛
- الالتزامات والأصول المحتملة: مع بيان قيمة كل منها حيث يجب الإفصاح على الأصول المحتملة الممكن الحصول عليها، مثلا في حالة ما كان الحكم لصالح الشركة باسترداد هذا الأصل، كما يجب الإفصاح على الالتزام المحتمل في حالة صدور حكم يترتب عليه التزام الشركة بالتعويض كالتنازل على أصل.

3.2 الإفصاح عن بنود المركز المالي:

يجب على كل شركة أن تعرض الأصول المتداولة وغير المتداولة والالتزامات المتداولة وغير المتداولة كفئات منفصلة في صلب قائمة الميزانية، إلا إذا كان العرض حسب درجة السيولة مما يقدم معلومات أكثر ملاءمة (المؤسسات المالية)، وعند قيام المؤسسة بعمليات بيع السلع أو تقديم خدمات)مؤسسة اقتصادية(خلال دورة التشغيل، فيكون من الأفضل تبويب منفصل للأصول والالتزامات كمتداولة وغير متداولة في صلب قائمة الميزانية.[1]

أ. الأصول طويلة الأجل:

- **الأصول الثابتة طويلة الأجل:** يجب الإفصاح على كل بند من البنود على حدة، الأراضي والمباني الآلات و المعدات، والأصول الثابتة الأخرى، إذ يجب الإفصاح و ذلك حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 26 الأصول الثابتة،[2] عن طرق الإهتلاك المطبقة و الأعمار المقدرة للأصول أو معدلات الإهتلاك و كذلك الإهتلاك المتراكم.

كما تجدر الإشارة إلى أنه في حالة كانت بنود الأصول الثابتة (الممتلكات والمعدات) واردة بالمبالغ إعادة التقييم، يجب الإفصاح عن التاريخ الفعلي لإعادة التقييم ومدى مشاركة خبير مثمن مستقل في التقييم وطرق والافتراضات الهامة المستخدمة في التقييم، والإشارة إلى القيمة الدفترية المعدلة التي كانت من المحتمل الاعتراف بها لو أن الأصل قد

[1] حسين يوسف القاضي، سمير معدى الريشاني ،موسوعة المعايير المحاسبية الدولية: معايير إعداد التقارير المالية-عرض البيانات المالية-، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن ،1021، ص 226.

[2] - Lionel Eseffre Eteric Tort, Les Normes comptables internationales, Gualino, France 2006, P 91-.29

تم تسجيلها على أساس التكلفة التاريخية وفارق إعادة التقييم كما يتم الإفصاح على معلومات إضافية ملائمة بصفة أساسية للمساهمين:[1]

- القيمة الدفترية المعدلة للأصول المؤقتة؛
- إجمالي القيم الدفترية للبنود القابلة للإهتلاك كاملا؛
- القيم العادلة للأصول الثابتة عندما تكون هناك اختلاف جوهري بينها وتين القيم الدفترية المعدلة للبنود التي سحبت من النشاط أو هي بصدد ذلك؛
- القيمة الدفترية المعدلة وفقا لنموذج التكلفة المستخدم؛

□ **الأصول الثابتة غير الملموسة:** بالنسبة للأصول الغير الملموسة يجب الإفصاح على شهرة المحل وتراءة الاختراع والعلامة التجارية، النفقات المؤجلة وحسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 28 الأصول الغير الملموسة، يجب الإفصاح ضمن قائمة المركز المالي والإيضاحات المتممة:

- إجمالي القيم الدفترية المعدلة لكل الأصول غير الملموسة؛
- التسوية المفصلة حسب بنود التحركات؛
- القيمة الدفترية المعدلة للأصول غير الملموسة المضمونة والتي تعتبر كضمان؛
- التعهدات ال أرس مالية للحصول على البنود غير الملموسة؛
- الوصف القيمة الدفترية المعدلة وفترة الإهتلاك المتبقية غير الملموسة؛

الإفصاح عن الأصول الغير الملموسة الممنوحة من طرف الحكومة في شكل منحة ويعترف بها بالقيمة العادلة والقيمة الدفترية.

[1] IBID, P 116-119.

ب. الأصول طويلة الأجل الأخرى:

وهي الأصول التي لا تستخدم في إنتاج السلع أو تقديم الخدمات وانما تهدف الشركة من ورائها إلى استثمار جزء من أموالها أو السيطرة على شركات أخرى، كالاستثمار في الشركات الشقيقة حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 18 يعرف الشركات الشقيقة (الزميلة) على أنها شركة تمارس فيها الشركة المستثمرة تأثي ار هام على السياسة المالية.

المطلب الثاني: متطلبات الإفصاح بالنسبة لحساب النتائج

إن إعداد قائمة الدخل أو حساب النتائج وفق تسمية النظام المحاسبي المالي يتم وفق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات في تحديد الدخل، ويتم تطبيق هذا المبدأ على مرحلتين هما:

- الأولى و تتضمن تحديد الإيراد الواجب إدراجه في القائمة؛
- تحديد المصاريف أو النفقات التي تم إنفاقها في سبيل الحصول على الإيراد.

1. تعريف حساب النتائج (قائمة الدخل):

قائمة الدخل أو جدول حسابات النتائج هي عبارة عن كشف بإيرادات المشروع خلال فترة زمنية والمصروفات التي أنفقت في سبيل الحصول على هذه الإيرادات "حملت عليها" وفقا لمبادئ محاسبية متفق عليها.[1]

وحسب النظام المحاسبي المالي الجديد فإن حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا ي ؤخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسا رة).[2]

حيث يتم قياس قيمة الرتح على أساس الفرق بين صافي الأصول في بداية الفترة (مجموع الأصول، مجموع الخصوم) و بين صافي الأصول في نهاية الفترة بعد تعديله بمقدار الاستثمارات الإضافية خلال تلك الفترة، وهذا الأسلوب يعرف بأسلوب التغير في حقوق الملكية أو المحافظة على أرس المال، لكن يعاب على هذا الأسلوب عدم إظهاره بدقة عناصر

[1] جمعة خليفة الحاسي وآخرو ن، مرجع سبق ذكره، ص 61.

[2] الجريدة الرسمية للجمهوية الجزائرية، العدد التاسع عشر، مرجع سبق ذكره، (المادة: 120.2)، ص 14.

هذا الدخل الإيرادات و المصروفات و التي تعد ذات أهمية في تقييم القدرة الكسبية للشركة وقياس أدائها، لذا يتم استخدام مدخل تحليل العمليات الذي يوفر بيانات تفصيلية عن الإيرادات و المصاريف المرتبطة بأنشطة الشركة.[1]

2. عناصر قائمة حساب النتائج:

2.1 تعريف عناصر حساب النتائج:

- **تعريف الأعباء:** هي نقصان في المنافع الاقتصادية أثناء الفترة المحاسبية في شكل خروج أو استنفاذ قيم الأصول، أو حدوث التزامات التي تؤدي إلى نقصان في الأموال الخاصة، بخلاف تلك التي ترتبط بتوزيعات المساهمين في رأس المال.[2]
- **تعريف النواتج:** تتمثل النواتج في تزايد المنافع الاقتصادية خلال الدورة، في شكل دخول أو تزايد في الأصول، أوتناقص في الخصوم، والتي يترتب عنها زيادة في رؤوس الأموال الخاصة، ما عدا تلك المتعلقة بالزيادة في رؤوس الأموال الخاصة الناتجة عن الزيادة في المساهمات.[3]

2.2 عرض عناصر حساب النتائج:

يظهر جدول حسابات النتائج النتيجة الصافية للسنة المالية، سواء كانت رتحا أو خسارة ويحتوي هذا الجدول على المعلومات التالية:[4]

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: (الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الإستغلال)؛
- منتجات الأنشطة العادية؛

---

[1] هيني فان جريوننج، معايير التقارير المالية الدولية، ترجمة طارق عبد العال حماد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، ص18-22.

[2] Robert Obert, Pratique Des Normes IFRS, 3e édition, Dunod, Paris, France, 2006, P 62.

[3] Catherine Maillet-Baudrier, Anne Le Manh, Normes comptables internationales IASIFRS, 29 Aout 2007, P .33

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد التاسع عشر، مرجع سبق ذكره، (المادة: 120.1)، ص 14.

- المنتجات المالية والأعباء المالية؛
- أعباء العاملين؛
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛
- المخصصات للإهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات غير المادية؛
- نتيجة الأنشطة العادية؛
- العناصر غير العادية)منتجات وأعباء(؛
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

2.3 جدول حسابات النتائج للمؤسسات المدمجة:

يضم جدول حسابات النتائج في حالة المؤسسات المدمجة ، واضافة إلى ما سبق ما يلي:[1]

- حصة المؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة المدمجة حسب طريقة المعادلة في النتيجة الصافية؛
- حصة الفوائد ذات الأقلية في النتيجة الصافية.

كما أن المعلومات الأخرى المقدمة إما في حساب النتيجة، واما في الملحق المكمل لحساب النتيجة هي كالآتي:

- تحليل منتجات الأنشطة العادية؛
- مبلغ الحصص في الأسهم مصوتا عليها أو مقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

وللمؤسسات أيضا إمكانية تقديم حساب للنتيجة حسب الوظيفة في الملحق. فتستعمل إذن زيادة على مدونة حسابات الأعباء والمنتجات حسب النوع، مدونة حسابات حسب الوظيفة مكيفة مع خصوصيتها واحتياجها.

هناك طريقتان لتقديم جدول حسابات النتائج هما:[2]

[1] المرجع السابق، (المادة: 120.1)، ص 14.

[2] OULD AMER Smail, La Normalisation Comptable En Algérie : Présentation du nouveau système comptable et financier, Revue des Sciences Économiques et de Gestion, Université Ferhat ABBES SETIF, N° 10, 2010, P .03

- إما تجميعها حسب الوظيفة (نفقات التوزيع، والمصروفات الإدارية ،الخ ...).

إذا تم إعداد جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة يجب تقديمه في الملحق ،ويتم تقديم عناصر جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة من خلال العناصر العادية وغير العادية.

الجدول رقم (02-01): جدول حساب النتيجة حسب الطبيعة)Par Nature(

البيان	الملاحظات	ن	ن-1
رقم الأعمال			
التغير في مخزون المنتجات التامة والمنتجات قيد الصنع إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة إعانات الاستغلال			
I-إنتاج الدورة المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
II- استهلاكات الدورة			
III- القيمة المضافة للاستغلال مصاريف العاملين الضرائب والرسوم			
IV- الفائض الإجمالي للاستغلال النواتج الأخرى التشغيلية			
المصاريف الاخرى التشغيلية			
V- النتيجة التشغيلية الإرادات المالية المصاريف المالية			
VI- النتيجة المالية			
VII- النتيجة العادية قبل الضريبة			
(V+VI) الضرائب المستحقة على النتيجة العادية الضرائب المؤجلة)التغير(على النتيجة العادية مجموع إيرادات الأنشطة العادية مجموع تكاليف الأنشطة غير العادية			
VIII- النتيجة الصافية للأنشطة العادية عناصر غير العادية (الإرادات) عناصر غير العادية (المصاريف)			
XI - النتيجة غير العادية النتيجة الصافية للدورة			

Source : Ministère des finances, Projet 7 De Système Comptable Financier, document de travail, octobre 2004, P 45.

الجدول رقم(02-02): جدول حساب النتيجة حسب الوظيفة(Par Fonction)

البيـــان	الملاحظات	N	N-1
رقم الأعمال تكلفة			
المبيعـات الهـامش			
الإجمالي			
الإرادات الأخـــرى التشـــغيلية			
التكاليف التجارية			
المصاريف الإدارية			
المصاريف الأخرى التشغيلية			
النتيجة التشغيلية			
تفصيل المصاريف حسب طبيعتها			
)مصاريف العاملين1			
الاهلاكات و المؤونات(المصاريف المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضـرائب المسـتحقة علـى النتيجـة العاديـة			
الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية)التغير(			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
المصاريف غير العادية			
الإرادات غير العادية			
النتيجة الصافية للدورة			

Source : Ministère des finances, Op.cit, P 46.

3.2 جدول حسابات النتائج في حالة المؤسسات المالية (البنوك):

يعرض جدول حسابات النتائج للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة منتوجات وأعباء حسب النوع والطبيعة وبغض النظر عن التنظيمات الخاصة المتعلقة بهذا القطاع، ويضم جدول حسابات النتائج ما يلي:[1]

- منتجات الفوائد وما شابهها؛
- أعباء الفوائد وما شابهها؛
- الحصص المستلمة؛
- الأتعاب والعمولات المقبوضة؛
- الأتعاب والعمولات المدفوعة؛
- المنتجات الصافية الناجمة عن بيع سندات، حسب كل فئة منها؛
- الأعباء والمنتجات المتعلقة بعمليات الصرف؛
- منتجات الإستغلال الأخر ى؛
- خسائر القروض والتسبيقات الممنوحة وغير القابلة للإسترداد؛
- أعباء الإدارة العامة؛
- أعباء الإستغلال الأخر ى.

تحتسب النتيجة الأعباء أو المنتجات التي نشأت خلال السنة المالية حتى ولو كانت معروفة بين تاريخ إقفال السنة المالية وتاريخ إعداد الكشوف المالية، وهكذا فإن الحوادث التي تطرأ بعد تاريخ الإقفال والتي لها صلة بالظروف القائمة في تاريخ الإقفال تترتب عليها تصحيحات إذا كانت تساهم في تقديم معلومات تسمح بتقدير الأصول أو الخصوم القائمة عند إقفال السنة المالية تقديرا أفضل.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد التاسع عشر، مرجع سبق ذكره،(المادة: 120.6)، ص 14.

3. الإفصاحات الواجب مارعاتها بالنسبة لجدول حسابات النتائج:

يتم تبويب المصروفات التشغيلية وغيرها وفقا لنظام المحاسبي المالي بإحدى الطريقتين الأولى التصنيف حسب الطبيعة والثانية التصنيف الوظيفي، حيث في ظل التصنيف حسب الطبيعة للمصاريف يتم تصنيفها حسب نوعها مثل الأجور المرتبات، المواد الأولية المستخدمة، واهتلاك الأصول الثابتة، وفي ظل التصنيف الوظيفي يتم تصنيف التكاليف بحسب الغرض منها، مثل التكاليف الصناعية المصروفات البيعية، المصروفات الإدارية والمصروفات التمويلية.

- بالنسبة للأنشطة غير المستمرة: يجب الإفصاح على أي توقيف لهذه الأنشطة من طرف الإدارة وعن آثاره المرتقبة دو ن انتظار ،ويكون ذلك ضمن الإيضاحات المرفقة بقائمة الدخل، حتى يتسنى وصفها بصفة دقيقة وتاريخ وطبيعة الواقعة؛
- بالنسبة للبنود غير العادية: يجب الإفصاح على طبيعة وقيمة كل بند عادي إفصاحا منفصلا ضمن الإيضاحات المرفقة بقائمة الدخل؛
- الإفصاح على عائد السهم: يستخدم عائد السهم لتقديم أسعار الأسهم للشركة وتحديد القدرة الكسبية وكذلك تحديد القدرة على سداد التوزيعات، ولأهمية هذا الرقم فإن الجهات المعنية تتطلب الإفصاح عن هذا الرقم بصفة مستقلة ويتحدد عائد السهم بقسمة صافي الربح من البنود المختلفة على عدد الأسهم العادية المصدرة للشركة ونظرا لأهمية هذا البند يتم إدراجه لاحقا.

المطلب الثالث: متطلبات الإفصاح بالنسبة لجدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية)

يتم إعداد هذه القائمة كجزء من القوائم المالية، حيث يهتم مستخدمو القوائم المالية بالتعرف على الكيفية التي تعتمد عليها الشركة في توليد واستخدام النقدية وما في حكمها، وتوفر قائمة النقدية معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية موجبة، وكذلك مدى قدرة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي في تغطية توزيعات الأرباح النقدية ومدى ثبات واستقرار هذه التوزيعات خلال الفترات المتتالية.

وتهدف هذه القائمة بصفة عامة إلى توفير معلومات عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، وبصفة خاصة توفير معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية المرتبطة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمؤسسة.[1]

1. تعريف جدول سيولة الخزينة (تدفقات النقدية):

لقد حلت قائمة التدفقات النقدية محل قائمة التغيرات في المركز المالي لتزويد معلومات عن المقبوضات و المدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة كهدف أساسي، حيث ظهرت هذه القائمة)قائمة التدفقات النقدية(في الو.م.أ عام 2008 بموجب المعيار المحاسبي رقم 14،[2] كما أصدر مجلس معايير المحاسبة البريطاني قوائم التدفق النقدي سنة 2012 بموجب معيار التقرير المالي رقم 20 المتعلق بـ"قائمة مصادر الأموال و أوجه استخدامها".[3]

يعرف بجدول تدفقات الخزينة أو قائمة التدفقات النقدية والتي هي عبارة عن الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة،[4] ويتم إعداد هذه القائمة وفق الأساس النقدي عن طريق تقسيم التدفقات النقدية

[1] سامي محمد الوقاد ،مرجع سبق ذكره، ص 121-122.

[2] كمال الدين مصطفى الدهراو ي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ،2005،ص 242-244.

[3] نعيم دهمش ،المعيار المحاسبي رقم 31 المعدل عام 0330 قائمة التدفقات النقدية بين المطرقة والسندان، مجلة المحاسب القانوني العرتي، العدد الاربع والتسعون، كانون الثاني/شباط 7992، ص 21-28.

[4] Stéphan Brun, IAS/IFRS : Les Normes internationales d'information financière, Editeur Gualino, Paris, 2006, P ,402.

إلى تدفقات نقدية داخلة وتدفقات نقدية خارجة ضمن ثلاثة أنشطة رئيسية هي الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية.[1]

إن المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية لها عدة فوائد في حالة استخدام هذه القائمة مع القوائم المالية الأخرى، فانه يمكن الحصول على معلومات تمكن المستخدمين من تقييم التغيرات في صافي موجودات المؤسسة وهيكلها التمويلي وقدرتها في التأثير على المقادير وتوقيت الحصول على التدفقات النقدية .

2. طرق عرض جدول سيولة الخزينة:

جدول سيولة الخزينة يهدف إلى إعطاء مستعملي القوائم المالية قاعدة تقييم قدرة المؤسسة على تسيير الخزينة، بالإضافة إلى معلومات حول استعمال هذه التدفقات، وتنبع أهمية هذه القائمة المالية في المؤسسة، من الأهمية الحيوية لتوفير النقدية لدفع مستحقاتها والتزاماتها، فالمؤسسة عليها دائما أن تسعى لتحقيق توازن مدروس بين السيولة و الربحية باعتبارهما هدفين متعارضين في المؤسسة، فهي تمكن من تحديد المركز النقدي للمؤسسة في لحظة زمنية معينة هي عادة نهاية السنة المالية، أي تمثل رصيد التدفقات النقدية الواردة للمؤسسة والصادرة منها أثناء القيام بالأنشطة التشغيلية، الاستثمارية، و التمويلية خلال الدورة المالية للمؤسسة.[2]

إن الأنظمة واللوائح تتطلب تقديم جدول تدفقات النقدية في إطار ثلاث فئات تمثل أنشطة المؤسسة وهي: تدفقات من الأنشطة التشغيلية (الاستغلال)، والأنشطة الاستثمارية ،والأنشطة التمويلية، وتصنيف التدفقات النقدية في كل من الفئات الثلاثة تأخذ مفاهيم دقيقة تالية:[3]

- **الأنشطة التشغيلية (الاستغلال):**

[1] عبد الناصر السيد أحمد،الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الأوارق المالية في بورصة عمان، مجلة جامعة الشرق الأوسط للد ارسات العليا، فلسطين، كانون الثاني 2005، ص 24.

[2] بن رتيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS، الجزء الأول، الجزائر ،2010، ص 42.

[3] Bruno Bachy, Michel Sion, Analyse financière des comptes consolides normes IFRS, Dunod, 2ème Edition, Paris, 2009, P 86.

الأنشطة التشغيلية الناتجة عن الأنشطة الرئيسية المولدة للدخل، وتلك التي لا تعتبر من النشاطات الاستثمارية أو التمويلية، أي التدفقات النقدية التي تصنف في هذه الفئة تشمل الأموال المستلمة من العملاء أو التي دفعت للموردين بما في ذلك الم و ردين الداخليين للخدمات وهم العمال.

- **الأنشطة الاستثمارية:**

الأنشطة الاستثمارية الناتجة عن النشاطات المتمثلة في امتلاك الأصول طويلة الأجل أو التخلص منها، وغيرها من الاستثما ارت)الأصول المالية(التي لا تدخل ضمن البنود التي تعادل النقدية.

- **الأنشطة التمويلية:**

الأنشطة التمويلية هي تلك الناتجة عن تغير الأموال الخاصة أو الأموال المقترضة (الاكتتاب في الأسهم، وتسديد القروض) .

هذا التقسيم لتدفقات النقدية يسمح بالحصول على تفسير تغير في النقدية بين بداية ونهاية الدورة المالية، كما لا ننسى أن الملحق يقدم المزيد من المعلومات المفيدة اللازمة لاستكمال تحليل جدول تدفقات النقدية. والجدول التالي يوضح بالأمثلة عن أنواع التدفقات النقدية لأنشطة المؤسسة:

الجدول رقم (02-03): أنواع التدفقات النقدية لأنشطة المؤسسة

نوع التدفقات	أنشطة المشروع		
	التشغيلية	الاستثمارية	التمويلية
التدفقات النقدية الداخلية (Cash Inflows)	-المتحصلات من بيع البضاعة أو تأدية الخدمة. -إيرادات الفوائد والتوزيعات.	-المتحصلات من تحصيل القروض للغير وتيع الاستثما ارت في الديون والملكية)السندات والأسهم.(-المتحصلات من بيع الآلات والأصول الثابة الأخرى.	-المتحصلات من إصدار الأسهم. -المتحصلات من إصدار السندات والحصول على القروض طويلة الأجل.

التدفقات النقدية الخارجية)CashOutflows(	-المدفوعات النقدية للدائنين)لشراء المواد والمهمات والمخزون السلعي(. -تسديدات للعاملين)أجور ومرتبات(الضرائب،الفوائد -المصروفات التشغيلية الأخرى.	-القروض الممنوحة للغير. -شراء الإستثمارات في الأسهم والسندات لشركات أخرى. -شراء الآلات والمعدات .	-سداد التوزيعات. -إعادة شراء الأسهم)أسهم الخزينة(. -سداد الديون)القروض طويلة الأجل والسندات(.

المصدر: سامي محمد الوقاد ،نظرية المحاسبة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن ،2001 ، ص 141-148.

ويتم عرض جدول التدفقات الخزينة بهدف تمكين المؤسسة من تقييم قدرتها على التحكم في تسيير الخزينة وما يعادلها أثناء الدورة المحاسبية،[1] حيث تستخدم طريقتان لعرض قائمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية هما الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة، أما التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية فلا تختلف طرق عرضهما وفق الطريقتين، وقد بين النظام المحاسبي المالي أن التدفقات الناتجة عن الأنشطة التشغيلية يتم عرضها وفق طريقتين هما الطريقة المباشرة والتي يفضلها ويوصي بها في إعداد جدول سيولة الخزينة، كما أن هناك طريقة أخرى يمكن استخدامها وهي الطريقة غير المباشرة، وفيما يلي توضيح لتلك الطريقتين:

2.1 الطريقة المباشرة:

بموجب هذه الطريقة يتم التوصل إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية عن طريق تحديد العناصر المكونة للتدفقات النقدية الداخلة من النشاط التشغيلي،)مثل النقدية الحاصلة من العملاء(وتحديد العناصر المكونة للتدفقات النقدية الخارجية من النشاط التشغيلي،)مثل النقدية المدفوعة مقابل شراء بضاعة(وبشكل منفصل كل على حدة، ثم تحديد الفرق بينهما وهو يمثل صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.[2]

إن الطريقة المباشرة التي أوصى بها المشرع الجزائري ترتكز على تقديم الأجزاء الرئيسية لدخول وخروج التدفقات النقدية الإجمالية) الزبائن، الموردين، الضرائب ...(قصد الحصول على تدفق للخزينة صافي، ثم تقريب ومقارنة هذا

[1] شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية، الجزء الأول، الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر 2001 ، ص 80.

[2] نعيم دهمش ،قائمة التدفقات النقدية من الناحية العلمية والعملية، معهد الدراسات المصرفية، عمان ،7992، ص 79 .

التدفق الصافي مع النتيجة قبل الضريبة للفترة المعنية، ويأخذ جدول سيولة الخزينة وفقا لطريقة المباشرة الجدول التالي:

الجدول رقم(02-04): جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة)

البيـــان	ملاحظات	السنة المالية ن	السنة المالية ن -1
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال			
تحصيلات المقبوضة من الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد			
والمصايف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب على			
النتائج المدفوعة			
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية(الاستثنائية)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال(أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية			
تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية			
الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية			
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم			
حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			

التحصيلات المتاتية من القروض			
تسديدات القروض أوالديون الاخرى المماثلة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)			
تاثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج)			
الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير الحزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

Source : Ministère des finances, Op.Cit, P 48.

2.2 الطريقة غير المباشرة:

وتسمى هذه الطريقة بطريقة التسوية وبموجب هذه الطريقة فإن قائمة التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية تبدأ بصافي الدخل والتي يمكن الحصول عليها مباشرة من قائمة الدخل، ثم يضاف إليه أو يخصم منه بنود الإيرادات والمصروفات غير المؤثرة على النقدية، وقائمة التدفقات النقدية وفق هذه الطريقة تركز على التغيرات في مكونات معظم الأصول والخصوم المتداولة مثل)التغيرات في المخزون، الموردين، حسابات القبض... الخ(، ولذلك فالعناصر غير النقدية التي تم طرحها لتحديد صافي الدخل يجب إضافتها لتحديد صافي التدفق النقدي وكذلك الحال بالنسبة للإيرادات غير النقدية التي أضيفت لتحديد صافي الدخل يجب طرحها لتحديد صافي التدفق النقدي.[1]

الجدول رقم(02-05): جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

البيـــان	ملاحظة	السنة المالية ن	السنة المالية ن _1

[1] دونالد كيسو، جيري ويجانت، المحاسبة المتوسطة، ترجمة كمال الدين سعيد، الجزء الثاني، دار المريخ للنشر، الطبعة الثانية، الرياض ،2007، 222.

تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال			
صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات (تسويات) لـ:			
الاهتلاكات والمؤونات تغير			
الضرائب المؤجلة تغير			
المخزونات			
تغير الزبائن وحسابات الحقوق الأخرى تغير			
الموردين والديون الأخرى			
نقص أو زيادة في قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
تسديدات لحيازة قيم ثابتة			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (التجميع) (2)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار(ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال			
النقدي إصدار قروض تسديد قروض			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل(ج)			
تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج)			
الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية تاثير			
تغيرات سعر العملات الاجنبية (2)			
تغير الحزينة خلال الفترة			

Source : Ministère des finances, Op.Cit, P 50.

3. الإفصاحات الواجب مارعاتها بالنسبة لجدول سيولة الخزينة:

قائمة التدفقات النقدية تهدف إلى توصيل المعلومات لمستخدمها بصفة خاصة السير المالي والسيولة لدى مستخدمي القوائم المالية عامة وقائمة التدفق النقدي خاصة، وتلك المعلومات يتم توصيلها من خلال إفصاح إجباري وأخرى اختياري، أما الأول فيتمثل في عرض بنود قائمة التدفقات النقدية، وكذلك الأخذ بعين الاعتبار بتبويب فوائد مدفوعة والفوائد والتوزيعات المحصلة كتدفقات نقدية من أنشطة التمويل ويتم الإفصاح على البنود التالية:[1]

- النقدية وما في حكمها المتاحة للاستخدام وغير المتاحة؛
- تفاصيل عن العمليات غير النقدية المرتبطة بأنشطة التمويل والاستثمار كتحويل الديون إلى ملكية؛
- مقدار التسهيلات للقروض غير المسحوبة والمتاحة للأنشطة والتشغيل في المستقبل وتسوية الارتباطات ال أرس المالية؛
- المبلغ الكلي للتدفقات النقدية لكل قسم من الأقسام الثلاث)التشغيل، استثمار، تمويل(؛
- مقدار التدفق لكل الأنشطة عبر كل القطاعات الجغ ارفية وقطاع الأعمال كذلك إجمالي مبلغ التدفقات النقدية من مختلف الأنشطة لدى الشركات الشقيقة.

وكإفصاح إضافي، تفصح الشركة على:

- التدفقات النقدية للبنود غير العادية في قائمة الدخل على أنها ناتجة عن أنشطة التشغيل أو التمويل أو الاستثمار حسب الأحوال؛
- وفقا للمعايير المحاسبية الدولية أو غيرها من المعايير المحاسبية الأخرى لا يوجد إلزام للشركات بالإفصاح على التدفق النقدي للسهم إلا أنه يعتبر مؤشر جيد على أداء الشركة فيما يتعلق بقدرتها على التمويل الذاتي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الوضع لا يتعارض مع أو يلغي الإفصاح عن عائد السهم من صافي الدخل وكملاحظة أساسية يجب أن يعد الفرع الأجنبي أو الشركة التابعة الأجنبية قائمة التدفقات النقدية خاصة بها يتم ترجمتها بعملة التقرير وذلك باستخدام سعر الصرف الساري بين العملة المستخدمة في عرض القائمة والعملة الأجنبية في تاريخ

[1] Robert Obert, Pratique des normes IAS/IFRS 40 cas d'application -, Dunod, Paris, 2005-, P 11-.61

حدوث التدفق فعلا، ويجب الإفصاح في نقطة منفصلة عن الدخل محل الضريبة ومبلغ هذه الضريبة بوصفه تدفق نقدي تشغيلي.

خلاصة الفصل:

يتبين لنا من خلال دراسة هذا الفصل أن مجلس الوطني للمحاسبة في إطار عملية التنسيق وتطوير مهنة المحاسبة له صلاحية القيام بمجموعة من المهام، كالمساهمة في ترقية المهن المحاسبية وتطوير أنظمة و برامج التكوين و كذا تحسين مستوى المهنيين، أيضا متابعة تطور المناهج والنظم والأدوات المتعلقة بالتكوين في مجال المحاسبة على المستوى الدولي والتحديث المستمر لمهنة المحاسبة والعناية بها، ولا سيما بإجراء دراسات في المحاسبة وشتى الميادين

المرتبطة بها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ونشر نتائجها، كما أن له مهمة مساعدة هيئات التكوين في المحاسبة من خلال تصور دعائم بيداغوجية ومراجع أخرى متعلقة بهذا التكوين والمساهمة في تنظيم ورشات تكوينية حول القواعد المحاسبية الجديدة، والقيام بالأبحاث المناسبة التي تسمح بإعداد الأدوات الجديدة التي توضع تحت تصرف المهنيين المحاسبين.

الفصل التطبيقي

الجزء التطبيقي

تمهيد :

إن توجه الجزائر إلى إقتصاد السوق جعل إقتصادها مفتوح على العالم الخارجي، يتأثر بالتغيرات والتطورات الخارجية، لذا فلابد عليها بالتفاعل معها وهذا بتدخل محدود للدولة، ونجد أن هذا التوجه عمل على تعزيز وتطوير مكانة القطاع المالي بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة، فالنشاط الكبير في البنوك جعلها أداة تستعملها الدولة في تطبيق السياسة الإقتصادية والبرامج التنموية ، وهذا ما رفع من مكانتها سواء المحلية أو الدولية، لهذا قامت الجزائر ولمواكبة التطورات الدولية بتطبيق النظام المحاسبي المالي بداية من سنة 2010 ،والمستمد من المعايير المحاسبية الدولية.

ويعد بنك القرض الشعبي الجزائري أحد أهم البنوك التجارية في الجزائر. حيث قمنا بتطبيق دراسة الحالة على قوائمه المالية، وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي :

قسم المبحث الأول إلى مطلبين: في المطلب الأول قمنا بتقديم عرض للقرض الشعبي الجزائري ودوره في الإقتصاد الوطني. وفي المطلب الثاني قمنا بعرض التقرير السنوي لسنة 2010 للبنك القرض الشعبي الجزائري وتطرقنا خلاله لعرض المبادئ والسياسات المحاسبية للبنك، وعرض القوائم المالية للقرض الشعبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي المنشورة في التقرير .

أما المبحث الثاني فقد تم تقسيمه إلى مطلبين إثنين قمنا في المطلب الأول بمطابقة القوائم المالية للبنك وفق النظام المحاسبي المالي ومتطلبات الإفصاح في المعايير المحاسبية الدولية. أما المطلب الثاني فقمنا بتوضيح مدى توافق القوائم المالية للبنوك الجزائرية ومتطلبات الإفصاح المحاسبي على الأدوات المالية.

المبحث الأول: تقديم لبنك القرض الشعبي الجزائري

تقديم القرض الشعبي الجزائري تحتل البنوك التجارية كغيرها من المؤسسات المالية الأخرى مكانة هامة في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، التي من بينها القرض الشعبي الجزائري الذي سنخصه بالدراسة، وسنتناول في ذلك تقريره السنوي المنشور ضمن موقعه الرسمي على شبكة الإنترنت .

المطلب الأول: عرض لبنك القرض الشعبي الجزائري

عرض بنك القرض الشعبي الجزائري الفرع الأول: التعريف بالقرض الشعبي الجزائري تأسس القرض الشعبي الجزائري وفقا للمرسوم رقم: 36/366 الصادر بتاريخ: 29 ديسمبر1966 المعدل والمتمم بمرسوم رقم:67/75 المؤرخ في: 1967/05/14 برأس مال قدره: 15مليون دينار جزائري [1] حيث ورث البنك أعمال كل من: المصرف الشعبي التجاري الصناعي، مجموع الفعاليات الشعبية التيكانت موجودة في الجزائر، وهران، عنابة، بالإضافة إلى الصندوق الجزائري للقرض الشعبي [2].

وقد إندمجت فيه بعد ذلك ثلاث بنوك أجنبية أخرى هي: شركة مرسيليا للقرض، المؤسسة الفرنسية للقرض والبنك، وأخيرا البنك المختلط الجزائر- مصر، بعد تأميمها [3]، وذلك في: 1968/01/01 .أما بالنسبة لشركة مرسيليا للإقراض فكان إندماجها في البنك بتاريخ: 1968/06/30 .

وفي شهر أفريل من سنة 1985 إنبثق عن القرض الشعبي الجزائري بنك التنمية المحلية، حيث تنازل له القرض الشعبي الجزائري عن: 40 وكالة من أصل 114،كما تم تحويل 550 عامل وإطار، بالإضافة إلى 89000 حساب جاري بنكي لحساب بنك التنمية المحلية .

وحسب قانون تسيير المؤسسات لسنة 1988 يعد القرض الشعبي الجزائري شركة مساهمة رأس مالها ملك عام للدولة، ويعد ثاني بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر .

حيث يقوم القرض الشعبي الجزائري بنشاطهكأي بنك تجاري، فهو يقوم بجمع الودائع ويمنح القروض الطويلة ومتوسطة الأجل، ويمنح القروض للقطاع الحرفي، الفنادق والقطاع السياحي بصفة عامة، بالإضافة إلى قطاع الصيد البحري والتعاونيات الغير فلاحية والمهن الحرة.

[1] للاطلاع:www.cpa-bank.dz

[2] شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص60.

[3] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص189.

ومنذ سنة 1996 وبواسطة التنظيم المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة، أصبح البنك تحت قيادة وزارة المالية ورأس ماله الإجتماعي حدد مبدئيا بـ 15 مليون دينار جزائري، وقد نما وتطور على مر السنوات بالشكل التالي :[1]

سنة 1966 :15 مليون دينار جزائري؛

-سنة 1983 :800 مليون دينار جزائري؛

-سنة 1992 :6.5 مليار دينار جزائري؛

-سنة 1994 :31.9 مليار دينار جزائري؛

-سنة 1996 :6.13 مليار دينار جزائري؛

-سنة 2000 :6.21 مليار دينار جزائري؛

-سنة 2004 :3.25 مليار دينار جزائري؛

-سنة 2006 :3.29 مليار دينار جزائري؛

-سنة 2010 :48 مليار دينار جزائري؛

ويضم القرض الشعبي الجزائري 15 مجموعة إستغلال، حيث تحتوي كل مجموعة على عدد من الوكالات المحلية

- **الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري**

الشكل رقم (03-01): الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري

[1] للإطلاع: www.cpa-bank.dz

المصدر: www.bank-cpa.dz

المطلب الثاني: عرض التقرير السنوي لبنك القرض الشعبي الجزائري لسنة 2010

لقد قام بنك القرض الشعبي الجزائري) CPA)بعرض التقرير السنوي لسنة 2010 على موقعه بشبكة الإنترنت، حيث أحتوى التقرير على 40 صفحة تضمنت أهم المعلومات الخاصة بالبنك، وأهم انجازاته خلال سنة 2010 إضافة إلى عرض مختلف البيانات عن السياسة المالية والمحاسبية.

وقد تضمن التقرير عدة نقاط أهمها:

- عرض هيكل مجلس الإدارة
- عرض وتحليل لمختلف أنشطة البنك
- عرض مختلف التطورات والتحديثات على مختلف المصالح والأقسام بالبنك
- عرض كل من السياسة المالية والمحاسبية للبنك
- تقرير مفتشي الحسابات.

وقد حقق القرض الشعبي الجزائري عدة إنجازات سنة 2010 ساهمت في تنمية الإقتصاد الوطني، فقد صرح السيد محمد جلاب المدير العام لبنك CPA فيكلمته ضمن التقرير السنوي للبنك، أن سنة 2010 كانت بمثابة خطوة جيدة لتعزيز النتائج وتنفيذ البرامج من أجل ترقية وعصرنة مختلف الخدمات المصرفية للبنك، وقد ورد في التقرير السنوي أهم إنجازات القرض الشعبي الجزائري الموضحة في الجدولكما يلي :حيث عرض البنك الأرقام المفتاح للبنك لسنة 2010 مقارنة بسنة 2009.

الجدول رقم(03-01) :الأرقام المفتاح لبنك CPAلسنة 2010

الوحدة : مليون دج

الأدلة	2010	2009
الميزانية إجمالي	814 741	777 374
النتيجة الصافية	12 888	10 759
اجمالي نشاط	703 265	741 420
- نشاط العملاء	367 835	300 925
- نشاط السوق	50 864	36 092
الموارد بالدينار	565 160	541 705

ودائع مختلفة	44 780	42 176
ادلة اخرى	-	-
عدد الموظفين	3 754	3 706
عدد الوكلات	139	137
حساب العملاء	1 601 832	1 517 598

المصدر: التقرير السنوي لسنة 2010 للقرض الشعبي الجزائري، ص09.

وقد تم الإيضاح في التقرير بأن البنك قام بإعداد وعرض القوائم المالية لسنة 2010 وفقا للنظام المحاسبي المالي أي وفقا لنماذج النظام: 09-05 المؤرخ في: 18أكتوبر2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية

المبحث الثاني: بيان التوافق بين القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والإفصاح المحاسبي :

لقد قامت كل المؤسسات الجزائرية بإصدار قوائمها المالية سنة 2010 وفق النظام المحاسبي المالي، والذي يعتبر تطبيق للمعايير المحاسبية الدولية.

المطلب الأول: القوائم المالية للقرض الشعبي الجزائري والمعايير المحاسبية الدولية :

قام بنك القرض الشعبي الجزائري بعرض قوائمه المالية لسنة 2010 ،وفق النظام المحاسبي المالي، وما سنقوم به في هذا المطلب هو محاولة مطابقة هذه القوائم مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية والإفصاح المحاسبي.

الفرع الأول: مطابقة القوائم المالية لـCPAمع المعيار المحاسبي الدولي رقم01 :

عرض القوائم المالية وضع هذا المعيار من أجل ضمان قابلية مقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع القوائم المالية لمؤسسات أخرى، أو مقارنة القوائم المالية لنفس المؤسسة مع قوائم سنوات سابقة. لذلك فهو عنصر مهم في إتخاذ القرار بالنسبة لمتسخدمى القوائم المالية.

ويتطلب هذا المعيار عند عرض القوائم المالية وجود هذه المعلومات على الأقل وهي :

- إسم المؤسسة؛

-بلد التأسيس؛

-الشكل القانوني للمؤسسة؛

-الفترة المالية؛

-ملخص النشاط؛

-عملة القيد؛

والقوائم المطلوب عرضها ضمن هذا المعيار هي:

- قائمة الميزانية؛

-قائمة جدول حسابات النتائج؛

-قائمة التغير في حقوق الملكية؛

-قائمة التدفقات النقدية؛

-الملاحق التي توضح السياسات المحاسبية وإيضاحات عن مختلف التغيرات؛

ونلاحظ من خلال التقرير أن بنك CAP قد إستوفى بعض هذه العناصر وهي :

إسم المؤسسة: بنك القرض الشعبي الجزائري)CPA)؛

-بلد التأسيس: الجزائر؛

-الشكل القانوني: شركة مساهمة؛

-الفترة المالية: سنة 2010؛

-عملة القيد(الوحدة): الدينار الجزائري؛

الفرع الثاني: مطابقة القوائم المالية لـ CPA مع المعايير المحاسبية الدولية:

من خلال التقرير السنوي لسنة 2010 للقرض الشعبي الجزائري سنحاول مطابقة ما تضمنه مع المعايير المحاسبية الدولية لإستخراج مختلف الإختلافات بتطبيق النظام المحاسبي المالي.

أولا- المعيار المحاسبي الدولي رقم07 :قائمة التدفقات النقدية

تعد قائمة التدفقات النقدية من القوائم المالية التي ألزمتها المعايير المحاسبية الدولية، ونصت على نشرها في المعيار المحاسبي الدولي رقم01 ،ولقد ألزم النظام المحاسبي المالي عرض قائمة التدفقات النقدية ضمن القوائم المالية الواجب نشرها، لكن بنك CPA لم يلتزم بهذا في التقرير السنوي له لسنة 2010 , وإكتفى بنشر قائمة التدفقات

النقدية على موقع البنك على شبكة الإنترنت دون السنة المقارنة)2009 ،)ودون أي إيضاحات أخرى تفسر لعدم الإلتزام بنشرها ضمن التقرير السنوي .

ثانيا- المعيار المحاسبي الدولي رقم08 :السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات الخاطئة

يشترط هذا المعيار التبويب والإفصاح عن بعض البنود من خلال الأرباح والخسائر من الأنشطة الإعتيادية،كما يحدد المعالجة المحاسبية للتغيرات في التقديرات والسياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء الجوهرية

ومن خلال التقرير نجد أن بنك CPA قام بالإفصاح عما يلي :

- الإفصاح عن أغلب السياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد القوائم المالية بصورة واضحة ومختصرة؛

-لم يقم البنك بالإفصاح عن أي أخطاء محاسبية؛

-قام البنك بالإفصاح عن التغير في السياسات المحاسبية وفق المعايير المحاسبية الدولية، وذلك بتطبيق النظام المحاسبي المالي) SCF)لسنة 2010 طبقا للقانون: 07-11 المؤرخ في: 25نوفمبر2007؛

-تم الإفصاح عن تقييم الأصول القابلة للإهتلاك ضمن السياسات المحاسبية المتبعة؛

-المعيار المحاسبي الدولي رقم12 :ضرائب الدخل

ويهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل. وتم الإفصاح عن العبء الضريبي عن الفترة المالية، وقيمة الضريبة المستحقة عنها، ولقد أخذ البنك في الميزانية توزيع الضرائب وفق متطلبات الإلتزام بالنظام المحاسبي المالي إلى:

- :ضرائب جارية (أصول/خصوم)؛

-ضرائب مؤجلة (أصول/خصوم)؛

المطلب الثاني: القوائم المالية لـ CPAومتطلبات الإفصاح المحاسبي على الأدوات المالية

تعد ثقافة إدارة المخاطر في الأدوات المالية من الجذور الراسخة في تقاليد البنك، وهي أحد أهم مبادئه الأساسية للتسيير، وقد عمل البنك على تطوير مناهج السيطرة على إدارة المخاطر ضمن آليات تنظيمية صارمة في هذا المجال

- **مطابقة القوائم المالية مع المعيار :IFRS07الأدوات المالية- الإفصاحات**

يتطلب المعيار المعدل إفصاحات إضافية حول قياس القيمة العادلة ومخاطر السيولة، إضافة إلى الإيضاحات اللازمة بخصوص معاملات المشتقات المالية والأصول المستخدمة في إدارة السيولة.

ونلاحظ من خلال التقرير السنوي للقرض الشعبي الجزائري سنة 2010 أن القرض الشعبي الجزائري أفصح عن مدى تحكم وإلتزام البنك بإدارة وتسيير المخاطر.

-حيث إتسمت سنة 2010 بتحكم جيد بالنسبة للسنوات السابقة، نظرا للإستراتيجة التي إعتمدها البنك، فهو يعمل دائما على تغيير طرق مراقبة وإدارة الخطر، عن طريق إدخال أدوات جديدة تتكيف مع هذه المخاطر، والعمل على تعزيز وتحسين هذه الأدوات كل سنة

-كما يشترط هذا المعيار الإفصاح عن التغيير في القيمة العادلة للأصل، إضافة إلى تغيرها التراكمي، فنجد أن البنك عرض في التقرير مجموع قروض القطاع العمومي والقطاع الخاص بقيمتها الإسمية،كما تظهر قيمة المؤونة لسنة 2010 والسنوات السابقة، دون الإشارة إلى أي إيضاحات.

- لم يفصح البنك عن أي فروقات في التقييم للأصول المالية

- .لم يفصح البنك عن أي حالات عجز لسداد القروض لسنة 2010

- لم يفصح البنك عن أي تغييرات(ربح/خسارة) ناجمة عن تغيرات في سعر الصرف الأجنبي

- .قام البنك بالإفصاح عن قائمة الإيرادات والمصاريف ضمن قائمة جدول حسابات النتائج، دون أي إيضاحات إضافية.

خلاصة

لقد قمنا في هذا الفصل بعرض التقرير السنوي لبنك القرض الشعبي الجزائري لسنة 2010 ،والذي توفر ضمنه مخرجات النظام المحاسبي المالي، والمتكون من أهم القوائم المالية: قائمة الميزانية، قائمة خارج الميزانية، وجدول حسابات النتائج، بالإضافة إلى عرض تقرير محافظي الحسابات المعتمدين من البنك، وعرض محتوى السياسة المالية للبنك خلال السنة. ومن ثم القيام بتحليل محتويات التقرير ومحتويات القوائم المالية في ما إذاكانت تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات الإفصاح المحاسبي .

وتوصلنا إلى النتائج التالية:

لم يفصح البنك عن الإلتزامات الطارئة والأحداث اللاحقة والمتضمنة عناصر خارج الميزانية، والتي يمكن أن تحدث عنها التزامات طارئة؛

-لم يقم البنك بتوضيح أو تفسير لقيمة كل نوع من المخاطر؛

-لم يقم البنك بعرض قائمة حقوق الملكية، ولم يورد أي توضيح يخص ذلك؛

-لم يقم البنك بعرض قائمة التدفقات النقدية ولم يعطي أي توضيح لذلك؛

-لم يقم البنك بعرض أي إيضاحات في ما يخص المعيار الدولي رقم19 :منافع العاملين؛

-لم يقم البنك بعرض أي إيضاحات في ما يخص المعيار الدولي رقم21 :التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي؛

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي بنك القرض الشعبي الجزائري، معالجة الإشكالية التي تدور معالمها حول مدى توفيق هذه المؤسسة في الإفصاح ضمن قوائمها المالية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي ،على الرغم من أن هذا النظام المحاسبي المالي لم يتبنى نصوص المعايير الدولية صراحة غير أنه يتوافق بدرجة كبيرة معها من حيث الإطار التصوري، المبادئ المحاسبية، القواعد المحاسبية للتسجيل والقوائم المالية المطلوبة، كما أنه باعتماده للمعايير الدولية للمحاسبة كمرجعية تبنى طرق تقييم جديدة لم تكن معتمدة من النظام المحاسبي السابق.

وفي هذا السياق يعتبر تبني النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية والمعلومة المالية كأداة تعمل على توفير معلومة مالية مفهومة وشفافة وموثوق بها وقابلة للمقارنة حتى على الصعيد الدولي، إلا أن مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي يشمل جميع الشركات التجارية الخاضعة لأحكام القانون التجاري دون استثناء، قد شكل الكثير من الفوارق في إمكانية تطبيقه وتحقيق خصائص المعلومة المالية التي جاء بها الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي لا سيما خاصية قابلية المقارنة، ذلك أن أغلب المؤسسات الجزائرية لا تمتلك الأموال الكافية ولا الأدوات والإدارة الفعالة أو خلايا للرصد واليقظة تمكنها في إطار تبني معايير المحاسبة الدولية من توقع تبعات وآثار هذا الانتقال، وهذا ما جعل المختصون والخبارء في المحاسبة والمالية يرون أنه كان على السلطات الجزئرية أن تفرض هذا النظام في بادئ الأمر على الشركات الكبيرة (المسعرة)والقادرة على تحمل تكاليف الانتقال للنظام المحاسبي المالي ثم تعميمه تدريجيا على باقي المؤسسات في الجزائرية.

ولا شك أن تطبيق هذا المرجع المحاسبي المالي في الجزائر جاء على إثر قرارات وتأثيرات أجنبية دون وجود أرضية جزائرية جاهزة لاستيعاب هذا النظام المحاسبي المالي المأخوذ من المعايير المحاسبية و المالية الدولية، خاصة أن هذا النظام بني على أُسس لايزال الاقتصاد الجزائر ي يفتقر إليها، كصعوبة الحصول على المعلومات في مختلف الميادين مثل الإحصاءات الصحيحة التي تبنى عليها عملية التقدير وعدم وجود أسواق تجارية ومالية نشطة وتعكس الظروف العادية للمنافسة ،لهذا السبب كان تطبيقه صعب وهذا ما لمسه الباحث من خلال مقابلة مسؤولي المالية والمحاسبة الذين كانوا معنيين بالدرجة الأولى بتجسيد المبادئ والقواعد وكذا المفاهيم التي جاء بها النظام المحاسبي المالي على واقع مؤسساتهم من جهة، وكذا بشهادة الكثير من الخبراء في الميدان المحاسبي والمالي من جهة أخرى، فإذا ما نظرنا إلى واقع البيئة الاقتصادية الحالية التي تعمل فيها المؤسسات الاقتصادية في الجزائر نجدها لا تتوفر مثلا على مراكز خبرة كافية

متخصصة في مجال تقييم التثبيتات المادية ولا وجود لسوق مالية قوية لإعطاء القيم العادلة للتثبيثات المالية، فلا زالت المؤسسات يسود محاسبتها منهج التكلفة التاريخية من خلال التزامها بالفواتير والقيم التاريخية في تسجيلاتها المحاسبية ، وبالتالي فإن غالبية هذه المؤسسات لا تعيد تقييم أصولها حسب القيم العادلة السوقية وفق طريقة إعادة التقييم التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، لأن السوق فارغة ولا يوجد نص قانوني يلزمها بذلك في نهاية كل سنة.

لكن يأمل الباحث أنه مع مرور الوقت وظهور الاحتياج، ستظهر مراكز الخبرة و يتحسن الوضع ويصبح تطبيق النظام المحاسبي المالي يسير وفق قواعد مقبولة وتذهب الذهنية التي تنادي بسرية المعلومات وتصبح كل المعلومات المالية متوفرة للجميع عبر مواقع الأنترنيت.

2. نتائج اختبار الفروض:

انطلاقا من طريقة المعالجة التي اعتمدها الباحث والتي جمعت بين الد ارسة النظرية من جهة، ومحاولة تقييم الواقع المحاسبي من خلال الد ارسة الميدانية، التي واجهنا فيها العديد من الصعوبات والمشاكل الميدانية توصل الباحث أثناء اختبار الفر وض إلى ما يلي:

- بخصوص اختبار الفرضية الأولى التي تنص على أن المؤسسات في الجزائر لا تطبق قواعد التقييم المحاسبي المتعلقة بالقياس والإفصاح عنها ضمن الملاحق المرفقة مع قوائمها المالية وفق النظام المحاسبي المالي فقد تم تأكيدها ،هذا يعني أن محاسبة هذه المؤسسات ماازلت تعتمد على أسعار وقيم التاريخية في إظهار بنود عناصر قوائمها، المالية، وليس هناك متابعة لاختبار تدني تثبيتاتها المادية وفق مؤشرات سواء داخلية أو خارجية مما قد يدل على صعوبة إعادة التقييم واجراءاته في الوقت الحالي لدى المؤسسات الاقتصادية، ما يتوجب العمل على توفير بيئة محاسبية تتعاطى مع جودة المعلومة المحاسبية من جميع الجوانب القانونية والاقتصادية وحتى الاجتماعية، وضرورة تبسيط مفهوم إعادة التقييم واجراءاته حتى يكون أكثر قابلية للاستيعاب في واقع الحياة الاقتصادية، ومحاولة تفعيل لأكبر عدد ممكن من الآليات المحاسبية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي في الممارسة المحاسبية لدى المتعاملين الاقتصاديين وخاصة الشركات التي لها قيم مسعرة في بورصة الأوارق المالية، من تلك الآليات ما يتعلق بقواعد التقييم المحاسبي والافصاح عنها ضمن القوائم المالية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي.
- أما بخصوص اختبار الفرضية الثانية والتي تنص على انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المؤسسات في الجزائر من خلال تطبيق قواعد التقييم المحاسبي والإفصاح عنها في إطار عملية قياس عناصر القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي (، فقد تحققت بسبب عدم الإلمام الكافي بمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية في مجال قياس وتقييم الأصول الثابتة، وما هو حاصل يعد اجتهادا من قبل الإدارة المالية للمؤسسات في الجزائر باختلافي طبيعتها) ويرجع ذلك الى السياسية الخاصة بكل شركة تر ى فيها المصلحة الذاتية دو ن البحث عن إطار فكر ي يحكم هذه السياسية، الأمر الذي يتطلب المزيد من الاهتمام لمعرفة مضمو ن ومتطلبات معايير المحاسبية الدولية لإجاد قدر كبير من التوافق بين هذه المتطلبات وبين الممارسات المحاسبية الفعلية للشركات مما يعكس نفسه ايجابيا على دقة وموثوقية البيانيات المالية وبالتالي ترشيد القرارات.

- أما بخصوص اختبار الفرضية الثالثة والتي تنص على أن المؤسسات في الج ازئر لا تلتزم بمتطلبات الإفصاح ضمن القوائم المالية والسياسات المحاسبية المستخدمة في إعدادها وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي، فقد تم نفيها من خلال التزام مختلف مؤسسات عينة الد ارسة بإعداد قوائمها المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي والمتمثلة في)قائمة المركز المالي، جدول حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، قائمة تغيرات الأموال الخاصة، والملحق المتمم للقوائم المالية(، والافصاح عن مختلف السياسات المحاسبية المستخدمة في إعدادها ،ويعود سبب ذلك الى كون ان هذه القوائم مطلوبة من قبل الكثير من الجهات القانونية والرسمية بغض النظر عن اجبارية اعدادها وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي.
- أما بخصوص اختبار الفرضية الرابعة والتي تنص على أن النظام المحاسبي المالي لا يعد ملائما في الوقت الحالي للإفصاح عن واقع الأحداث والعمليات المالية بالنسبة للمؤسسات في الجزائر، فقد تم نفيها بالرغم من أن إمكانية تطبيق النظام المحاسبي المالي في الوقت الحالي ليس بالسهولة التي قد يفترضها أو يعتقدها البعض إلا أن تطبيقه يعتبر ملائم حسب آراء إطارات ومسؤولي المالية والمحاسبة في المؤسسات المبحوثة وأن تطبيقه سمح بدرجة مرتفعة في رفع كفاءة العمل المحاسبي، الأمر الذ يتطلب عقد دوارت تدريبية لجميع إطارات الإدارات المالية للشركات والمؤسسات الاقتصادية الملزمة بتطبيق احكام القانون رقم 70-651 والمتعلق بالنظام المحاسبي المالي، وتزويدهم بنشرات وتوجيهات تفصيلية لما يحتويه هذا النظام من قواعد التقييم المحاسبي وكذا المبادئ والمفاهيم المتعلقة بالمعالجات المحاسبية وكيفية تطبيقها من خلال وجود مستشارين وخبراء ماليين مؤهلين في هذا المجال.

نتائج الدراسة

من خلال مراجعة القوائم المالية للقرض الشعبي الجزائري توصلنا إلى النتائج التالية، والتي يمكن تعميمها على مختلف البنوك الجزائرية لأنه تنطبق عليها نفس القوانين :

●عدم كفاية المعلومات التي قام البنك بالإفصاح عنها في القوائم والتقارير المالية، لتلبية إحتياجات مستخدميها .فقد تبين للباحثة ومن الإطلاع على القوائم المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري، أن الإفصاح إقتصر فقط على قائمة الميزانية، قائمة حسابات النتائج وقائمة خارج الميزانية. فيما عدا ذلك لم يقم البنك بالإفصاح عن أي معلومات هامة أخرى تساعد مستخدمي القوائم المالية على إتخاذ القرارات السليمة ومن أمثلة ذلك:

–جدول التدفقات النقدية؛

–جدول التغير في الأموال الخاصة؛

–الملاحق والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية؛

رغم أن كل من قائمة الميزانية وجدول حسابات النتائج عرضا إلى حد ما معلومات عن التدفقات النقدية، ولكن ليست بالتفصيل،كما في قائمة التدفقات النقدية.

- لم يقم البنك بالإفصاح عن توزيع المخاطر المصرفية للأصول والإلتزامات على الرغم من أن البنك يحصل على نسبة جيدة من الودائع الخاصة.
- لم يقم البنك بالإفصاح عن الإلتزامات الطارئة والأحداث اللآحقة، المتضمنة لعناصر خارج الميزانية، والتي يمكن أن ينشأ عنها إلتزامات طارئة

توصيـات الدراسة

بناءا على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة نقترح التوصيات التالية

- :ضرورة قيام بنك CPA بإعداد ونشر القوائم المالية التي نص عليها المعيار المحاسبي الدولي رقم (01) والنظام رقم: 09-05 المؤرخ في: 18 أكتوبر 2009 وهي:

-الميزانية؛

-جدول حسابات النتائج؛

-خارج الميزانية؛

-قائمة التدفقات النقدية؛

-قائمة التغيرات في الأموال الخاصة؛

-الملاحق والإيضاحات المتممة للقوائم المالية؛

ذلك أن كل قائمة من القوائم المالية تعتبر أحد أهم أدوات الإفصاح المحاسبي التي يمكن الإعتماد عليها للحصول على المعلومات.

- إن إعداد وعرض القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي، بتطبيق كافة متطلبات الإفصاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية، سوف يكسب القوائم المالية للبنوك مصداقية وموثوقية أكبر، مما سيسمح بمقارنة آداء التقرير السنوي لبنك CPA لسنة 2010 لا تزال قاصرة عن توفير كافة المعلومات اللازمة لتقييم أداء البنك

- القيام بدورات تكوينية وتدريبية للموظفين في البنوك، من أجل دراسة المحاسبة وفق النظام المحاسبي المالي، والمعايير المحاسبية الدولية، بالإضافة لفهم متطلبات الإفصاح المحاسبي للأدوات المالية. وهذا سيؤدي إلى زيادة عدد المحاسبين والموظفين المؤهلين والقادرين على التطبيق الأمثل للمبادئ والسياسات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي.

المراجع

قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية:

أولا- قائمة الكتب:

1. أحمد نور ،المحاسبة المالية: القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والعربية والمصرية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر ،2004.
2. أمين احمد السيد لطفي ،إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية، الدار الجامعية للنشر ،الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر ،2004.
3. أمين احمد السيد لطفي ،المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية ،مصر ،2004.
4. أمين احمد السيد لطفي ،نظرية المحاسبة: القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية، الدار الجامعية للنشر، الجزء الثاني، الإسكندرية، مصر ،2004.
5. بن ربيع حنيفة ،الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS، الجزء الأول، الجزائر ،2004
6. بوشاشي بوعلام ،المنير في المحاسبة العامة ،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الج ازئر بدون سنة النشر.
7. جعفر عبد الإله ،المحاسبة المالية مبادئ القياس والإفصاح المحاسبي، دار حنين، الطبعة الأولى، عمان ،الأردن ،2003.
8. جمعة حميدات، حسام خداش ،الورقة الثانية: المحاسبة، المجمع الع ربي للمحاسبين القانونيين، محاسب عربي قانوني معتمد ACPA، 2003.
9. جمعة خليفة الحاسي وآخرون، المحاسبة المتوسطة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان ،1996.
10. حسين خليل، محمود شحادة ،التحليل المالي المتقدم، منشوارت الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، بدون سنة النشر.
11. حسين يوسف القاضي، سمير معذى الريشاني ،موسوعة المعايير المحاسبية الدولية: معايير إعداد التقارير المالي، عرض البيانات المالية، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن ،2004.

12. حكمت احمد الراوي، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة: نظري مع حالات دراسة، دار الثقافة، الأردن ،1999 .

13. حنيفة بن ربيع ،الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS، الجزء الأول، بدون دار النشر، الجزائر ،2010.

14. خالد أمين عبد الله ،في أصول المحاسبة، دار جوان وايلي وأبنائه، الأردن ،1992.

15. خالد جمال الجعرات ،معايير التقارير المالية الدولية 2007، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ،الأردن ،2004.

16. خلدون إب ارهيم شريفات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن ،2001.

17. دونالد كيسو، جيري ويجانت، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، ترجمة كمال الدين سعيد، دار المريخ للنشر ،السعودية ،1990.

18. دونالد كيسو ،جيري ويجانت ،المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، تعريب احمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر ،الرياض، العربية السعودية ،2005.

19. دونالد كيسو، جيري ويجانت، المحاسبة المتوسطة، الجزء الثاني، ترجمة كمال الدين سعيد، دار المريخ للنشر ،الطبعة الثانية، الرياض ،1922.

20. رضوان حلوة حنان وآخرون، أسس المحاسبة المالية: قياس بنود قائمة المركز المالي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن ،2004.

21. رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير: دارسة معمقة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن ،2003.

22.. رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية: الإطار الفكري والتطبيقات العلمية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن ،2005.

23. رضوان محمد العناتي ،مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها، الجزء الأول، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة السادسة ،عمان، الأردن، بدون سنة النشر.

24. ريتشارد شرويدر وآخرون، نظرية المحاسبة، ترجمة خالد علي أحمد كاجيكي، دار المريخ للنشر، الرياض ،2006.

25. سامي محمد الوقاد ،نظرية المحاسبة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن ،2001 .

26. شعيب شنوف ،محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية، الجزء الأول، الشركة الجزائرية بودواو ،الجزائر ،2004.

27. الصبان محمد سمير ،دارسات في الأصول المالية: أصول القياس وأساليب الاتصال المحاسبي، الدار الجامعية ،بيروت، لبنان ،1996.

28. طارق عبد العال حماد، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ،2004 .

29. طارق عبد العال حماد، التقارير المالية: أسس الإعداد والعرض والتحليل وفقا لأحدث الإصداارت والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والبريطانية والعربية والمصرية، الدار الجامعية، مصر ،2000.

30. طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية ،مصر ،2006.

31. طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة: شرح معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والبريطانية والعربية، الجزء الأول، الدار الجامعية، مصر ،2003.

32. عباس مهدي الشي ارز ي، نظرية المحاسبة، ذات الس ارسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت ،1990.

33. عبد الحي مرعي، محمد عباس بدوي، مقدمة في أصول المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ،مصر، دون سنة النشر.

34. عبد الستار الكبيسي ،الشامل في مبادئ المحاسبة، دار وائل، عمان، الأردن ،2004.

35.العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن ،2001.

36.فداغ الفداغ ،المحاسبة المتوسطة نظرية وتطبيق، مؤسسة الوارق، عمان، الأردن ،1999.

37. فردريك تشول، كارول فروست، جاري ميك، المحاسبة الدولية، تعريب محمد عصام الدين، دار المريخ للنشر ،2004 .

38. فهمي مصطفى الشيخ ،التحليل المالي، الطبعة الأولى، مصر ،2004.

39. القاضي حسين، حمدان مأمون توفيق، نظرية المحاسبة، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،عمان، الأردن ،2001.

40.كمال الدين مصطفى الده ارو ي، تحليل القوائم المالية لأغارض الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ،2004.

41. كمال الدين مصطفى الدهراوي، هلال عبد الله ،المحاسبة المتوسطة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية ،الإسكندرية، مصر، دون سنة النشر.

42. كمال عبد العزيز النقيب ،مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل، الطبعة الأولى، الأردن، 2004.

43.محمد المبروك أبوزيد ،المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ايت ارك للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر ،2004.

44. محمد سمير الصبان ،دارسات في المحاسبة المالية، الدار الجامعية، بيروت، لبنان ،1991.

45.محمد مطر، موسى السويطي ،التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية ،عمان، الأردن، بدون سنة النشر.

46.مدني بن بلغيث ،دروس في المحاسبة المالية حسب النظام المحاسبي المالي، أكتوبر 2010.

47. مركز الدراسات والمعلومات ،صناعة المعايير المحاسبية الدولية التطور ودور المجالس والهيئات الوطنية والدولية، هيئة المحاسبة والمراجعة لدول المجلس التعاون لدول الخليج العربي، مارس 2005.

48. مسعد محمود الشرقاوي، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، إث ارء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،2009.

49. منير شاكر وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القارارت، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان ،2005.

50,المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني ،برنامج مساعد محاسب: مبادئ المحاسبة) 1(، الجزء الأول ،المملكة العربية السعودية، بدون سنة النشر.

51.نعيم دهمش ،قائمة التدفقات النقدية من الناحية العلمية والعملية، معهد الد ارسات المصرفية، عمان ،1996.

52.نعيم دهمش، محمد أبو نصار، محمد الخلايلة ،مبادئ المحاسبة، دار وائل، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 1999.

53.هيئة السوق المالية، المعلومات ومصدرها، الرياض، المملكة العربية السعودية.

54. هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الإطار الفكري للمحاسبة المالية)الأهداف والمفاهيم(، 2003.

ثانيا- المجلات العلمية:

1. أمين احمد السيد لطفي ،مدى أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين: منهج مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي لتنشيط سوق المال المصر ي، مجلة البحوث التجارية، مصر، حزي ارن1993.
2. بكر إبراهيم محمود ،الإفصاح الإعلامي وأثره على وظيفة القياس المحاسبي في العارق، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد ،العدد الواحد والسبعو ن، الع ارق، 2004.
3. خالد الخطيب ،الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الفلسطينية في ظل معيار المحاسبي الد ولي الأول، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن، العدد الثاني، 0220، ص 051.

ثالثا- الملتقيات العلمية:

1. بهلول نور الدين، محرز نور الدين ،التحليل المالي كأداة لتقويم الأداء المالي للمؤسسات: دارسة تطبيقية على المؤسسة الوطنية للدهن، الملتقي الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي سوق أهراس، يومي 44 و43 ماي 2014.
2. حاب الله الشريف، طرابلسي سليم ،تشخيص الوضعية المالية المبني على أساس المقاربة الوظيفية، الملتقي الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي سوق أه ارس يومي 44 و43 ماي 2014.

رابعا- المنشوارت والمارسيم والإصداارت:

1. الأمر رقم 25-59 الصادر بتاريخ 46 ديسمبر 1925، الذي يتضمن القانون التجار ي.

2. الجريدة الرسمية للجمهورية الج ازئرية، العدد التاسع عشر، الصادرة بتاريخ 45 مارس 4005، تحتوي الق ارر الموافق 46 جويلية 4002، الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتو ى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

3. وازرة المالية ،المذكرة المنهجية الصادرة عن المجلس الوطني للمحاسبة حول تطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي، الصادرة بتاريخ 09 أكتوبر2010.

خامسا- الأطروحات والرسائل العلمية:

1. شعيب شنوف ،الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي: حالة بريتش بتروليوم، أطروحة دكتواره، جامعة الجزائر ،2004.

2. عثمان ازيد عاشور ،مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم) 0(، د ارسة تحليلية من وجهة نظر مدققي الحسابات في فلسطين رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، ص 11.

2. مدني بن بلغيث ،أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتواره غير منشورة، جامعة الجزائر،2004.

II. المراجع باللغة الفرنسية:

1- Les ouvrages :

1. Bernard Raffournier, Les Normes Comptables Internationales IFRS/IAS, Economica, 2ème Edition, France, 2005.
2. Fayçal Derbel, Cours de comptabilité intermédiaire, Institut Supérieur De Gestion, Université De Tunis, 2009/2010.
3. Hubert De La Bruslerie, Analyse financière : Information financière, Diagnostic et évaluation, Dunod, 4ème Edition, Paris, 2010.
4. Jean- François, Bernard Colasse, Juste valeur, Paris, Economica, 2001

2-**Articles**:

1. Laurent Lévesque, La Normalisation comptable internationale : Un Cadre conceptuel à repenser, Dossier, Novembre 2006, SIC N°247.

2.Robert Obert, Le Nouveau cadre conceptuel de L'IASB, Revue Française de comptabilité, N°439, Janvier 2011.

III. المواقع الإلكترونية :

1. http://www.iasplus.com.
2. http : //www. Focusifrs.com
3. http://www.fasb.org
4. http://www.zonecours.hec.ca

الملخص :

توضح هذه الدراسة مدى توافق إعداد القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية مع متطلبات لإفصاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF ،وقد أخذت الدراسة في ذلك شرح وعرض تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك الجزائرية، ومقارنة مدى تطبيقه وإلتزامه بمتطلبات الإفصاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية .

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة فقد تم ذلك من خلال فصلين نظريين لتغطية كل الجوانب النظرية للموضوع وفصل ثالث تطبيقي عن طريق دراسة حالة للتقرير السنوي لسنة 2010 لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA.حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك ما تقيد البنك بتطبيقه والإلتزام به ضمن قوائمه المالية بما يوافق متطلبات الإفصاح المحاسبي والمعايير المحاسبية الدولية، وهناك نقائص عديدة لابد من تصحيح بعضها والإلتزام بالبعض الآخر بما يعطي مصداقية وشفافية أكثر للقوائم المالية للبنوك الجزائرية .

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي ، المعايير المحاسبية الدولية، النظام المحاسبي المالي، القوائم المالية.

Résumé:

Cette étude démontre la compatibilité de préparation des états financiers pour les entreprises avec les exigences relatives à la divulgation comptable et les normes comptables internationales dans l'application du système comptable Financière SCF, cette étude explique et affiche l'application des banques algériennes et de leur système comptable financière, et a comparé l'étendue de son application et de son engagement envers les exigences de divulgation et les normes comptable internationale. Pour atteindre les objectifs de cette étude qui a été faite à travers deux chapitres théoriques qui ont couvert tout les aspects du sujet. le troisième qui une étude de cas du rapport annuel pour l'année 2010 de la banque du crédit populaire d'Algérie CPA. A la fin de notre recherche, nous pouvons conclure que la CPA a limité l'application du système par rapport à ses exigences de divulgation comptable au sein des états financiers, il y a de nombreuses imperfections à corriger et des engagements à suivre afin d'avoir une meilleure crédibilité et une transparence des états financiers des banques algériennes.

Mots clés: la divulgation comptable, les normes comptables internationales, système comptable financière, des états financiers